تأليف

سامي ريفيل

قطر وإسرائيل

ملف العلاقات السرية



مكتبة جزيرة الورد

قطر وإسرائيل
ملف العلاقات السرية

تاليف

سامي ريفيل

ترجمة

محمد البحيري





مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية

المؤلف : سامي ريفيل

ترجمة : محمد البحيري

رقم الإيداع : ٢٣٨٨ / ٢٠١١

الطبعة الأولى ٢٠١١

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

مقدمة المترجم

تمثل منطقة الخليج العربي بالنسبة لإسرائيل «خزانة الذهب» المغلقة في وجهها، بسبب ثراء دول الخليج، ومعدل إنفاقها الذي يعد أعلى من أعلى المعدلات على مستوى العالم. وفي هذا الكتاب الذي بين يديك، يكشف دبلوماسي إسرائيلي عن الجهود التي بذلتها إسرائيل، دون توقف، لاختراق دول الخليج العربي، وترسيخ التطبيع معها، بدعوى عدم وجود حدود مشتركة بين إسرائيل وتلك الدول، بما يعني عدم وجود نزاع بين الجانبين. وقد يسبب ما سنكشفه هنا بعض الألم والأسف لمناهضي التطبيع، بنفس الدرجة التي سيسعد بها أنصار التطبيع ومروجوه. لكن النصف الآخر من الكوب، والجانب المضيء من هذه الصفحات يتمثل في أن هذا الكتاب «الإسرائيلي» يعترف صراحة ويؤكد على أهمية المقاطعة وأثرها على إسرائيل، بالشكل الذي يؤرق قادتها ليل نهار، ويدفعهم إلى العمل بإلحاح لكسر هذه المقاطعة وحث جهود التطبيع، كما يلقي الضوء على العلاقات الخفية والمتشابكة بين السياسة والاقتصاد وتغيير أنظمة الحكم أيضا.

وتنبع أهمية هذا الكتاب الذي يحمل عنوان : «إسرائيل على جبهة الخليج العربي»، وصادر عن مؤسسة «يديعوت أحرونوت»، أن مؤلفه، «سامي ريفيل»، يعد واحدا ممن كان لهم باع طويل في دفع التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، خاصة إذا علمنا أنه كان أول دبلوماسي إسرائيلي يعمل في قطر، حيث كان رئيس أول مكتب

لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩. وعمل ريفيل في مكتب المدير العام بوزارة الخارجية الإسرائيلية، ضمن فريق كانت مهمته الرئيسية والمركزية هي دفع علاقات التطبيع الرسمية الأولى بين إسرائيل ودول الخليج العربي، وتنمية التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والعالم العربي بأسره. وفي السنوات الأخيرة رأس سامي ريفيل قسم العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بوزارة الخارجية الإسرائيلية. ويعمل ريفيل اليوم كوزير مفوض بسفارة إسرائيل في العاصمة الفرنسية باريس.

ولذا يكون من الطبيعي أن يركز سامي ريفيل في كتابه هذا على مسيرة العلاقات التي نشأت بين قطر وإسرائيل، والمراحل التي مرت بها، بما يحمله ذلك من أسرار وتحولات ومفاجآت أيضا. ولعل من أبرز ما يحتويه الكتاب تأكيد هذا الدبلوماسي الإسرائيلي على أمرين: الأول: هو ارتباط صعود أمير القطر الحالي للحكم، عبر الانقلاب على والده، بتوطيد العلاقات القطرية الإسرائيلية. والأمر الثاني: هو الادعاء بأن الضغوط التي مارستها مصر على قطر لكبح جماح علاقاتها المتسارعة باتجاه إسرائيل، كانت ترجع إلى قلق مصر على مكانتها الإقليمية من الناحية السياسية، وخوفا من أن تفوز قطر بصفقة توريد الغاز لإسرائيل بدلا من مصر، وهي الصفقة التي كانت وما زالت تثير الكثير من الجدل في الأوساط السياسية والاقتصادية والشعبية أيضا. هذا طبعا بالإضافة إلى إشادة الدبلوماسي الإسرائيلي بالشيخة موزة، قرينة أمير قطر، واصفا إياها بأنها باتت السيدة الأكثر تأثيرا في العالم العربي، متفوقة بذلك على كل زوجات الرؤساء والملوك العرب!

يلح المؤلف خلال كتابه على الترويج لادعاءات محددة، أولها أن إسرائيل ليست عدوا أو مصدر تهديد لمنطقة الخليج العربي، عبر القول بأن التهديد المركزي على منطقة الخليج ينبع من جانب إيران، التي تطمح أن تكون قوة إقليمية. وكأن

إسرائيل لا تستفيد من كل سوء يلحق بالعرب عموما، يقول المؤلف إن طموح إيران يدفع بها إلى زيادة التوترات بين الشيعة والسنة، وإن إيران تستمر أيضا، وفي الخفاء، في إثارة الصراعات الداخلية في دول شبه الجزيرة العربية بين من يتمتعون بالثراء الخيالي الذي أتى به اكتشاف النفط والغاز، وبين أولئك الذين لم تتحسن أوضاعهم بنفس الدرجة، إلى جانب الأصوليين الذين يطالبون بالتمسك بأصول الإسلام والشريعة وتراث السلف.

ويرى الدبلوماسي الإسرائيلي أن ثمة خصوصية ميزت إمارة قطر، التي قال إنها تحاول شق طريق خاص لها لمواجهة التحديات التي تقف ببابها، لكنه يقول: إن خزائن قطر الممتلئة بالذهب مكنتها من لعب دور لافت في منطقة الشرق الأوسط، بما يتعدى أبعادها الجغرافية وحجم سكانها. ويشيد بقطر لأنها رغم الضغوط، التي تعرضت لها من جانب جاراتها في الخليج العربي، أقامت علاقات رسمية مع إسرائيل عام ١٩٩٦، وسمحت لها بفتح مكتب تمثيل دبلوماسي على أراضيها. وفي نفس الوقت، هذه الإمارة الصغيرة، التي تتقاسم مع إيران حدودا بحرية وحقول غاز طبيعي، وطدت علاقاتها مع القيادة الإيرانية، وكذلك مع القيادة السورية، بل وأيضا مع منظمات إسلامية متطرفة مثل حماس وحزب الله.

كان من المثير للدهشة والتساؤل الربط بين مكانة قطر في المنطقة - برأي المؤلف - وعلاقتها بإسرائيل، منذ منتصف سنوات التسعينات من القرن العشرين، في الأيام التي بدأ فيها نمو العلاقات بين إسرائيل وقطر. ولا يخلو الكتاب من تلميحات مثيرة، مثل حديث المؤلف عن وصول أمير قطر الحالي إلى الحكم عبر الانقلاب على أبيه، وتحسن العلاقات القطرية الإسرائيلية فور تنفيذ هذا الإنقلاب، وبسرعة لافتة قد تجعل البعض يربط بين الحدثين.

ويتحدث المؤلف عن صعوبة نسج العلاقات القطرية الإسرائيلية التي شارك فيها هو بنفسه، لولا الصحبة والمساعدة التي حظي بها من مسؤولين كبار في قصر الأمير ووزارة الخارجية القطرية وشركات قطرية رئيسية، وأولئك الذين فتحوا بيوتهم وخيامهم أمام الإسرائيليين، على حد تعبيره.

ويحاول الدبلوماسي الإسرائيلي الفكاك من حقيقة الإرهاب الإسرائيلي والوحشية التي يستعملها الجيش الإسرائيلي كقوة احتلال ضد الفلسطينيين الذين هم أصحاب الأرض الحقيقيين، عبر كثرة الحديث عما يصفه بالإرهاب الإسلامي الذي يقوده تنظيم القاعدة بقيادة الشيخ أسامة بن لادن، متهما المملكة العربية السعودية بأنها أطلقت الراديكاليين الوهابيين من أراضيها إلى كل أنحاء العالم العربي لنشر التطرف! ولم يفته طبعا سرد كل الحوادث المنسوبة إلى «الإرهاب الإسلامي» بدءا من تفجيرات الظهران وعدن وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما إلى ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسي الإسرائيلي تعمد في كتابه استخدام مصطلح «الخليج الفارسي» بدلا من «الخليج العربي»، وهو ما بادرنا إلى تغييره خلال الترجمة، فقط حتى يكون القارئ العربي أكثر اقترابا من السطور، ولا يشعر أن الحديث يجري عن منطقة أخرى، أو مكان لا يعنيه.

الكتاب مليء بالمعلومات والأسرار، التي تكشف كيف نشأت العلاقات بين قطر وإسرائيل، وكيف كانت تدار، والدوافع التي تقف ورائها، والظروف التي أحاطت بها.

وأدركت أهمية الكتاب بمجرد مطالعة عنوانه في أحد مواقع الكتب الإسرائيلية، عام ٢٠٠٩، وسارعت إلى الحصول عليه عبر صديقة فلسطينية، لم تتردد في إرساله لي، وعكفت على ترجمته من اللغة العبرية إلى اللغة العربية.

وأرجو أن يتذكر القارئ أن الهدف من الكتاب ليس الإساءة إلى أية دولة عربية شقيقة، لان الكلام الوارد هنا، يأتي على لسان دبلوماسي إسرائيلي، هو مؤلف الكتاب، وليس على لساني، لان مهمتي تقتصر على الترجمة. وينبغي أن نتعلم من هذا الكتاب على الأقل أنه لا يمكن ائتمان الإسرائيليين على أي أسرار، فهم سرعان ما سيكشفون ما اؤتمنوا عليه من أسرار، سواء بدافع الوقيعة بين صاحب الأسرار ورفاقه، أو بدافع الرغبة من الاستفادة بهذه الأسرار، سواء عبر الاتجار بها، أو تحسين صورة الإسرائيلي نفسه ليقدم نفسه إلى الآخرين بأنه كان كاتم إسرار فلان الذي ائتمنه على خصوصياته، ولم يأتمن شقيقه العربي!

محمد البحيري

١ يناير ٢٠١١

القاهرة

مقدمة المؤلف

يعد الخليج العربي جبهة رئيسية لمواجهة الأخطار المتوقع أن تؤثر على مستقبل الشرق الأوسط، بل وعلى استقرار العالم كله. وينبع التهديد المركزي من جانب جمهورية إيران الإسلامية، التي تسعى إلى فرض هيمنتها الإقليمية، وتمد يدها إلى دول أخرى في المنطقة، بينما تواصل هي تطوير برنامجها النووي. ويحمل طموح النظام الإيراني في طياته أيضا احتمال تزايد التوتر بين المسلمين الشيعة والسنة. وفي نفس الوقت تتواصل التناقضات الداخلية، من تحت الأرض، في دول شبه الجزيرة العربية، بين من يتمتعون بالثراء الذي لا يمكن تصديقه وزخم التنمية الذي أتى به النفط والغاز، وبين أولئك الذين لم تتحسن أوضاعهم بنفس الدرجة. وإلى جانب المطالبين بالتمسك بالإسلام الأصولي وتراث الماضي القبلي، هناك جهات مهتمة بإعادة رسم المنطقة وفقا للتوجه الإسلامي الراديكالي الذي يحركها. ويعد تنظيم «القاعدة»، الذي يتزعمه أسامة بن لادن، ابن الأسرة الثرية السعودية، هو الأبرز بين تلك الجهات.

وتقع إمارة قطر، مثل بقية إمارات الخليج، في عين العاصفة، ولكنها تحاول أن تشق لنفسها طريقا خاصا لمواجهة التحديات الماثلة أمامها. ورغم الضغوط الواقعة عليها، من جانب جاراتها في الخليج العربي، أقامت قطر علاقات رسمية مع دولة

إسرائيل عام ١٩٩٦، وسمحت بفتح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية على أراضيها. وفي نفس الوقت، وطدت هذه الإمارة الصغيرة علاقاتها مع إيران التي تقاسمها الحدود البحرية وحقول الغاز الواقعة تحت الأرض. كما وطدت علاقاتها مع النظام السوري ومنظمات إسلامية متطرفة مثل حركة حماس وحزب الله. وقد عبرت هذه السياسة الاستثنائية عن نفسها عبر البرامج المثيرة للجدل التي تبثها قناة «الجزيرة» الفضائية، التي أنشئت بمبادرة من حكام إمارة قطر وبتمويل منهم، فلفتت الكثير من الانتباه إلى ما يحدث في قطر. وقد كتبت هذه السطور في باريس، التي أشغل فيها منصب وزير مفوض في سفارة إسرائيل. ولكنني شهدت خلال الشهور الأخيرة عمق التحول الذي طرأ على مكانة قطر في الشرق الأوسط، بل وفيما هو أبعد من ذلك. فقد رفرف علم قطر فوق مبنى السفارة الفاخرة بالميدان الذي يقع فيه قوس النصر في حي الشانزلزيه، بينما كان القصر الرئاسي في باريس يفتح أبوابه بمزيد من الوقار والاحترام، في بداية شهر يوليو ٢٠٠٨، أمام أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي كان يرتدي عباءته البيضاء الموشاة بالخيوط الذهبية. وكان الأمير وقرينته، الشيخة موزة آل مسند، التي تحولت إلى واحدة من أكثر النساء تأثيرا في العالم العربي، في بؤرة الأضواء الكاشفة في مدينة اعتادت استقبال الشخصيات رفيعة المستوى. ويرجع هذا الاستقبال الحار، في جزء منه، إلى مصالح اقتصادية وصفقات ضخمة بين قطر وفرنسا، ولكنه يرجع أيضا إلى الدبلوماسية القطرية. وقد ساهمت هذه الدبلوماسية في حل الأزمة السياسية الداخلية في لبنان، بعد التوقيع على «اتفاق الدوحة» في شهر مايو ٢٠٠٨، الذي أدى إلى انتخاب ميشيل سليمان رئيسا للبنان وعودة حزب الله إلى الحكومة. وقد شجع هذا التطور إسماعيل هنية، رئيس حكومة حماس في قطاع غزة، إلى دعوة قطر للتوسط أيضا من أجل إنهاء الأزمة السياسية بين التيارات الفلسطينية، كما فعلت في

الساحة اللبنانية. وعندما خرجت إسرائيل إلى عملية «رصاص مصبوب» ضد حماس في غزة، استضافت قطر، في يناير ٢٠٠٩، قمة عربية طارئة، طالبت بممارسة الضغط على إسرائيل. وأعلنت قطر في ذلك الإطار عن تجميد علاقاتها مع إسرائيل حتى تتحسن فرص السلام. وبفضل خزانتها الممتلئة وجراءة قادتها تحولت قطر إلى لاعب مهم في المنطقة، بما يتجاوز أبعادها الجغرافية وحجمها السكاني.

من الصعب إغفال التغيير الكبير الذي حدث منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، في تلك الأيام التي بدأت فيها العلاقات بين إسرائيل وقطر. في تلك الأيام كانت تلك الإمارة الصغيرة ما زالت مجرد لاعب ثانوي، مع صورة دولة لا تحظى بنظام حكم مستقر واقتصادها لم يحقق كامل قوته الكامنة في موارد النفط والغاز الموجودة تحت أرضها. أما اليوم، وفي المقابل، فقد تخطى الثراء القطري كل حدود الخيال، وتحولت العاصمة الدوحة، التي كانت قبل عقدين فقط مجرد شاطئ صغير للصيد، إلى مدينة عصرية تنتشر المباني الرخامية المهيبة في كل أرجائها وتجري في شوارعها سيارات فاخرة ولامعة.

هناك مصلحة واضحة لإسرائيل في أن تعتلي القوى المعتدلة قمة السلطة في دول الخليج العربي، وأن تجد طريقا يجمع بين التحديث والديمقراطية والعلاقة الوطيدة بالإسلام والتقاليد. أن الفسيفساء المركبة للواقع الذي شاهدته بعيني خلال فترة خدمتي كرئيس لأول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، لها تداعيات ذات مغزى على قدرة دولة إسرائيل على العيش بسلام مع جيرانها وإقامة علاقات جوار طيبة مع العالم العربي المحيط بها. ومع ذلك فإن الفسيفساء بطبيعتها تتركب من عدد كبير جدا من الأجزاء الصغيرة التي تختلف كل منها عن الأخرى: أحداث سياسية عاصفة، مؤتمرات حاشدة، عناوين في وسائل الإعلام، اتفاقات اقتصادية وعلاقات

شخصية. وينبغي أن نضيف إلى ذلك التحدي الخاص بالحياة اليومية لأسرة إسرائيلية في دولة عربية بعيدة، بينما كان أطفالنا «نيطع» و«تومر» و«يوفال» ما زالوا صغارا. كل هذه الأمور جعلت الإقامة في قطر ذكرى محفورة في ذاكرتي بعمق، وحاولت أن أصفها هنا.

لم يكن الأمر ممكنا لولا الصداقة والمساعدة من جانب أولئك الذين عملوا على بلورة العلاقات بين إسرائيل وقطر. وكان على رأس هؤلاء عدد من الشخصيات الرئيسية في قصر الأمير، ووزارة الخارجية القطرية وكبرى الشركات القطرية. وأريد أن أتوجه بشكر خاص إلى أولئك الذين فتحوا لنا بيوتهم وخيامهم عملا بالتقاليد البدوية. وللأسف لن أتمكن من ذكر أسمائهم بسبب الواقع المحيط بنا والذي يتواصل فيه الضغط على كل من يقيم علاقات صداقة مع إسرائيل. ولكن تأييدهم واستعدادهم للخروج عن الخط أثبت أن هناك طريقا آخر يمكن معه أن نأمل أن يقودنا ذات يوم إلى السلام والازدهار في المنطقة.

وقد لعب مسؤولو وزارة الخارجية الإسرائيلية دورا رئيسيا في شق هذا الطريق الذي أتاح بناء العلاقات (الإسرائيلية) مع قطر. ومن بينهم مديرا العموم في وزارة الخارجية في تلك الفترة التي شهدت بناء الأسس الأولى لهذه العلاقات: «أوري سافير» و«ايتان بنتسور». وكان هناك دور مهم أيضا لإدارة الشرق الأوسط وعملية السلام في وزارة الخارجية، وكذلك لـ«يوآف بيران» الذي ترأس هذه الإدارة، وأريد أن اشكره على مساعدته لنا. وأتوجه بجزيل الشكر إلى نائب المدير العام «رافي باراك»، الذي كانت مساندته ضرورية لإقامة مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، فضلا عن صداقته، التي ساعدت في التغلب على العوائق، التي واجهتنا أيضا في الأوقات الصعبة.

كما أتوجه بالشكر إلى «ب» الذي لا أستطيع ذكر اسمه كاملا، والذي يواصل العمل من أجل دفع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربي. وأشكر بالطبع أعضاء مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، وعلى رأسهم «نسيم بلومو»، الذين عكفوا على أداء عملهم اليومي لبناء العلاقات مع قطر.

وأدين بشكر خاص إلى محرر الكتاب «رامي طال»، الذي فضلا عن أعمال التحرير والمراجعة اللغوية ساعدني في وضع الترتيب الصحيح والمتوازن الذي أتاح نسج قصة ارتباط العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وقطر مع قصة حياتنا الشخصية كأول أسرة إسرائيلية ذهبت لتعيش طوال ٣ سنوات في الإمارة الصغيرة، في قلب الخليج العربي. وأشكر أيضا «دوف إيخنولاد»، مدير عام دار نشر «يديعوت سفاريم»، وفريق الإنتاج بقيادة «كوفي تأمير».

كما أشعر بالشكر العميق تجاه أسرتي، وأولا وقبل كل شيء تجاه والداي البروفيسور «ميشيل» و«كيلر ريفيل»، وزوجتي «إيسانت» التي شجعتني طوال الطريق كله، خلال فترة عملنا في قطر وخلال كتابة هذا الكتاب.

الفصل الأول

مدخل

أدت اتفاقيات أوسلو، الموقعة عام ١٩٩٣، إلى شق طريق في علاقات إسرائيل مع العالم العربي. ففضلا عن المباحثات الثنائية مع الفلسطينيين وإنجاز اتفاق السلام مع الأردن، كان هناك زخم متجدد للمباحثات متعددة الأطراف لعملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١)، والذي جلست فيه إسرائيل حول مائدة واحدة مع دول عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية معها. وبحث المشاركون في تلك المباحثات أوجه التعاون في قضايا المياه والاقتصاد ومراقبة التسلح والأمن الإقليمي. بل وطرأ تقدم باتجاه إقامة مؤسسات إقليمية مشتركة في الشرق الأوسط مثل بنك التنمية الإقليمي. كما أقيم مؤتمر القمة الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة الدار البيضاء بالمغرب في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٤. وإلى جانب زعماء من المنطقة ومن خارجها، شارك في المؤتمر الآلاف من كبار رجال الأعمال من الدول العربية وإسرائيل ودول أخرى. وبحثوا إقامة مشروعات مشتركة وفرصا تجارية واستثمارية.

في تلك الفترة، التي كانت عملية السلام في بدايتها، بدأ نسج علاقات أولية واضحة مع عدد ضئيل من الدول العربية في «الصف الثاني» التي تقع خلف الدول المحيطة بإسرائيل. وكانت أبرز هذه الدول: المغرب وتونس في المغرب العربي، وسلطنة عمان وقطر في الخليج العربي. وكان المنطق الحاكم لسياسات هذه الدول ألا تجلس جانبا في انتظار نتائج جهود الدول الموجودة في الدائرة المباشرة للصراع الإسرائيلي العربي، وإنما عليها أن تحاول التأثير والمساهمة بدورها في جهود تغيير وجه المنطقة.

وكان نشاط وتحركات زعماء هذه الدول العربية بمثابة بشرى على بدء الانفصال عن المنطق القائل: «اجلس ولا تفعل» الذي فرض نفسه، على مدى السنين، على

سياسة دول مركزية في العالم العربي. وكان ذلك أيضا بشرى على تبني رؤية العمل الفعال في اتجاه واقع أفضل كثيرا.

حتى تلك الفترة تميز الموقف العربي العام بقالب واحد يقول: إن إقامة علاقات بين الدول العربية وإسرائيل مشروطة أولا وقبل أي شيء بحل جميع المشاكل بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان تدشين عملية السلام في ١٩٩٤ إشارة على بدء إدراك أن العلاقات المتبلورة مع تلك الدول العربية بإمكانها أن تساعد على التقريب بين جميع الأطراف.

وبالنسبة لإسرائيل كان ذلك فرصة استثنائية لتغيير على المدى البعيد في مكانتها بالمنطقة، وفي السياق، خلق أجواء أفضل لتحقيق تقدم في مسيرة السلام. وفي أعقاب الخطوات الأولية التي تم اتخاذها، لم تعد إسرائيل والدول العربية تدير حوار الطرشان فيما بينها، بل أنها أقامت قنوات اتصال مباشر فيما بينها، تلتها لقاءات متتابعة، ثم علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية أولية. في هذه المرحلة البكر من العلاقات، وعندما لاح في الأفق إمكانية خلق شرق أوسط جديد، كانت الفكرة المتبلورة هي أن المشروعات المشتركة ستخلق مزيجا من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة مع العالم العربي، بما يمكن استخدامه كنواة هامة وذات مغزى لوضع أسس السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

واكتسب هذا الهدف الأولي للعلاقات مع الدول العربية أهمية إضافية في عام ١٩٩٥ وبداية العام التالي، في مواجهة موجة المعارضة المتزايدة من جانب عناصر متطرفة. وجاء مقتل رئيس الوزراء إسحاق رابين والعمليات الإرهابية القاتلة التي نفذتها حركة حماس الفلسطينية في المدن الرئيسية بإسرائيل وتزايد التوتر في لبنان، جاء كل ذلك ليدخل المنطقة كلها في حالة من الفوضى التي ألقت بظلالها الثقيلة

على إمكانية استمرار التقدم على المسار السياسي. في ذلك الوضع الناشئ جاء استعداد دول عربية معينة لاستمرار محادثاتها مع إسرائيل بل والتضامن معها في صراعها ضد الإرهاب، ليكون بمثابة بصيص ضوء خافت أتاح نافذة أمل في المستقبل.

في ذلك العام كانت قطر في ذروة تغير داخلي بعيد المدى، جذب انتباه الرأي العام الدولي. في يونيو ١٩٩٥ وقع انقلاب في قصر الحكم بتلك الإمارة الصغيرة الواقعة في قلب الخليج والغنية بالنفط والغاز، حيث أطاح الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوالده من سدة الحكم، واستولى على منصبه كحاكم للدولة. هذا الانقلاب الذي يضاف إلى سلسلة طويلة من الانقلابات الداخلية التي وقعت خلال القرن العشرين داخل العائلة الحاكمة المتمثلة في قبيلة آل ثاني، جاء ليبشر بتحول ذو مغزى في سياسة قطر.

وتم استشعار هذا التحول بسرعة داخل قطر، عندما قام أمير قطر الجديد والمقربون منه بعدة إجراءات لتحقيق الإصلاح الداخلي، فور استقرار الحكم. وكان هدف هذه الإجراءات التدريجية والحذرة هو وضع نهاية لفترة طويلة من «المراوحة في المكان» ووضع قطر على طريق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد تم، على سبيل المثال، تخفيف الرقابة، ومنح المواطنين حقوقا سياسية محدودة، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية ديمقراطية، حصلت فيها النساء على حق الترشح والانتخاب لأول مرة في تاريخ الخليج. كما أنشأت العائلة الحاكمة في قطر قناة الجزيرة الفضائية التي رغم استخدامها أكثر من مرة كبوق دعائي لمنظمات متطرفة، إلا أنها بشرت بثورة ليبرالية في مجال الإعلام بالعالمين العربي والإسلامي. وفوق كل ذلك بدأت مسيرة جريئة من التحديث الاقتصادي، عبر تنمية سريعة لحقول الغاز

الضخمة الموجودة في قطر. وتحققت هذه التنمية بتعاون وثيق مع شركات كبيرة متعددة الجنسيات، لتمنح قطر ثراء فاحشا، بدت ثماره واضحة أمام عيون كل من يزور البلاد.

وفي نفس الوقت جاء الطموح المتزايد للقيادة القطرية الجديدة ليعبر عن نفسه بوضوح أيضا على الساحة الدولية. وبدا ذلك واضحا، في البداية، في التودد المتكرر لقطر تجاه الولايات المتحدة، بسبب الدور الأمريكي الرئيسي في ضمان الأمان الطبيعي والاقتصادي لمنطقة الخليج بصفة عامة ولقطر بصفة خاصة. وهو الدور الذي بدا بوضوح في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، عندما قامت الولايات المتحدة بطرد العراق من الكويت المحتلة. وبدا هذا الاتجاه واضحا في الحضور المتزايد للشركات الأمريكية في قطر، خاصة كبريات شركات الطاقة التي دخلت في مشروعات ضخمة في مجال الغاز الطبيعي. وهناك وجهة نظر لا يمكن التقليل من أهميتها بشأن العلاقات القطرية مع الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من أنه في أعقاب صعود الأمير الجديد إلى الحكم أصبحت قطر هي المضيف الرئيسي للقوات الأمريكية المتمركزة في منطقة الخليج، وانضم إليها تلك التي كانت في المملكة العربية السعودية في أعقاب الحادث الإرهابي الذي وقع عام ١٩٩٦ في المجمع السكني الخاص بالجيش الأمريكي في مدينة الظهران، حيث لقي ١٩ جنديا أمريكيا مصرعهم. ومع ذلك، يؤكد متخذو القرار القطريين علانية في كل مناسبة على الأهمية القصوى التي يرونها للحفاظ على سياسة خارجية مستقلة، تطمح إلى الحفاظ على علاقات وطيدة مع الدول العربية والإسلامية – بما في ذلك إيران – إلى جانب تطوير العلاقات مع الغرب.

وبدأت التطورات الهامة في العلاقات بين إسرائيل وقطر في نفس الفترة الزمنية

التاريخية التي تلاقت فيها الأحداث العاصفة في إسرائيل ومحيطها مع التغييرات الدراماتيكية التي شهدتها سياسة قطر في أعقاب صعود الأمير الجديد للحكم. وتميزت تلك الفترة بدرجة كبيرة من الشعور بالمبالغة والتهويل في كل شيء، بما في ذلك المأمول من العلاقات مع قطر. كان ذلك على سبيل المثال واضحا في تصريحات حكومة قطر، وفي دوائر رجال الأعمال والإعلام، وفي الحديث عن صفقات بيع النفط لإسرائيل، وعلى إمكانية مشاركة الصناعة البتروكيماوية الإسرائيلية في مشروعات كبيرة تم التخطيط لها في قطر، وعن إقامة مزارع مشتركة لزراعة المحاصيل في أجواء صحراوية، وعن إجراء أبحاث مشتركة في مجال تحلية المياه، وعن مشروعات في مجال الطيران والسياحة مع شركة الخطوط الجوية القطرية، وفوق كل ذلك في الحديث عن إقامة مشروعات الغاز الطبيعي المسال بين قطر وإسرائيل والأردن، الذي قدرت تكلفته بأكثر من ٥ مليارات دولار.

في المقابل وعلى الصعيد الدبلوماسي جرت اتصالات مكثفة مع كبار المسؤولين القطريين. ويمكن الإشارة في ذلك إلى لقاء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني مع نظيره الإسرائيلي إيهود باراك في مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين في باريس في يناير ١٩٩٦. وكان هناك لقاءات أخرى مع صناع القرار القطري ومستشاريهم المقربين في الشهور التالية لذلك. وبعد هذه اللقاءات جاء الحديث عن الخطوة التالية وهي إقامة العلاقات والفتح المتبادل لمكاتب تمثيل المصالح، على غرار مكاتب تمثيل المصالح التي افتتحت في تلك الفترة مع المغرب وتونس وسلطنة عمان. ولكن خلافا لتلك الدول، تعرضت قطر لضغوط هائلة من الدول المجاورة لها في قلب الخليج العربي، خاصة في ضوء حجم الجارة الكبرى، السعودية، ومواقفها المحافظة. ولذلك كان من الضروري انتظار التوقيت المناسب لاتخاذ

القرار لدى القطريين حتى تنشأ من وجهة نظرهم الظروف التي تتيح لهم تجاوز الخطوط السياسية واتخاذ خطوة كان من المتوقع أن تضع قطر في قلب العاصفة.

في النهاية وبعد حيرة كبيرة، قضي الأمر قبل شهرين فقط من ٢٩ مايو ١٩٩٦، وهو الموعد الذي تحدد لإجراء الانتخابات في إسرائيل، والتي تنافس فيها كل من شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو على مقعد رئيس الوزراء. وسبق القرار القطري انعقاد مؤتمر قمة في شرم الشيخ في مارس من نفس العام بمشاركة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والذي طالب فيه القطريون بضم صوتهم إلى دول عربية قليلة أدانت بصورة حاسمة الأعمال الإرهابية في إسرائيل وأعلنت تأييدها لاستمرار عملية السلام. وكتعبير عملي عن ذلك قامت قطر بتوجيه دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارتها.

وأجرى شمعون بيريز زيارته التاريخية إلى الدوحة في ٢ إبريل ١٩٩٦، فور زيارته لمدينة صلالة في سلطنة عمان. وحظي بيريز باستقبال رسمي كامل في مطار الدوحة، تضمن التحية العسكرية ورفع العلم الإسرائيلي، وعزفت فرقة الموسيقى العسكرية القطرية النشيد الوطني الإسرائيلي «هتكفا». وخلال هذه الزيارة التي حظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية، التقى بيريز مع أمير قطر ووزير خارجيته، وبحث معهما مسيرة السلام في المنطقة وتطوير العلاقات بين الدولتين. وكان هناك تركيز خاص على المجال الاقتصادي، ولذلك شارك في الزيارة رئيس اتحاد الصناعيين و «دان بروبر» الذي ترأس شركة «أوسم»، (التي كانت من أكبر الصناعات الغذائية). وكان أبرز ما في الزيارة أجواء حفل الاستقبال الفاخر والرسمي الذي جرى في قصر الأمير القطري، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية القطري والذي شهد توقيع اتفاق لفتح مكاتب للتمثيل

الدبلوماسي تحت مسمى «مكاتب تمثيل المصالح التجارية».

وتركت زيارة قطر انطباعا لا ينسى بين أعضاء الوفد الإسرائيلي، وعلى رأسهم رئيس الوزراء. وكان الاستقبال الحار على أفضل ما تقضي به التقاليد في دول الخليج، والمباحثات التي جرت حول إمكانية تنمية التعاون في مجالات متنوعة، والاتفاقات الفعلية، وعلى رأسها اتفاق فتح مكاتب تمثيل المصالح، كل ذلك خلق شعورا بوجود إمكانية حقيقية لتحقيق نبوءة الشرق الأوسط الجديد. وفجأة بدا أن السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية أقرب من أي وقت مضى.

وكان ذلك نجاحا كبيرا لوزارة الخارجية الإسرائيلية، تحقق بعد فترة طويلة من جس النبض والجهود السياسية على صعيد دول الخليج العربي. وبفضل الاستعداد القطري للانحراف والخروج عن السياسة التي تبنتها جاراتها تجاه إسرائيل، نشأ مسار جديد ومهم بين المسارات الكثيرة التي فحصتها إسرائيل في تلك السنوات مع العالم العربي. ولكن من تولوا هذه المهمة، وعلى رأسهم مدير عام وزارة الخارجية «أوري سافير»، ومدير مكتبه رافي باراك ونائب المدير العام يوآف بيرن، علموا أنه لا وقت للراحة أو التمتع بأكاليل الغاز. وقد علمنا الماضي أن الشرق الأوسط منطقة حبلى بالكثير من التقلبات والتحولات، ولذلك لا بد من الإسراع بتنفيذ الاتفاق الذي تم توقيعه في زيارة رئيس الوزراء إلى قطر حتى قبل أن يجف الحبر الذي كتب به. وتنفيذا لذلك تركز الاهتمام في الأسابيع التالية للزيارة على ترتيب الاستعدادات لفتح مكتب تمثيل المصالح في الدوحة بأسرع ما يمكن.

ومن وجهة نظري الشخصية، أدت هذه الأحداث إلى خروجي مع أسرتي إلى الدوحة لثلاث سنوات، من ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٩، عملت خلالها كأول مدير لمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر. وجاء ذلك بعد إرسالي أولا لترتيب زيارة

رئيس الوزراء إلى الدوحة، وكنت مشاركا في الإجراءات والمباحثات التي أدت إلى اتفاق إقامة العلاقات بين الدولتين والذي تم التوقيع عليه خلال الزيارة.

كانت هذه الفترة مليئة بالتحديات، بما في ذلك الصعوبات الكبيرة التي كانت متعلقة بإقامة مكتب تمثيل للمصالح الإسرائيلية في دول عربية بعيدة لم تكن قد أقامت أية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى ذلك الوقت. ومع ذلك كان التحدي الأول متعلقا بتحطيم الجدار الزجاجي الصلب الذي واجهنا كأول بعثة تمثل إسرائيل في قطر. فتقريبا في كل مكان كنا نذهب إليه في تلك الفترة ونقدم أنفسنا، كانت الأنظار تتركز علينا كما لو كنا أناسا هبطوا لتوهم من القمر. ورغم أن بعضهم قرأ في الصحف أو سمع عن افتتاح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، إلا أنهم كانوا يعتقدون أن الحديث يجري عن أمر نظري، وليس عن أناس من لحم ودم جاءوا فعلا من إسرائيل.

وقد واجهنا مثالا عمليا لذلك في الأيام الأولى من إقامتنا في قطر، عندما نزلت زوجتي «إيسانت» في ظهر يوم صيفي حار إلى حمام السباحة مع ابنتي وابني اللذين كانا في الخامسة والثالثة من عمرهما آنذاك. فبينما جلست «إيسانت» إلى جوار حمام السباحة تتحدث إلى الأولاد، توجهت إليها فجأة سيدة أجنبية بدأت في التحقيق معها بلغة إنجليزية جيدة حول موطنها، مشيرة إلى أنها سمعت زوجتي تتحدث إلى الأولاد بلغة لم تميزها. وفور سماع أسئلة السيدة فكرت زوجتي في البداية في أن تنهض وتأخذ الأولاد وتغادر المكان. ولكن بعد لحظات زال شعورها بعدم الثقة. ورغم أن السؤال عن الموطن الأصلي لأي شخص يعتبر أمرا غريبًا وسلوكًا غير مهذب في كثير من بلدان العالم، إلا أنه يعتبر سؤالا عاديا في قطر، على أساس أن أغلب سكان الدولة وأغلب الجالسين حول حمام السباحة في الفندق كانوا من

الأجانب.

في تلك الأثناء لاحظت السيدة تردد زوجتي، فلم تستسلم وحاولت تلطيف الأجواء، فبدأت في التخمين، وقالت وكأنها تتحدث إلى نفسها: «بالتأكيد لستم من الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو إيطاليا، لأنني كنت سأميز لغتكم حينها.. ولا يبدو لي أن لغتكم أوروبية أصلا». في النهاية بعد أن زادت ثقة زوجتي وافقت على أن تعطيها إشارة ما، فقالت: «أنها لغة دولة من دول الشرق الأوسط».

كان يمكن الاعتقاد أن هذه الإشارة ستقود السائلة إلى الإجابة الصحيحة، لكن المدهش أن هذه الإشارة لم تساعدها في شيء. فقد قالت السيدة مواصلة تخمينها: «لا، لم تكونوا تتحدثون العربية.. ربما أنتم من مصر؟ أو الأردن؟ لو كنتم سوريين كنت سأعرف بالتأكيد فورا.. آه.. أنتم لبنانيون بالتأكيد». قالت السيدة هذه العبارة بسعادة، بل وحاولت التحدث معها ببعض الكلمات الفرنسية. لكنها عادت لتجيب بالنفي وبدت في حيرة شديدة قائلة: «هذا ليس معقولا، فقد ذكرنا كل دول الشرق الأوسط المحتملة».

في هذه المرحلة عمدت زوجتي، التي بدأت تستمتع بالأمر، إلى مواصلة اللعبة، وقالت: «ما زالت هناك دولة لم تذكريها بعد!». فأجابت السيدة في دهشة: «أية دولة؟! لا يمكن أن تكون.. إسرائيل؟!.. ولكنك لا تبدين..!». بدت السيدة كما لو كان لديها قاعدة سابقة تقارن بموجبها.

فجأة انتقل التردد إلى الجانب الآخر. وفقط بعد أن أمعنت النظر في أول إسرائيلية تقابلها في حياتها، هدأت السيدة وقدمت نفسها كسيدة سورية متزوجة من رجل أعمال قطري. وبعد أن مر وقت قصير توصلت السيدة على ما يبدو إلى استنتاج يفيد أنه لا يوجد خطر فعلي عليها، وجلست لأول مرة إلى جانب زوجتي.

وفي لحظة بدأت الحواجز المتبادلة في الانهيار، وبدأت الاثنتان في التحدث معا لدقائق طويلة، عرفت خلالها السيدة الكثير من المعلومات عن إسرائيل، وطلبت بصفة خاصة معرفة كيف يمكنها شراء ملابس بحر (مايوه) من تصميم (المصمم الإسرائيلي) «جدعون أوبرسون» في قطر، والتي ذاع صيتها في منطقة الخليج. وعند النظر إليهما من بعيد كانتا تبدوان كأي سيدتين عاديتين، تجلسان على حافة حمام السباحة في حر الصيف وتراقبان أطفالهما. فقط عندما نهضت للذهاب اعترفت الصديقة الجديدة لزوجتي بحقيقة مشاعرها، حين قالت: «لم يكن بوسعي أن أخمن من أول نظرة أنك إسرائيلية».

وتبين هذه القصة حجم المفاجأة التي أصابت الكثيرين من وجود إسرائيليين في قطر في الأيام الأولى من وصولنا إلى هناك. ومع ذلك، وكما تكشف العبارة الأخيرة التي قالتها السيدة السورية على حمام السباحة، يمكننا أيضا معرفة الصعوبة الكبيرة الموجودة لدى الكثيرين في قطر، مثل كثير من بقية الدول العربية لاستيعاب اللقاء الأول في حياتهم مع إسرائيليين. وهذا بصفة خاصة على ضوء حقيقة أن كثيرا من سكان المنطقة، سواء كانوا في السلطة أولا، ما زالوا أسرى الصورة الإشكالية لإسرائيل، والتي رسخت على مدى سنوات طويلة تعرضوا خلالها لدعاية يومية في وسائل الإعلام التي تصور الإسرائيليين كأبناء شعب محتل وعدواني. ونتيجة لذلك، كان الناس يندهشون لرؤيتنا، ربما لأنهم كانوا يتوقعون رؤية أناس عدوانيين يهددونهم، أو على الأقل يحملون بندقية من طراز «ساعار» على أكتافهم.

وكانت السنوات التي عملنا خلالها في قطر، فترة خلابة لبناء العلاقات بشكل تدريجي. وكانت اللقاءات العديدة مع رجال الحكم القطري، والمؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدوحة عام ١٩٩٧ بمشاركة

المئات من الوزراء ورجال الأعمال من كل أنحاء العالم، والتقدم الذي حدث في المشروعات المشتركة بين شركات إسرائيلية وقطرية، ومشاركة إسرائيل لأول مرة في معارض تجارية بالخليج العربي، وزيارة وفود إسرائيلية مهمة إلى الدوحة، وفوق كل ذلك العلاقات الشخصية المتبلورة، جاء كل ذلك ليضع حجر الأساس الأول للوجود الإسرائيلي في قلب الخليج.

عند النظر إلى الوراء، خاصة على خلفية الأحداث التي وقعت في ذلك الحين بمنطقتنا، يمكن اكتساب التشجيع من هذه الإنجازات. ومع ذلك هناك مكان لطرح تساؤلات غير بسيطة، لاستخلاص الدروس المفيدة من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تنمية علاقات الجيرة الطيبة مع الدول العربية. في البداية ينبغي أن نسأل: في ظل الظروف السائدة في الشرق الأوسط، هل يمكن أن تساعد العلاقات القائمة مع الدول العربية المنتمية إلى «الصف الثاني» وتنمية التعاون الإقليمي، في خلق أجواء يمكن معها دعم الاستقرار وتزايد فرص التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين وبقية جيرانها؟!

الإجابة في تقديري ضرورية بلا شك. فلا يمكن فعلا إنكار الصعوبات الكثيرة التي واجهت كل الجهود الرامية إلى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين إسرائيل والدول العربية حتى الآن، في ضوء الصعود والهبوط المتوالي، الذي تشهده عملية السلام، وانعدام القدرة على إيجاد من هو قادر على استثمار الفرص، التي لاحت في منتصف سنوات التسعينيات من القرن العشرين. ومع ذلك كان من الصعب تصور أي بديل لاستمرار الجهود الرامية إلى خلق ائتلاف من الدول القادرة على التكاتف في جهود دعم التعايش والتسامح والتقدم والازدهار الاقتصادي. وكما علمتنا التجربة أيضا في مناطق أخرى من العالم، لا

يمكن الاكتفاء بالتوقيع على اتفاقات سلام رسمية تمت صياغتها في غرف مغلقة، فالتعاون الوثيق الذي يتخطى الحدود يمكن أن يكون ضمانا حقيقيا للحفاظ على الأمن والسلام.

ومع ذلك من البديهي عدم تجاهل قوة القوى التي عملت، وما زالت تعمل، لإفساد نبوءة السلام والتنمية والازدهار في المنطقة. فبينما بدأت في التشكل المسارات والتحركات الإيجابية التي أضاءت في علاقات إسرائيل مع القليل من الدول العربية، وقطر من بينها، كان في المقابل يمكن ملاحظة إشارات واضحة على تزايد قوة القوى الراديكالية على اتساع الشرق الأوسط، خاصة في منطقة الخليج.

وكان أبرز المظاهر الراديكالية موجة الإرهاب الوحشي التي تغذت من أيديولوجية الفكر المتطرف الخاص بمدرسة تنظيم القاعدة التي بدأت في الانتشار بتلك الفترة كالنار في الهشيم، وانتقلت من عناصر إسلامية وهابية متطرفة داخل السعودية إلى دول أخرى في المنطقة وإلى كل أنحاء العالم. كانت بداية هذه المرحلة هي العملية التي وقعت عام ١٩٩٦ ضد القوات الأمريكية في الظهران بالسعودية، وبعد ذلك سلسلة العمليات التي وقعت ضد السفارات الأمريكية في أفريقيا عام ١٩٩٨، وضرب المدمرة «كول» بالقرب من شواطئ اليمن في أكتوبر ٢٠٠٠. سلسلة العمليات الإرهابية التي وقعت بإيعاز من هذه الأيديولوجية، والتي تزايدت بمرور السنين، وصلت إلى ذروتها في أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، التي راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠٠ مدني. وكانت موجة الإرهاب على وشك الوصول إلى قطر عندما وقع أول حادث انتحاري في الدوحة، في ١٩ مارس ٢٠٠٥، والذي راح ضحيته مواطن بريطاني وأصيب فيه ١٦ شخصا آخرين.

كان الهدف الرئيسي للعناصر التي تقف وراء هذه العمليات هي منع ما تعتبره قوى خارجية وقيم ثقافية أجنبية من التسلل إلى المنطقة، والتي تمثلها، برأيهم، الولايات المتحدة أولا، والغرب بصفة عامة، والذي تعد إسرائيل ممثلة له. وبالتالي كان بديهيا أن تؤدي جهودهم لزيادة الاستقطاب والمواجهة بين العالم العربي والإسلامي من جهة وإسرائيل والغرب من جهة أخرى، إلى إلقاء حجر إضافي وهام على إمكانية بناء جسور التعاون والتفاهم.

كما أن التطورات التي شهدتها منطقة الخليج في السنوات الأخيرة قد تزيد من المخاوف القائمة بشأن الاستقرار الإقليمي. ويجري الحديث في الأساس عن التهديدات الصادرة عن نظام حكم آيات الله في إيران والذي يواصل تطوير برنامجه النووي، ولم يتورع في السنوات الأخيرة عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى عبر زيادة دعمه لمنظمات متطرفة، وعلى رأسها حزب الله. ورغم زوال التهديد الذي كان يحوم لسنوات طويلة من جانب نظام صدام حسين فوق دول الخليج، وخاصة الكويت، إلا أن الوضع الجديد الذي نشأ في العراق يحمل في طياته مخاطر لا يمكن تجاهلها من جانب أولئك الساعين إلى إجهاض أية محاولة لاستقرار الحكم الجديد في العراق، والذي ينسجم مع المصالح الأمريكية، وهو ما قد يشجع برأيهم اتجاهات الإصلاح والتحول الديمقراطي في الدول العربية المجاورة.

ويشي هذا الواقع بأنه في مواجهة بريق التفاؤل الذي صدر عن قليل من الدول العربية التي بدأت في إجراءات التغيير الداخلي، وزاد من انفتاحها واستعدادها لتنمية العلاقات أيضا مع إسرائيل، لا ينبغي تجاهل التوتر المتزايد في العالمين العربي والإسلامي بين تلك العناصر الحريصة على استمرار إجراءات الانفتاح والتقدم وبين أولئك المعارضين لذلك ويدفعون باتجاه الانغلاق والعزلة.

إن إرهاب المستعدين للقتل باسم إيمانهم هو التعبير الأكثر تطرفا لدى الفريق الأخير، ولكنه ليس سوى قمة جبل جليدي، يتوارى أغلبه عن العيون، وهو كالعادة ما تغفل عنه عيون الإعلام والانتباه العالمي. ويشمل هذا الجليد الأعراف القبلية والعائلية، التي تخشى من أي تغيير في التوازن الدقيق القائم منذ مئات السنين. كما يشمل نظام التعليم القائم على التحذير من إفساد أخلاق الشباب بسبب «القيم المستوردة من الغرب» والتحريض المتواصل ضد العناصر «الأجنبية» غير المسلمة التي تسعى بكل قوتها للسيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة. وما زال الصراع بين أولئك المهتمين «بحوار الثقافات» وأولئك الذين يؤمنون بحتمية «تصادم الحضارات»، ما زال بعيدا عن الحسم، وما زال الجدل مستمرا بكل قوته.

ووفقا لذلك، تبدو قطر كدولة صغيرة على شواطئ الخليج أشبه بسفينة تبحر في بحر عاصف. فقد اتخذت في السنوات الأخيرة عدة خطوات خاصة وجريئة في مجال السياسة الخارجية، بما عرضها أحيانا لمخاطر حقيقية. وقد جذبت هذه الإمارة الصغيرة اهتمام الإعلام الدولي بفضل هذه الخطوات. وتمثل العلاقات مع إسرائيل، والتي تمسكت بها قطر رغم الضغوط الهائلة التي تعرضت لها على مر السنين من جانب المعارضين للتطبيع، نموذجا بارزا لتلك القرارات الجريئة. وكذلك الأمر بالنسبة لاستعداد قطر لاستضافة قيادة القوات الأمريكية التي عملت في العراق لإسقاط نظام صدام حسين في حرب الخليج الثانية. ولكن تمكنت قطر، شيئا فشيئا، من إدارة شؤونها بحذر تجاه جاراتها الكبرى في الخليج – السعودية من جانب وإيران من جانب آخر – التي لم تنظر بإيجابية أو بعين الارتياح أبدا إلى سياسة قطر الخاصة والمستقلة. وقد عبرت هذه الحقيقة عن نفسها بشكل بارز في الزيارات المتلاحقة التي أجراها قادة قطر إلى طهران ومحاولاتهم المستمرة للحفاظ على تفاهم

متبادل مع النظام الإيراني. كما بذلت قطر جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة للحفاظ على قنوات مفتوحة أيضا مع المنظمات الإرهابية الإسلامية المتطرفة، وكان أبرز مثال على ذلك هو علاقاتها القوية مع قادة حركة حماس الفلسطينية.

ولم تكن هذه الازدواجية التي لمسناها خلال وجودنا في قطر كممثلين لإسرائيل، قاصرة على مجال العلاقات الخارجية، وإنما كانت موجودة أيضا داخل قطر، التي لم يحسم فيها الصراع بعد بين مختلف القوى. فهناك جزء كبير من سكان قطر، الذين ينتمي اغلبهم إلى التيار السني الوهابي المتشدد في الإسلام (كما في السعودية)، ما زالوا يعارضون بشدة خطوات التغيير التي حاولت القيادة القطرية اتخاذها، والتي تتضمن الخطوات الأولى باتجاه التحول الديمقراطي والانفتاح تجاه النساء. ومع ذلك يمكننا أن نلمس كثيرا من التشجيع من الإصرار الذي يظهره كثيرون آخرون – خاصة في حاشية الأمير والمقربين منه – والذين بذلوا وما زالوا يبذلون جهودا واضحة للتمسك بالمسار الطموح الذي يستهدف تحقيق التحديث التدريجي لقطر وتزايد انفتاحها الداخلي والخارجي في وقت واحد. وتجدر الإشارة بشكل خاص هنا إلى الاستثمارات الهائلة في مجال التعليم التي قادتها قرينة الأمير الشيخ موزة آل مسند، والتي تستهدف منح الشباب القطري كافة الوسائل الضرورية من ناحية التأهيل المهني والاحترافي للوقوف على قدم المساواة مع نظرائهم في كل أنحاء العالم، ومن خلال ذلك ساعدت في نشر قيم مثل التسامح والانفتاح.

يتضمن هذا الكتاب قصة قطر التي سافرنا إليها، وهي قصة دولة صغيرة في قلب الخليج تسعى إلى أن تكون جسرا بين الحضارات في بيئة مليئة بالتوترات بين من يتمسك بالتيار المحافظ المتطرف وبين أولئك الذين يدركون أن التنمية والتحديث التدريجي ضرورة لضمان مستقبل الشرق الأوسط. ومع أن قاطرة

الشرق الأوسط ما زالت في بداية سرعتها، ولا يمكن معرفة كيف ومتى تصل إلى محطتها التالية، إلا أن من المفيد معرفة أن هناك من هو مستعد للاستمرار والمخاطرة لمساعدة هذه القاطرة في الوصول إلى بر الأمان. وما زالت التجربة القطرية بعيدة عن الحسم لصالح جانب أو آخر، ولكن بات واضحا الآن أن نتيجتها مهمة لمواجهة متطلبات المستقبل، خاصة أن هذه التجربة يمكنها أن تعلمنا الكثير عما هو متوقع لدى الجارة الكبرى لقطر، وهي المملكة العربية السعودية، وهي أكبر منها كثيرا، ولكنها تشبهها في الخصائص السكانية، وتواجه نفس التحديات الخارجية والداخلية.

ومن المفهوم أيضا أن نجاح العلاقات الأولية بين إسرائيل وقطر، له تداعيات مباشرة على قدرة إسرائيل على إقامة علاقات جيرة طيبة مع دول عربية أخرى. لذلك ورغم أن أغلب أحداث القصة تدور بعيدا عن هنا، إلا أنه يمكن التأكيد على أنها وثيقة الصلة جدا بما هو متوقع في السنوات القادمة في المنطقة كلها، وإسرائيل من ضمنها.

الفصل الثاني

البداية: عبور الجسر في الطريق إلى قطر

قبل ٥ أيام فقط من الانتخابات، التي أجريت بإسرائيل في ٢٩ مايو ١٩٩٦، خرجت من القدس متوجها إلى الدوحة، عاصمة قطر، لفتح أول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية هناك. في ذلك الوقت، عندما جلست في السيارة المنطلقة من القدس باتجاه جسر اللنبي، كان قلقي متعلقا في الأساس بمسائل عملية، كتلك التي تشغل من لا يعرف ما ينتظره في المكان الذي يسافر إليه. هل نجتاز الحدود إلى الأردن بسرعة لنصل في الوقت المناسب لموعد إقلاع الطائرة من مطار عمان إلى الدوحة، في أقل من ٣ ساعات؟ كيف سيستقبلوننا في قطر؟ وكيف سيتعاملون مع وصول أول مبعوثين إسرائيليين لفتح مكتب تمثيل دبلوماسي؟ وكيف سننجح في ترتيب أمورنا بسرعة لتشغيل مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية خلال أيام رغم عدم وجود الحد الأدنى مما نحتاجه لذلك؟

انقطع انشغالي بهذه المسائل بسبب المنحنيات الحادة المؤدية إلى المعبر الحدودي مع الأردن. وكانت هذه المنحنيات تمر عبر مشهد صخري يسوده اللونان الأحمر والأصفر. وخلال وقت قصير عبرت، مع دوفي، وهو أول ضابط أمن في مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية بالدوحة، فاجتزنا فحص جوازات السفر بسرعة على الجانب الإسرائيلي من الحدود، وواصلنا التقدم باتجاه جسر اللنبي، فوق الخط المائي العازل بين إسرائيل والأردن. وقبل بلوغ الجسر نزلنا من سيارة وزارة الخارجية التي لم يكن مسموحا لها بعبور الحدود، وودعنا السائق، وعبرنا سيرا على الأقدام مع حقائبنا، ذلك الجسر الخشبي المار فوق نهر الأردن. هناك استقبلنا «الشرق الأوسط القديم» الذي نعرفه كلنا جيدا: على الجانب الثاني من الجسر ساد صمت الظهيرة، متلفحا بحرارة الرياح القادمة من ناحية سوريا وأفريقيا. وكان باب الكشك الأردني الصغير المجاور للجسر مغلقا، وفي منطقة الانتظار المجاورة له لم

تكن هناك ولا حتى سيارة واحدة يمكنها أن تشير إلى أن أحدا ينتظر وصولنا. ومع ذلك حاولنا أن نحافظ على تفاؤلنا قدر الإمكان، وقرعنا باب المكتب في أدب، فسمعنا صوتا ضعيفا يصدر من خلف الباب. فتحنا الباب ودخلنا إلى المكتب المتواضع، الذي جلس فيه ضابط أردني ومساعد له خلف مكتب خشبي قاتم اللون ليشربا القهوة. ولم تكن ملامح وجهيهما تشي بأنهما كانا يتوقعان وصولنا، ودل على ذلك رد فعلهما عندما قدمنا أنفسنا لهم وقلنا لهم: إننا نريد الإسراع في اجتياز إدارة الجوازات الأردنية حتى نتمكن من اللحاق بموعد طائرتنا التي ستقلع من مطار عمان خلال أقل من ٣ ساعات. عندما استجاب الضابط لطلبنا وبدأ في تصفح كومة الأوراق، التي كانت موضوعة أمامه في ملف بلاستيكي، وجد بالفعل خطابا يتضمن أسمائنا.

انتابتنا حالة من الحماسة لرؤية تلك الورقة، ولكن خبت هذه الحماسة عندما أوضح الضابط أن ختم التوثيق على جوازات سفرنا يسري فقط عند المعبر الرسمي للمملكة الهاشمية الأردنية، والذي يقع على بعد عدة كيلومترات من هناك. وكانت المشكلة التي واجهتنا هي كيفية الوصول من هذا الكشك الأردني الصغير إلى الأرض الآمنة من المعبر الأردني الرسمي. وبات لحاقنا بموعد رحلة الطيران المتوجهة إلى الدوحة على المحك، وكذلك قدرتنا على فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية بالدوحة في الموعد المحدد. ولكن السيارة التي كان من المفترض أن تصل من الجانب الأردني، والتي جرى ترتيبها مسبقا قبل حتى أن نغادر القدس، تأخرت عن الوصول لسبب ما.

لم يجد محدثونا الأردنيون حلا فوريا لمشكلتنا، ولكنهم ما أن شاهدوا مظاهر القلق على وجوهنا حتى وافقوا، رغم تأكيدهم أن ذلك ليس من اختصاصهم، على

إجراء مكالمة هاتفية مع المعبر الحدودي الرسمي من أجل تدبير سيارة لنا. وبالفعل، بعد تبادل التحية اللازمة وبضع كلمات مع زميله على الجانب الآخر من الخط، أعلن الضابط الأردني بسعادة أن السيارة قادمة في الطريق.

بصبر اقترب من النفاد وقفنا في ساحة الانتظار المهملة، ننتظر وصول سيارة الإنقاذ. وبينما تمر الدقائق الغالية، خطر على بالي أفكار عن الظروف التي أتت بي إلى هنا، على الحدود بين إسرائيل والعالم العربي، في الطريق لفتح مكتب لتمثيل المصالح في دولة صغيرة بقلب الخليج، لم تكن لإسرائيل أية علاقات دبلوماسية معها حتى ذلك الوقت.

وبشكل مباشر، كان تواجدي هناك راجعا إلى أنني كنت مشاركا في مراحل الترتيب للزيارة الناجحة التي أجراها رئيس الوزراء شمعون بيريز إلى قطر، والتي شهدت التوقيع على الاتفاق الذي ينبغي علينا أن ننفذه الآن عبر فتح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية. ولذلك عندما بحثوا في وزارة الخارجية عن مرشح يذهب إلى الدوحة، كنت أنا الاختيار الطبيعي تقريبا. كما ساهم في الأمر عنصر مهم وهو أنني كنت لثلاث سنوات عضوا بالفريق المسؤول عن دفع العلاقات مع دول الخليج، وتعرفت عن قرب على صناع القرار الرئيسيين في قصر الأمير ووزارة الخارجية القطرية، إلى جانب علاقاتي بالكثير من رؤساء المؤسسات والهيئات الاقتصادية والشركات التجارية في قطر. ومع ذلك، وكما يحدث في أحيان كثيرة بمثل هذه المواقف، واجهت صعوبة في التخلص من الشعور بأن ظروفا أكثر عمقا لعبت دورا في الأحداث التي ذهبت بي إلى قطر.

وبدأ توالي هذه الأحداث قبل ذلك بـ٢٨ عاما عندما كان والداي زوجين شابين في باريس. فوالدي هو البروفيسور ميشال ريفيل، وقضى ليالي طويلة في أبحاثه بمجال البيولوجيا الجزيئية في المركز القومي للبحث العلمي في فرنسا. أما والدتي

«كلير» فأنهت دراستها كدكتورة في الفيزياء الطبيعية، وكان شغلها الشاغل هو تربية أبنائها الأربعة، وترتيبي الثاني بينهم. وفي علاقتها بالخارج، كانا مثل كثير من الشباب الفرنسيين، يركزان على النجاح في العمل ومحاولة تكوين مستقبلها الاقتصادي والعمل باستمرار لتربية ٤ أطفال صغار في قلب مدينة كبيرة في أوروبا.

ولكن كان لديها وعي تاريخي خاص وعميق تأثر كثيرا بما حدث لمصير اليهود في فرنسا عقب احتلالها على يد النازيين عام ١٩٤٠، في بداية الحرب العالمية الثانية. كان أبي وقتها ابنا لأسرة عاشت لأجيال طويلة في إقليم «ألزاس»، وكان والداه من كبار الجالية اليهودية في ستراسبورج[1]. وفي فترة الاحتلال هاجرت الأسرة من ستراسبورج إلى ليون. وبعد ذلك وجدت لنفسه ملاذا في جبال الألب الفرنسية. في تلك الفترة انضم جدي، الدكتور جاستون ريفيل، إلى حركة سرية فرنسية وعمل على تهريب اليهود لإنقاذهم. أما جدتي، سوزال شوشانا، فكانت تربي الأطفال في بيت مستأجر في قرية صغيرة بمنطقة الجبال. وبعد الحرب كان جدي أول طبيب يدخل إلى معسكر بوخنفالد[2] بعد تحريره. وهربت والدتي أيضا مع أسرتها عشية الاحتلال النازي من ستراسبورج إلى منطقة «بريجور»[3]. وكان والدها، جدي شلومو، قد خدم في الجيش وسقط أسيرا بيد الجيش الألماني. وبعد القبض على أمها، جدتي روزا، وإرسالها إلى معسكر التجميع في «بيرجين بيلزن[4]» وجدت والدتي مع

(1) مدينة بشرق فرنسا.

(2) معسكر اعتقال نازي في ألمانيا أقيم خلال شهر يوليو عام ١٩٣٧. ومر بهذا المعسكر والمعسكرات الفرعية التابعة له وعددها نحو ١٣٠ معسكرا حتى نهاية مارس ١٩٤٥ حوالي ٢٤٠ ألف معتقل من نحو ٣٠ بلدا، تعرض ٤٣ ألفا منهم للقتل أو الموت نتيجة قساوة الظروف السائدة في المعسكر.

(3) جنوب غرب فرنسا.

(4) أحد معسكرات ألمانيا في عهد النازية. ويقع في ولاية سكسونيا السفلى بألمانيا.

شقيقها ملاذا بين فلاحين في منطقة «دوردون» بغرب فرنسا. وبعد الحرب، وعقب تحرير جدتي من معسكر التجميع، وتحرير جدي من الأسر، عادت الأسرة إلى ستراسبورج. ولكن هذه الأحداث تركت آثارها العميقة في ذاكرة والداي، اللذين كانا طفلين صغيرين وقت الحرب.

وبوسعنا أن نفترض أن هذه الذكريات لعبت دورا رئيسيا، وان كان بشكل غير مباشر، بعد ٢٠ عاما من ذلك، ومع اندلاع حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧، أدرك والداي أن مكانهم لم يعد في باريس، وإنما في إسرائيل. ولم يكن حجم الانتصار في الحرب أو توسيع حدود إسرائيل هو ما أثر على قرار والداي بالهجرة إلى إسرائيل، وإنما كان إدراكها بعدم قدرتها على استمرار تركيزهما على حياتها اليومية في فرنسا بينما تخوض إسرائيل صراع بقاء. لذلك، وكما لو كان الأمر بديهيا، انفصل الاثنان عن عملها وعن الأسرة وعن كل ما عرفاه في فرنسا، وهاجرا إلى إسرائيل في أغسطس ١٩٦٨. وهنا التحق والدي بوظيفة «باحث رفيع» في قسم البيوكيمياء، في معهد وايزمان للعلوم بمدينة «رحوفوت»[1]، وبدأ طريقا طويلا من البحث الذي قاد إلى اكتشافات علمية مهمة، حققت تقدما كبيرا في أبحاث وصناعة البيوتكنولوجي في إسرائيل، وحصل بفضلها على جائزة إسرائيل في البحث الطبي.

لم ينهل والداي العلم والصهيونية فقط في شبابها، وإنما تعلما قيم التراث اليهودي والإيمان بضرورة قيام الحياة على الانفتاح والسلام. ودرس الاثنان، كتلميذين، علوم البروفيسور اندريه ناهار، عم والدي الذي كان مفكرا يهوديا مهما في فرنسا، وكان أديبا وزعيما ومعلما صاحب مواقف خاصة في الفكر اليهودي. بل

(1) تقع مدينة رحوفوت، على بعد حوالي ٢٢ كيلومترا جنوبي تل أبيب وحوالي ٤٢ كيلومترا غربي القدس في فلسطين المحتلة.

وتحول علمه إلى مركب رئيسي في شخصيتيهما.

ووسط كل هذا العالم الإنساني برزت إحدى ركائز اليهودية المتمثلة في ضرورة المزج بين الارتباط القوي بالجذور والتراث وبين التسامح تجاه الثقافات والحضارات الأخرى. وتتمثل هذه الحقيقة في أن الإنسان المخلص للتراث اليهودي يتحول إلى شخص ما، لكن لا ينبغي أن يتسبب ذلك في تقليل قدرته على إجراء حوار ثقافي مفتوح وبناء مع من تختلف مصادره وجذوره اختلافا مطلقا. وبسبب ذلك، على سبيل المثال، حرص البروفيسور ناهار - رحمه الله - على دعوة ضيوف من ديانات مختلفة إلى مائدته كل عام، ودار الكثير من كتاباته حول العلاقة بين الفكر اليهودي وبين رؤى ووجهات نظر بقية العالم.

وهذه هي الروح التي رضعتها أنا، وأخي وأختي، في صبانا من البيت. لذلك كان واضحا لي أنه ينبغي بناء على هذه الرؤية اليهودية، أن تحافظ إسرائيل على يدها ممدودة دوما للحوار، لمحاولة التوصل إلى تعايش مع جيرانها، رغم الصعوبات النابعة من عدم الاستعداد لدى قطاعات واسعة في الدول العربية لقبول وجود إسرائيل ككيان شرعي، ومن المحاولات المتكررة لتهديد وجودها. وأنا، كابن لوالدين هاجرا عقب حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧)، وعلى أساس الأحداث التي رافقت فترة نضجي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في إسرائيل، نشأت على إدراك ضرورة وجود تسوية لتحقيق السلام مع العالم العربي.

والإنسان انعكاس لشبابه. ولذلك بعد تسريحي من الجيش، دفعني ارتباط عائلتي القوي بالعلم إلى الحصول على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي والرياضيات من الجامعة العبرية. ولكنني فور إنهاء دراستي هذه اكتشفت في نفسي انجذابا تاما نحو الحقل الدبلوماسي، فالتحقت بوزارة الخارجية الإسرائيلية، للتعبير

عن طموحي بالعمل في الحوار مع دول وثقافات أخرى، كوسيلة لتنمية علاقات إسرائيل الدولية. وقد حاولت طوال الوقت المزج بين المجالات المختلفة عندما كتبت بحثا في قسم «علوم التاريخ والفلسفة والاجتماع» بالجامعة العبرية، تحت عنوان: «الحوار الاضطراري - بحث مكانة المحادثات والتعاون في تطور المعرفة والتفاهم».

وبعد عدة سنوات في وزارة الخارجية، كان من بينها ٣ سنوات في الفلبين، وعمل بالقسم الاقتصادي، بدأت في المساعدة بمكتب المدير العام في جهود نسج العلاقات الأولية مع دول الخليج ودعم التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، وفي المجال الاقتصادي بصفة أساسية. وفي هذا الإطار ساعدت في محاولات دفع العلاقات مع دول الخليج، التي كانت سلطنة عمان أبرزها، إلى جانب قطر. وزرنا سلطنة عمان عدة مرات لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية متنوعة معها، انتهت بفتح متبادل لمكاتب رسمية لتمثيل المصالح (ولكن خلافا لقطر، وبناء على طلب من العمانيين، تم إغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية هناك في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠).

وكانت علامة بارزة ومهمة في مسيرة عملي متمثلة في مشاركة إسرائيل في مؤتمر القمة الاقتصادي التاريخي الذي حظي بمشاركة واسعة في الدار البيضاء، في شهر أكتوبر ١٩٩٤. وكنت عضوا في الفريق المسؤول عن تنسيق مشاركة وفد يمثل كبار رجال الاقتصاد الإسرائيلي في القمة. وضم الوفد رئيس اتحاد الصناعيين دان بروفر، ورئيس اتحاد المكاتب التجارية دان جيلرمان، ورؤساء النظام المصرفي مثل موشيه زنفر من البنك الوطني (بنك لئومي)، وعميرام سيون من بنك العمال (بنك هابوعليم)، وجدعون لاهاب من بنك «ديسكونت». بالإضافة إلى رؤساء شركات

كبيرة مثل آفي أولشنسكي رئيس تحالف «كلال»، وشاؤول أيزنبرج رئيس شركة «هاحيفرا ليسرائيل»، وشموئيل دانكنر، وجاليا آلفين، ورئيسي شركة «ميرحاف» يوسي ميمين ونمرود نوفيك، ورئيس شركة «ياشكر» ستيف فارتهايمر، وغيرهم الكثير من رجال الأعمال الذين سافروا إلى الدار البيضاء لإقامة علاقات تجارية مع نظرائهم من الدول العربية، ومن بينهم كثيرون من دول الخليج. وقد عقدت في إطار القمة مأدبة غداء خاصة تضمنت نبيذا وأكلات إسرائيلية أعدها كبير طهاة «فنادق دان» بالتعاون مع كبير طهاة فندق «رويال منصور» في الدار البيضاء. وخلال ذلك قام كل من شمعون بيريز وزير الخارجية وإبراهام شوحاط وزير المالية و«دان بروفر» باستعراض إنجازات إسرائيل الاقتصادية ومقترحاتها للتعاون الإقليمي.

وأطلقت قمة الدار البيضاء رسالة إلى العالم – خاصة إلى الشركات التجارية متعددة الجنسيات – مفادها أن الشرق الأوسط يسير على طريق جديد من التعاون الاقتصادي وإزالة الحواجز بين دول المنطقة. وخلال انعقاد المؤتمر تم افتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الرباط. وشق المؤتمر طريقا للسعي إلى إقامة مشروعات مشتركة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية. وأدى الاستمرار في هذا الطريق إلى تحقيق تطورات مهمة في العلاقات مع قطر، التي أحدثت قفزة مهمة فيها بعد ذلك، عند توقيع مذكرة تفاهم للتفاوض حول تصدير الغاز الطبيعي القطري إلى إسرائيل بحضور إسرائيلي وقطري رسمي، وتم التوقيع في المؤتمر الذي استضافه العاهل الأردني الملك حسين في العاصمة عمان، نهاية ١٩٩٥، والذي اعتبر امتدادا لقمة الدار البيضاء.

وطبعا هذه هي عمان نفسها، التي كان علينا أن نصل إليها بوقت يكفينا للحاق

بطائرتنا المتوجهة إلى الدوحة. لذلك من الصعب أن أصف سعادتي عندما ظهرت سيارة الإنقاذ أخيرا وشقت طريقها باتجاهنا، وكانت مطلية باللونين الأبيض والأصفر الغامق، مثل بقية سيارات الأجرة في الأردن. ولأن الوقت يتضاءل، ما أن توقفت السيارة إلى جوارنا حتى سارعنا إلى ملء حقيبتها بحقائبنا وملفاتنا الكثيرة التي تتضمن متعلقاتنا الشخصية ومختلف التجهيزات المكتبية التي اعتقدنا أننا سنحتاجها في الأيام الأولى من فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة. وانطلقنا باتجاه المعبر.

عندما وصلنا فرحنا عندما وجدنا أن المعبر خالي تماما، ويبدو أن نفاذ صبرنا بدأ يؤثر فينا، ولم نعد نطيق صبرا على الإجراءات البيروقراطية للموظفين الأردنيين الذين تولوا فحص وختم جوازات سفرنا. ولم تستغرق العملية كلها أكثر من عدة لحظات، ولكن في هذه المرحلة كانت كل ثانية تبدو كالدهر. وعندما أعادوا لنا جوازات السفر قفزنا إلى سيارتنا الأجرة، التي كان ينتظرنا فيها سائقها الذي لم يتوقف عن الابتسام، ربما لأننا وافقنا دون فصال على أول عرضه قدمه لنا، لندفع له ٤٠ دولارا مقابل توصيلنا إلى مطار عمان الدولي بأقصى سرعة ممكنة.

وبذل السائق قصارى جهده لإظهار ثقته في توصيلنا في موعد الطائرة، ولكن لم يكن ذلك كافيا لتهدئتنا، بعد أن خسرنا كل هذا الوقت الكثير في انتظار سيارة تاكسي عند المعبر الحدودي. كانت الساعة تشير إلى انطلاق طائرتنا بعد ساعة ونصف تقريبا، ووفقا لحساباتنا كان السفر من النقطة الحدودية الأردنية عند جسر اللنبي وحتى المطار من المفترض أن يستغرق ٤٥ دقيقة، وربما أكثر، حسب ازدحام الحركة المرورية على الطرق المؤدية إلى العاصمة عمان، والتي تستخدمها كثير من الشاحنات المنطلقة باتجاه العاصمة.

واهتزت ثقتنا بشكل أكبر بعد أن تبين أن المشكلة الأساسية بصفة عامة ليست ازدحام المرور في الطرق، وإنما في سيارة التاكسي نفسها! ففي الطرق الملاصقة لنهر الأردن نجحت السيارة في الانطلاق بنا وبحقائبنا بسرعة واضحة، ولكن ما أن زادت وعورة الطريق اضطرت السيارة إلى مواجهة المشاكل، التي بدأت باختناق محرك السيارة وإصداره أصوات تبعث على القلق. ولكن السائق الذي لاحظ التعب المتزايد على محرك سيارته اعتذر عن أنه رغم الحر الشديد، عليه أن يغلق التكييف حتى يكسب المحرك قليلا من القوة التي تساعد السيارة على تسلق الجبال.

في هذه المرحلة اتخذت قرارا استراتيجيا بفك رابطة عنقي (الكرافات) التي ربطتها قبل خروجي من المنزل بهدف خلق انطباع جيد كي أظهر للقطريين أن أناسا جادين قد وصلوا لفتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية، وفتحت النافذة التي بجانبي، وعرضت وجهي للهواء الساخن والمنعش الذي هب من خارج السيارة. ومر الوقت بطريقة عجيبة، ومشاكل السيارة والخوف مما ينتظرنا وبقية المشاكل التي كانت تقلقني وأزعجتني منذ دقيقة واحدة، فقدت أهميتها فجأة. وكل ما لم يكن متعلقا بهنا والآن بدا وكأنه اختفى وتحول إلى أمر غير ذات صلة. في تلك اللحظة، عندما تأملت الشمس الساطعة، والسماء والمشهد الخلاب الظاهر خلف الجبال باتجاه الوادي، أدركت أننا فعلا اجتزنا الحدود باتجاه الشرق. ومع هذا الاجتياز تسرب إلى داخلي أيضا الكثير من إدراك الفجوات القائمة على مستوى الثقافة والتطلعات بين جانبي الجسر.

هذا هو الشرق الأوسط الذي نعرفه جيدا. دافئ، ومليء بالضغوط في أحيان كثيرة، وسيارات التاكسي التي تحتاج إلى «عمرة»، ومعابر حدودية بيروقراطية وخرقاء. ويبرز التناقض بصفة خاصة أمام عين من يعود من سفره إلى أوروبا،

حيث يمكن فيها أن تجري سباقا للسيارات في شوارع ممهدة ومعبدة جدا، وأن تنتقل من دولة إلى أخرى دون أن تتوقف ولو لثانية واحدة. حقا ما زال أمامنا طريق طويل علينا عبوره، وحتى الوقت الذي مر منذ ذلك الحين وحتى اليوم لم يؤد إلى تقصير هذا الطريق بشكل واضح. وفي الوقت نفسه، كان الشعور الأساسي، الذي ما زلت أذكره من ذلك اليوم الأول في طريقي إلى فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، مرتبطا بالاختلافات العميقة في مستوى الطموحات التي كانت وما زالت قائمة بين جانبي نهر الأردن. فنحن كإسرائيليين انتظرنا بفارغ الصبر ذلك اليوم الذي نتمكن فيه من اجتياز الحدود مع العالم العربي كي نستطيع زيارة إحدى الدول المجاورة لنا، وان نطير جوا إلى الخليج، وأن نقيم علاقات طبيعية مع شعوب المنطقة، وأن نبني مستقبلا جديدا يلقي من خلفه عداء وحروب الماضي. وإذا كان هناك شريك ينتظرنا على الجانب الآخر لم يكن ليعترض على حماستنا تلك، ولكن أيضا لم يكن ليرى أن من الصائب الانضمام إليها. فقد كان أكثر اتزانا منا وأظهر صبرا قضته أجيال من الانتظار. ووفقا لمنهجه، إذا كنا قد انتظرنا كل هذه الفترة الطويلة، فلا يوجد سبب للتعجل فجأة الآن، فالعجلة من الشيطان.

الفصل الثالث

اجتياز الصحراء السعودية

أخيرا، وصلنا إلى مطار «علياء» الدولي في العاصمة الأردنية، قبل أقل من ساعة من إقلاع طائرتنا. وفور توقف سيارة التاكسي بالقرب من المحطة، انطلقنا ركضا في سباق مع الزمن. وساعدنا في إنزال حقائبنا بسرعة ذلك السائق الأردني، الذي لم يفقد هدوءه للحظة واحدة. ومن أجل الإسراع وضعنا حقائبنا على عربات المطار ودفعناها بسرعة في اتجاه الفحص الأمني وحتى ختم جوازات السفر. وسمعنا المذيعة الداخلية في المطار تعلن للمسافرين على رحلتنا الجوية بأن عليهم أن يتوجهوا لصعود الطائرة، ولاحظت الموظفة مظاهر الضغط البادية على وجوهنا ووافقت على السماح لنا بالصعود إلى الطائرة. وما أن استعدنا تذاكر السفر، حتى ركضنا مجددا باتجاه فحص جوازات السفر، ثم فحص أمني آخر، ثم سرنا باتجاه محلات الأسواق الحرة، حتى وصلنا إلى الباب الذي وقفت عنده الطائرة التي ستقلع خلال دقائق قليلة. عرضنا تذاكرنا، وبعد لحظات قليلة انطلقت من صدورنا تنهيدة نصر عندما جلسنا في مقاعدنا على متن الطائرة، ونحن نجفف عرقنا الذي تصبب فوق جباهنا.

بعد إقلاع الطائرة نظرت من النافذة، محاولا تهدئة نفسي من أحداث اليوم. كانت مناظر جبال عمان تمر بسرعة شديدة وسط مشهد الصحراء السعودية الضخمة. وكان يمكن عبر النظر من أعلى أخذ انطباع عن المساحات الهائلة للكثبان الرملية، والتي انتشرت في أرجاء شبه الجزيرة العربية. وكانت هناك أجزاء واسعة من هذه المنطقة، مثل صحراء الربع الخالي، ما زالت غير معروفة وغامضة على مدى أغلب سنوات التاريخ الإنساني. وكانت هذه الصحاري عائقا قاسيا جدا يصعب اجتيازه، باستثناء البدو وقوافل الجمال الذين يعرفون وحدهم كيفية اجتيازها. وحتى الإمبراطورية العثمانية، التي جاءت إلى المنطقة، فشلت في السيطرة على البدو.

وتركت صعوبة الوصول إلى المنطقة آثارها على حالة العزلة والتخلف وعدم الاستقرار التي ميزت منطقة الخليج على مر السنين. وألقى الصراع المتواصل في مواجهة ظروف الحياة الصعبة بآثاره على صراعات القوى المستمرة أيضا بين مختلف القبائل التي عاشت في قلب شبه الجزيرة العربية. وهذه المنطقة هي مهد الإسلام – ففيها ولد النبي محمد، وفيها المدينتان المقدستان مكة والمدينة – ولذلك ليس من الصدفة أن تنشأ فيها التيارات الأكثر تطرفا في الدين الإسلامي. وقد استمر هذا الوضع حتى بداية القرن العشرين، عندما بدأت سلسلة من الأحداث التاريخية التي أدت إلى نشوء البنيان السياسي للخليج كما نعرفه اليوم.

وكانت بوادر التحول الهام في منطقة الخليج في الحرب العالمية الأولى، التي أدت إلى تعميق التدخل البريطاني في منطقة شبه الجزيرة العربية، والذي انعكس في صورة تزايد القوات البريطانية المتمركزة في ميناء عدن لحماية الطرق البحرية إلى الشرق الأقصى، وكذلك الأمر في مدينة مسقط بسلطنة عمان، التي تقع في موقع استراتيجي مهم عند مدخل الخليج. وقد حظي هذا التدخل البريطاني بدعم رسمي في أعقاب التوقيع على اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦، الذي تم بموجبه تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا. وفي إطار هذا الاتفاق انتقلت منطقة الخليج إلى نفوذ بريطانيا التي وقعت بدورها أيضا على معاهدات تحالف رسمية مع قادة بعض القبائل القوية في شبه الجزيرة العربية.

ومع ذلك، لا شك أن الحدث الأهم هو اكتشاف آبار النفط في المنطقة في الثلاثينيات من القرن العشرين، وبداية استخراج السائل الأسود بعد الحرب العالمية الثانية. وفي لحظة واحدة تسبب النفط في تحويل دول المنطقة الفقرية والنائية إلى دول ثرية ومتقدمة، وتعد قطر مثالا بارزا على ذلك. ففي عام ١٩١٦ كانت قطر ما تزال

دولة صحراوية معزولة يعيش فيها نحو ٣٠ ألف نسمة، أغلبهم من الرعاة البدو والصيادين وقطاع الطرق. وبدأ اكتشاف النفط واستخراجه عام ١٩٤٩، فتغيرت الصورة تماما. وتبين مجموعة من اللوحات المعلقة في مدخل المتحف الوطني القطري، المقام في أحد القصور العتيقة للعائلة الحاكمة، والذي بني في بداية القرن العشرين، مظاهر التقدم السريع الذي شهده الخليج في المائة سنة الأخيرة. وفي تلك الصور يمكن رؤية كيف كانت عاصمة قطر قرية صغيرة وبسيطة على شاطئ الخليج قبل عدة عقود فقط، لكنها امتلأت اليوم بالأحياء الواسعة والمباني العصرية متعددة الأدوار والفنادق الفاخرة التي تتزايد كالفطريات بعد سقوط المطر.

وقد مرت قطر بمسيرة تطور سريع، هي وبقية زملائها الحاليين في مجلس التعاون لدول الخليج العربي – السعودية وسلطنة عمان، التي تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، والإمارات العربية المتحدة والكويت وجزيرة البحرين. وكان بديهيا أن يحظى هذا الثراء السريع الذي جلبه النفط إلى تلك الدول باهتمام عالمي واضح، بسبب الفرص الاستثمارية والتجارية التي أصبحت متاحة أمام كبريات شركات الطاقة في الدول المتقدمة وبسبب الحاجة إلى ضمان استمرار تدفق الذهب الأسود (النفط)، الذي يحرك عجلة الاقتصاد العالمي.

ومن بين دول المنطقة، توجه أغلب الاهتمام بطبيعة الحال إلى المملكة العربية السعودية، التي تمر عبر مجالها الجوي أغلب رحلتنا الجوية إلى الدوحة. فالسعودية هي أكبر دول شبه الجزيرة العربية، وتشكل ٨٠٪ من مساحتها، بما يزيد عن ٢,٥ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٢٧ مليون نسمة، وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٧، وهي أكبر بكثير عند مقارنتها ببقية دول المنطقة. وعلينا أن نضيف إلى ذلك ثروتها النفطية الضخمة الموجودة في أراضيها وتصنيفها كأكبر دولة مصدرة للنفط

في العالم. ولذلك يعد استقرار الحكم في السعودية عاملا مهما للغاية من أجل الاستقرار العالمي.

وتمثل شدة الاختلافات الواضحة في حجمها عند المقارنة بين السعودية وقطر أهمية كبيرة في استخلاص توقعات مهمة بشأن مستقبل الشرق الأوسط. وباستثناء الحدود المشتركة بين الدولتين الشقيقتين، والتي دار بشأنها صراع كبير بين الدولتين لسنوات طويلة، وصلت إلى حد تبادل إطلاق النار عام ١٩٩٢، ولم يتم حل الخلاف إلا في عام ٢٠٠١، هناك تشابه كبير في بناء السلطة والبناء الاجتماعي للدولتين، وكذلك في التركيبة العرقية للسكان. كما أن مهد قبيلة آل سعود التي تحكم السعودية، هو نفس مهد قبيلة آل ثاني التي تحكم قطر اليوم، وهو صحراء «نجد» الواسعة والمنبسطة التي تقع في وسط السعودية. كما أن نظام الحكم الأبوي لعائلتي آل سعود في السعودية وآل ثاني في قطر متشابهان تماما. ففي الحالتين يمسك كبير العائلة الحاكمة بزمام سلطة مركزية جدا لإدارة شؤون الدولة، بما في ذلك توجيه السياسات والسيطرة على الجيش وتعيين الوزراء. وتحتفظ العائلة الحاكمة بأغلب الوزارات السيادية في الحكومة، بينما تترك وزارات قليلة فقط للقبائل المقربة من القبيلة الحاكمة. ويبرز التشابه بين المجتمعين القطري والسعودي في الطابع القبلي التقليدي لعامة السكان. وإذا كانت عائدات النفط رفعت مستوى الحياة بشكل واضح، فإن الثورة الاستهلاكية لم تنل تماما من قطر والسعودية، ولكن التراث والتقاليد التي انتقلت من جيل إلى جيل ما زالت مغروسة بعمق في نفوس المواطنين، ويجري التعبير عن ذلك عبر الارتباط بالقبيلة والإخلاص للأسرة، وتقاليد الزواج ومظاهر الاستضافة البدوية المعروفة. وتبدو هذه التقاليد أيضا في النمط التقليدي للملابس القبلية، إذ يرتدي الرجال جلابيبهم القطنية البيضاء

الطويلة المعروفة باسم «الدشداشة» أو «الثوب»، بالإضافة إلى الغطرة على الرأس، بينما ترتدي النساء العباءة السوداء والنقاب الأسود الذي يغطي الوجه (خلال السنوات الأخيرة، تزايد عدد الفتيات الشابات في قطر اللاتي لا تغطين وجوههن، وأصبح النقاب قاصرا على السيدات كبيرات السن). ويظهر الارتباط الوثيق بتقاليد الماضي أيضا في المشهد المنتشر جدا لرجال يفضلون قضاء ليالي الصيف الحارة في خيم بدوية (ويجب الاعتراف بأنها مجهزة بكل شيء) يقيمونها إلى جانب فيلاتهم الفاخرة في أحسن أحياء المدينة.

وأغلب سكان قطر، مثل السعودية، هم من المسلمين السنة المنتمين إلى المذهب الوهابي المحافظ، الذي يطالب أتباعه بالعودة إلى أصول القرآن والسنة والالتزام حرفيا بأركان الإسلام الخمسة، وهي: النطق بالشهادتين، وأداء الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج. وبالفعل يحافظ أغلب السكان في السعودية وقطر على إقامة الصلاة ٥ مرات في اليوم، وصوم رمضان، والحج إلى الأماكن المقدسة في مكة، وتوزيع الصدقات على الفقراء. ولكن يمكن استشعار الإسلام الوهابي المحافظ بشكل أكبر في كل نواحي الحياة بالسعودية، بما في ذلك قوانين الدولة المستقاة من القرآن، والعقوبات المشددة التي يتم تنفيذها كل يوم وفي دور رجال الدين الذين يمنحون شرعية لنظام الحكم السعودي. وفي مقابل ذلك، تشكل الشريعة الإسلامية في قطر مصدر التشريع، ويرأس الأمير المؤسسة الدينية فيها، إلا أن أحكام الإسلام لا تطبق بنفس الشدة التي تطبق بها في السعودية، وقد شهدت قطر خلال السنوات الأخيرة المزيد من الجهود للدفع باتجاه مزيد من الليبرالية، خاصة ما يتعلق بمكانة المرأة.

وترجع هذه الاختلافات وغيرها بين البلدين إلى اختلاف الظروف التي

تشكلت فيها كل منها. فقد كانت إقامة المملكة العربية السعودية نتيجة صراعات قاسية بين عدة على حكم شبه الجزيرة العربية والسيطرة على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والمرتبطة بإحياء التيار المتطرف للإسلام الوهابي. وكانت بداية هذه الأحداث في القرن الثامن عشر عندما قام تاجر جمال من مكة، يدعى محمد بن عبد الوهاب، بالتمرد على حكم الإمبراطورية العثمانية. وقام عبد الوهاب، الذي يعتبر أول متطرف في العصر الحديث، بإطلاق دعوة إلى تنقية الدين من البدع والعودة إلى الأصول. ولقن عبد الوهاب دروس القرآن وأصوله للتجار العرب، الذين جاءوا لأداء الحج في مكة، على خلفية التجاهل الفعلي والروحي من جانب العثمانيين للأماكن الإسلامية المقدسة ومخالفتهم أحكام القرآن. وقام عبد الوهاب بتجنيد مجموعة غيورة ومؤمنة من أتباعه، عرفوا باسم «الوهابيين»، وبعد انتصاره الأول على العثمانيين في مكة، تحالف مع محمد بن سعود، الذي كان حاكما لصحراء «نجد» آنذاك. وتم هذا التحالف على الطريقة العربية القديمة جدا، عبر زواج كل منهما بابنة الثاني، وازدهر هذا التحالف، الذي كان قائما على ارتباط وثيق وطويل بين المدرسة الدينية الوهابية المحافظة والقوى السياسية القوية لقبيلة ابن سعود.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين زادت حدة النضال المسلح ضد الحكم العثماني في شبه الجزيرة العربية، بقيادة عبد العزيز بن سعود، الذي بدأ معركة لتوحيد الجزيرة العربية تحت قيادته. وتأرجح البريطانيون بين دعم أسرة ابن سعود ودعم الأسرة الهاشمية، التي يرجع نسبها إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وفي النهاية اضطر البريطانيون إلى الاعتراف بتفوق وسيادة أسرة ابن سعود. أما الهاشميين الذين أرادوا فرض سيطرتهم على مكة والدولة السعودية، فاضطروا إلى

الاكتفاء بالسيطرة على العراق والأردن تحت حماية بريطانية. وحققت عائلة ابن سعود سيطرتها الكاملة على المدن المقدسة عام ١٩٢٦، في حين انتهت حملة إخضاع بقية القبائل المنافسة وتوحيد أغلب أراضي شبه الجزيرة العربية تحت حكم ابن سعود عام ١٩٣٢، أي بعد ٣٠ عاما من بدايتها. عندئذ تم إعلان إقامة المملكة العربية السعودية، وهي الدولة الوحيدة في العالم المسماة باسم العائلة التي تحكمها. ودفع الحكم الملكي سكان المملكة السعودية إلى الإسلام الوهابي، وأصبح المذهب الحنبلي، أكثر المذاهب الإسلامية تشددا بين المذاهب السنية الأربعة، هو المذهب الرسمي للمملكة.

أما ولادة قطر فكانت مختلفة عن هذا التاريخ الحافل بالصراعات والاحتلال على يد ابن سعود، وتميزت بعلاقات طويلة المدى مع الإمبراطورية البريطانية، التي لعبت دورا مركزيا في تنمية قطر والحفاظ على أمنها منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن. ففي عام ١٨٢٠ فكر الشيخ الحاكم، كبير أسرة آل ثاني، في الانضمام إلى سلسلة تحالفات عقدها البريطانيون مع جيران قطر في الخليج العربي. وكان الهدف الرئيسي للبريطانيين هو مكافحة قراصنة البحر وتحرير طرق التجارة البحرية إلى الهند، ولكن بالنسبة لأبناء قبيلة آل ثاني وأنصارها كان هدف التحالف مع البريطانيين هو مواجهة قبيلة آل خليفة، التي تحكم جارتها دولة البحرين، والتي اعتادت مهاجمة المدن الساحلية لقطر بالتعاون مع الأسطول الحربي لأبي ظبي.

ونتيجة لتداعيات الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، تحولت قطر عام ١٩١٦ إلى محمية بريطانية بشكل رسمي. ولذلك وقع زعماء قبيلة آل ثاني على معاهدة دفاعية مع الحكم البريطاني، وقام ضابط بريطاني بتعيين الشيخ حاكما لقطر. وتوطدت هذه العلاقات خلال العقود التالية، مما أدى إلى تبلور علاقات

متبادلة وواضحة بين الجانبين. وفي إطار هذه العلاقات منح البريطانيون مظلة دفاعية لعائلة آل ثاني لحمايتها من أي اعتداء على أراضيها من ناحية البحر، وفي المقابل فرضت عائلة آل ثاني على نفسها التزاما تجاه البريطانيين فيما يتعلق بتجارة السلاح، ووافقت على التنازل عن سيادة قطر خارج حدودها البرية. يضاف إلى ذلك أنه بعد اكتشاف النفط حصل البريطانيون على حق استخراجه، وحظي الخبراء الأجانب بحرية كبيرة في إدارة شؤون الدولة.

وكانت منظومة العلاقات الوطيدة هذه مع بريطانيا من بين العوامل التي أجبرت قطر، على عكس السعودية، على الانتظار لسنوات طويلة حتى تحصل على استقلالها. وحدث التغيير فقط في نهاية الستينات من القرن العشرين، مع ضعف النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي. وظهرت نهاية النفوذ البريطاني عام ١٩٦٧ مع خروج القوات البريطانية من عدن، التي كانت تعد القاعدة البريطانية الرئيسية وخدمت السفن التي كانت تدافع عن منطقة الخليج. وفي عام ١٩٧١ خرجت كل القوات البريطانية من منطقة الخليج وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، وحصلت كل هذه الدول على استقلالها. وأعلن الأمير أحمد بن علي آل ثاني عن استقلال قطر رسميا في ١ سبتمبر ١٩٧١.

وشكك كثيرون في قدرة قطر – وبقية الإمارات الصغيرة الموجودة في الخليج – على دعم مكانتها كدول مستقلة بدون حماية من جانب البريطانيين. وفي حالة قطر، كان الحديث يجري عن دولة صغيرة خاصة، لها حدود جغرافية بارزة. وتقع قطر في شبه الجزيرة المتسللة شمالا إلى قلب مياه الخليج، بطول ١٧٠ كيلومترا، وعرض يتراوح بين ٤٠ و ٦٥ كيلومترا فقط. ويقدر عدد السكان بمئات الآلاف فقط. ويحد قطر من الغرب حدود برية مع السعودية، ومن الشرق حدود بحرية مع إيران، وهما

الجارتان اللتان لا تتوقفان عن ممارسة الضغط على قطر. كما أن الصراعات طويلة المدى، التي وقعت داخل عائلة آل ثاني دعمت الشك في قدرة قطر على البقاء لفترة طويلة. وزادت المخاوف في هذا الشأن بعد مرور عام واحد فقط من إعلان استقلال قطر، عند الإطاحة بالشيخ أحمد بن علي آل ثاني في انقلاب قاده ابن عمه خليفة بن حمد آل ثاني، الذي ظل في حكم قطر حتى عام ١٩٩٥، حتى أطيح به هو الآخر، على يد ابنه، أمير قطر الحالي.

ورغم تزايد التحديات الداخلية والخارجية، نجحت قبيلة آل ثاني في ترسيخ حكمها وقيادة قطر إلى طريق التنمية والازدهار. وكان ذلك أولا بفضل الاعتماد على قوى خارجية، والتنسيق الذي بلغ عمره أكثر من ٢٠٠ سنة من العلاقات الوطيدة بين قبيلة آل ثاني والإمبراطورية البريطانية. ونجحت قبيلة آل ثاني في الحفاظ على علاقاتها مع البريطانيين، بفضل مخزونها الضخم من النفط والغاز الطبيعي، وبمرور الوقت، ومع تراجع الوجود البريطاني، بدأت الولايات المتحدة في شغل الفراغ بالتدريج وأخذت على عاتقها أداء دور القوة الكبرى والرئيسية التي تضمن استقرار وأمن قطر.

اليوم، في بداية القرن الواحد والعشرين، يسود الشعور مجددا بعدم الاطمئنان في المنطقة، حيث توجد تهديدات على استقرار حكم العائلات الحاكمة في إمارات الخليج. وتختلف جذور وأسباب هذا الوضع، ولكن لا شك في أن أول هذه الأسباب هو تزايد عدم المساواة المجحف في توزيع موارد النفط، التي استأثرت بها العائلات الحاكمة والمقربون منها. لذلك لا بد أن ندرك حقيقة أن منظومة المساعدات والدعم التي تم منحها للسكان للحفاظ على الهدوء الداخلي والإخلاص للنظام الحاكم، واجهت في السنوات الأخيرة بعض المصاعب الآخذة

في التزايد كنتيجة للارتفاع والانخفاض المتتالي في أسعار النفط. وتزداد هذه المصاعب في السعودية بسبب الزيادة الهائلة في حجم السكان.

وتتطلب هذه التغيرات تنفيذ إصلاحات اقتصادية معقدة، مثل تنويع الموارد الاقتصادية للدولة بين موارد صناعية وسياحية وفتح الأسواق أمام التجارة والاستثمار الدولي. كما توجد ضرورة ملحة للتعليم والتدريب لدمج الجيل الشاب في اقتصاد هذه الدول عن طريق «سعودة» و«قطرنة» سوق العمل الخاص واستبدال العمال الأجانب الكثيرين. ففي السعودية هناك أكثر من ٥ ملايين أجنبي. وفي قطر يمثل مئات الآلاف من الأجانب أكثر من نصف إجمالي عدد السكان، ويشكلون ما يقرب من ٩٠٪ من قوة العمل هناك، إلى جانب مواجهة الضغوط الداخلية والسعي نحو مزيد من التحرر والليبرالية والتحول الديمقراطي، بما في ذلك منح النساء حقوقهن.

ولا يعد إجراء تغييرات داخلية من هذا النوع أمرا بسيطا في ظل الظروف السائدة في منطقة الخليج اليوم. فإلى جانب التهديدات الخارجية – والنابعة أولا من طموح إيران الاستراتيجي وزعزعة الاستقرار في العراق – يعد تزايد قوة العناصر الإسلامية المتطرفة أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد إمارات الخليج. فتشكك هذه العناصر في شرعية العائلات المالكة وتندد بعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب، كما يعترض المتطرفون الإسلاميون على إجراءات التغيير والتحديث، التي بدأت في دول المنطقة والانفتاح التدريجي على الأسواق الحرة العالمية. وبدا ذلك واضحا على سبيل المثال في التأييد الهائل، الذي حظيت به أيديولوجية زعيم القاعدة أسامة بن لادن، الذي بدأ طريقه كمعارض إسلامي لنظام الحكم السعودي. ويأتي تزايد قوة المتطرفين الإسلاميين، الذين يطالبون بطرد الأجانب من منطقة الخليج

ومن شبه الجزيرة العربية، ليلزم حكام دول الخليج بشكل ما بالسير على حبل رفيع جدا عند تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

على هذا الأساس، كانت مسيرة التغيير التي بدأت في هيكل نظام الحكم في السعودية تتغير بمعدلات متواضعة للغاية. ففي عام ١٩٩٣ أقام الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، العاهل السابق للسعودية، مجلسا للشورى ذو صلاحيات محددة لتقديم المشورة إلى الحاكم. وهي الخطوة التي جاءت استجابة للضغوط الداخلية التي احتجت على الحكم المطلق، واستجابة أيضا لضغوط خارجية. ولكن رغم توسع هذا المجلس من حيث عدد أعضائه، لم يحظ بعد بتوسع ذو مغزى في صلاحياته.

ومع ذلك، تزايد في السنوات الأخيرة إدراك ضرورة إجراء تغييرات داخلية في السعودية. ونبع هذا الإدراك أولا وقبل كل شيء من الاضطرار إلى مواجهة الانتقادات الغربية – خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية – بسبب التهديدات النابعة من تزايد قوة المعارضين الإسلاميين المتطرفين داخل المملكة، والذين ظهر نشاطهم بشكل بارز على الأرض في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي كان ١٥ شخصا من بين منفذيها الـ١٩، من أصل سعودي. ويضاف إلى ذلك الخوف من تزايد قوة العناصر الإسلامية الرجعية الراديكالية في كل أنحاء العالم، التي استفادت في كثير من الأحيان من المال الذي ترجع أصوله إلى السعودية وبقية دول الخليج. فقد تدفق هذا المال على الحركات الإسلامية والمدارس والمساجد التي تنشر الإسلام الوهابي في الشرق الأوسط وخارجه.

وبعد ذلك، طلب الأمريكيون من السعوديين تنفيذ إصلاحات داخلية بدأت في أعقاب حرب الخليج الأولى لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١،

وتكرر ذلك الطلب في السنوات الأخيرة. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الداعم الأساسي لضمان أمن السعودية على صعيد التهديدات الخارجية – كما يشهد على ذلك تزويد المملكة بأحدث الأسلحة الأمريكية – ولذلك يكون لزاما على قادة السعودية الإصغاء جيدا إلى مساعي الإدارة الأمريكية لدفع عجلة التحول الديمقراطي في المملكة وبقية دول الخليج.

وفي هذا السياق، جاء الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي أدار شؤون الحكم عام ١٩٩٧ بعد إصابة شقيقه الملك فهد بالشلل، ومع وفاة فهد تولى عبد الله مقاليد السلطة رسميا في السعودية، وهو يواصل تنفيذ إجراءات التغيير، وإن كان يفعل ذلك ببطء وحذر شديد. وقد بدا هذا التغيير واضحا على سبيل المثال في خطوات التحرر الاقتصادي، بما فيها من جهود لتنويع الاقتصاد السعودي وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، التي تعني أيضا فتح أسواق المملكة أمام العالم. وكان هناك تطبيق إضافي لذلك، تمثل في إجراء أول انتخابات محلية في السعودية عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن الوضع الحساس للعائلة المالكة السعودية، إلى جانب الطابع المحافظ للمملكة ومعارضة رجال الدين الذين يعتمد عليهم النظام الحاكم، ما زالت تمثل عراقيل ومعوقات أمام زيادة معدل تنفيذ التغييرات الاجتماعية الداخلية، خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة. فلم يسمح للمرأة السعودية المشاركة في الانتخابات المحلية، وما زالت الدولة تتجاهل النقاش العام الدائر منذ سنوات طويلة حول هذا الموضوع الذي اكتسب أهمية رمزية، خاصة مع منع المرأة من حقوقها، بداية من حقها في قيادة السيارة بمفردها.

أما في قطر، فإن صعود جيل جديد إلى السلطة في أعقاب انقلاب القصر الهادئ، الذي قام به الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عام ١٩٩٥، كان محفزا بشكل واضح

لإجراءات التغيير والتنمية. فقد اتخذ الأمير الجديد خطوات لدفع مسيرة التحول الديمقراطي بشكل تدريجي عن طريق إقامة انتخابات محلية سمحت لأول مرة بمشاركة النساء كمرشحات أو ناخبات. كما بادر إلى إطلاق ثورة إعلامية في المنطقة عن طريق إقامة قناة «الجزيرة» الفضائية. حقا أن القيادة القطرية راعت الأوضاع والظروف السائدة في البيئة المحيطة بها والتقاليد المحلية العريقة، ولكن إجراءاتها المحلية أشارت إلى تحول قادم وذو مغزى، اكتسبت الإمارة الصغيرة من خلاله صورة الدولة الموجودة على جبهة التحول الديمقراطي في العالم العربي. وكان تعميق العلاقات بين قطر والولايات المتحدة بصورة أكبر، بما تضمنه ذلك من توقيع على اتفاقية دفاع بين الجانبين وإقامة قواعد أمريكية على الأراضي القطرية، كان ذلك دافعا واضحا ومهما إضافيا لدعم قدرة الإمارة على انتهاج خط مستقل في القضايا الداخلية، رغم الضغوط التي تعرضت لها.

إلى جانب كل هذه المعطيات في السياسة القطرية، لا بد أن نضيف الازدهار الاقتصادي الهائل الذي تم استشعاره في قطر خلال السنوات الأخيرة بفضل تنمية صناعة الغاز الطبيعي، التي ترتب عليها تحول قطر من مجرد إمارة نفطية ثرية في الخليج إلى واحدة من أغنى الدول في العالم. ورغم أن الأمور تبدو اليوم طبيعية وبديهية، كان هناك في البداية من شككوا في قدرة قطر على اجتذاب كبريات شركات الطاقة الدولية لتوفير الاستثمارات الهائلة اللازمة لتمويل تنمية «الحقل الشمالي»، الذي يعد أحد أكبر حقول الغاز في العالم. وكان تحقيق الأحلام القطرية الضخمة لتنمية صناعة الغاز الطبيعي يتطلب من الجيل الجديد في القيادة القطرية اتخاذ قرارات جريئة، ظهرت نتائجها جيدا في التطور الديناميكي لاقتصاد الإمارة.

ومع كل الحذر المطلوب بشأن التوقعات، فإن خطوات قطر الصغيرة قد

تساعدنا في معرفة التوقعات المتعلقة أيضا بالمستقبل في السعودية، الجارة الكبرى لقطر. ويمكن رؤية المؤشرات الأولى لذلك، على سبيل المثال، في مشاركة الدولتين في الفعاليات السياسية بمنطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة.

ومنذ أكثر من ١٠ سنوات تقوم قطر بعمليات وساطة حساسة، (في إبريل ٢٠٠٧، على سبيل المثال، توسطت بين بريطانيا وإيران لإطلاق سراح ١٥ جنديا بريطانيا اختطفهم الإيرانيون من مياه الخليج العربي)، واستضافت العديد من المؤتمرات الدولية الرئيسية في إطار جهود دفع عملية السلام في المنطقة، كما طرحت العديد من المبادرات المستقلة. وبدا هذا الاتجاه واضحا بشدة بعد وقت قصير من انقلاب الأمير عام ١٩٩٥، عندما فاجأت القيادة القطرية الجديدة جميع المحيطين بها وكسرت جدار العزلة التي فرضها العرب على إسرائيل. فبعد أسابيع قليلة من توليه الحكم، أعلن أمير قطر الجديد عن أن بلاده يسعدها بيع غاز «الحقل الشمالي» إلى دولة إسرائيل. وأثار هذا الإعلان موجة من الاندهاش في بقية دول الخليج، مع شجب واضح من جانب إيران، وتعالي الأصوات المنددة من بقية جيرانها، على خلفية ردع استمر سنوات طويلة في العالمين العربي والإسلامي ضد أية علاقة اقتصادية مع إسرائيل. وتمنى كثيرون أن يكون استعداد هذه القيادة القطرية للانشقاق عن الصف بداية لمسيرة تنضم إليها دول أخرى بمرور الوقت، بما يؤدي إلى إنهاء الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل وفتح صفحة جديدة من التطبيع في المنطقة.

في تلك الفترة كان التدخل السعودي في هذه العملية أمرا خياليا تماما. فبصفة عامة امتنعت السعودية طوال هذه السنوات عن التدخل سياسيا في الصراع الإسرائيلي العربي، ورغم إلحاح الكثيرين عليها، بدعم من جهات أمريكية، امتنعت

السعودية عن إقامة أية علاقات علنية مع إسرائيل. ولذلك عندما تم الحديث عن إمكانية عقد صفقة بين قطر وإسرائيل لتزويد الأخيرة بالغاز، تراجع الاحتمال السهل نظريا بإمكانية مد خط أنابيب دائم، يتحتم مروره عبر الأراضي السعودية. وترتب على ذلك الإقرار بضرورة البحث عن حلول بديلة، مثل نقل الغاز الطبيعي المسال بواسطة السفن عبر البحر الأحمر إلى العقبة أو إيلات.

ولكن بعد ذلك بسنوات، في عام ٢٠٠٢، تم طرح «المبادرة السعودية» التي عرضت تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية وحل مقبول لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي أعقاب الموافقة مجددا على هذه المبادرة في مؤتمر القمة العربية في مارس ٢٠٠٧، تحدثت وسائل الإعلام عن احتمال تزايد الدور السعودي في الجهود السياسية بالشرق الأوسط، بما في ذلك إمكانية مشاركة السعودية في مؤتمر إقليمي يمكن تنظيمه مستقبلا بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. وفي نفس الوقت، جرى الحديث عن محادثات وزيرة الخارجية تسيبي ليفني مع نظيرها القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، والتي بحث فيها الاثنان فكرة هذا المؤتمر في إطار المحادثات مع دول الجامعة العربية. وفي النهاية شاركت السعودية في المؤتمر، الذي عقد في «انابوليس»، وأثارت مشاركتها الأمل مجددا في توسيع قاعدة المؤيدين لعملية السلام في العالم العربي، بما في ذلك إمكانية دفع علاقات إسرائيل مع مزيد من الدول العربية.

تذكرت هذا الأمل بشدة بينما كنت في الجو، مساء نفس اليوم، في شهر مايو ١٩٩٦، عندما أعلن طاقم الطائرة بصوت عال أننا سنهبط قريبا في قطر. وقد علمنا إننا نجتاز الحدود السعودية القطرية عندما نظرنا إلى شاشة التليفزيون الموجودة في

الطائرة، والتي يبث عليها للمسافرين مسار رحلة الطيران بموجب خريطة جوية. وبعد دقائق قليلة فعلا كان يمكن النظر من نافذة الطائرة إلى مشهد رهيب لشريط الساحل القطري، بلونه الأبيض البارز إلى جوار مياه الخليج الزرقاء. ومن وجهة نظري كان ذلك يبدو كمسودة أولية للواقع الجديد الناشئ: كالصورة الجغرافية لأرض قطر، التي تبرز لمن يشاهدها كلسان خارج من شبه الجزيرة العربية إلى وسط مياه الخليج العربي، وهكذا أيضا تبدو السياسة المستقلة للجيل الجديد من قادتها، الذين يبذلون جهودا لشق طرق جديدة وغير معروفة. كان ذلك هو إحساسي عند اقتراب طائرتنا من الهبوط في مطار الدوحة، لأن وصولنا إلى قطر، في طريقنا إلى فتح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية، تحمل في طياتها إمكانية إطلاق مسيرة أوسع جدا، تؤدي إلى تحول في شكل المنطقة.

///

الفصل الرابع

جس النبض – علامات الغاز

بدأت البوادر الأولى لجس النبض بين إسرائيل وقطر قبل ٣ سنوات تقريبا من وصولنا إلى الدوحة لفتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية. وكان أول إعلان عن وجود هذه العلاقات في شهر سبتمبر ١٩٩٣، بعد أيام قليلة من توقيع اتفاقات أوسلو في حديقة البيت الأبيض بواشنطن والمصافحة الشهيرة بين رئيس الوزراء إسحاق رابين وياسر عرفات. في هذا الإعلان جرى الحديث عن لقاء بين وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز ونظيره القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، جرى في المقر الخاص لسفير قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وفي المقابل تحدثت تقارير عن اتصالات تجري حول مشروع توريد الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل.

في تلك الأيام كان التفاؤل في ذروته بشأن مستقبل عملية السلام والعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. وسعت وزارة الخارجية (الإسرائيلية) إلى إيجاد كل الطرق الممكنة لاستغلال نافذة الفرص التي لاحت في الأفق. وبقيادة وزير الخارجية شمعون بيريز، ونائبه الدكتور «يوسي بيلين»، ومدير عام الوزارة «أوري سافير» ورجالهم المقربين، تزايدت اللقاءات مع مسؤولين من مختلف الدول العربية، ومن بينها تلك الدول التي لم تبرم أية اتفاقيات سياسية مع إسرائيل بعد، وتم تطوير أفكار للتعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والثقافية.

وكان على رأس الأولويات في هذا الأمر محاولات دفع العلاقات مع تلك الدول العربية التي لا حدود مباشرة لها مع إسرائيل، وعلى رأسها دول المغرب العربي ودول التعاون الخليجي الستة. في ذلك الوقت كانت حكومات هذه الدول تربط أي تقدم رسمي في العلاقات مع إسرائيل بتقدم مماثل في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، واستمرار السعي للتوصل إلى اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان، لذلك كان المنهج الذي اتبعته إسرائيل قائما على التركيز في البداية على المجال

الاقتصادي، لإتاحة الفرصة نحو وضع أسس لعلاقات تكون ذات قيمة لتنمية المنطقة ورفاهية سكانها. وكان هناك أمل في أن يشجع ذلك سكان تلك الدول على التسليم تدريجيا بوجود إسرائيل واكتساب عملية السلام دعما أرحب وأكثر.

وكان لهذه الجهود نتائج فعلية، ففي شهر سبتمبر من العام ١٩٩٤، أعلن مجلس دول التعاون الخليجي، الذي تعد السعودية من أبرز أعضائه، عن وقف الحظر الاقتصادي «غير المباشر» على الشركات التي تتعاون مع إسرائيل. ونتج عن ذلك زوال عقبة كانت تزيد من صعوبة التجارة مع إمارات النفط الخليجية بالنسبة لشركات أمريكية لها أنشطة في إسرائيل. كما تكونت علاقات مع هيئات وشركات طيران في العالم العربي، مثل «رويال جوردون» الأردنية، و«جالف إير» التي يقع مقرها في البحرين، والخطوط الجوية القطرية «قطر إير»، مما سهل حركة المسافرين والبضائع بين إسرائيل والدول العربية.

وترتب على الأجواء المتبلورة في ذلك الوقت إتاحة فرص اقتصادية جديدة، خاصة مع دول الخليج الثرية. وتزايد عدد رجال الأعمال والصناعة الذين أخذوا في الاستفسار عن إمكانية تكوين علاقات مع نظرائهم فيما وراء الحدود لطرح مشروعات تجارية مشتركة. وقام معهد التصدير الإسرائيلي، بالتعاون مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، بتنظيم أجنحة إسرائيلية في معارض تجارية تقام في دول الخليج، تم فيها عرض منتجات تكنولوجية متقدمة، وفي المقابل استضافت إسرائيل ممثلي دول خليجية، مثل الكويت والبحرين واليمن، جاءوا لزيارة معارض تنظمها إسرائيل. وبدأ خبراء زراعة إسرائيليين في تطوير أفكار ومبادرات مبتكرة، مثل تخليق شتلات تعطي إنتاجية أكبر للنباتات الصحراوية، وإقامة مزارع لتربية الأغنام والجمال وتحسين إنتاجية النخيل، وهي المجالات التي تحظى باهتمام كبير وخاص في

دول الخليج، على ضوء أهميتها الاقتصادية والثقافية والتراثية.

والتقت المصالح لوهلة مع دول الخليج، في صورة بدت طبيعية ومطلوبة. وكان الاهتمام الكبير الذي أبداه رجال أعمال من إمارات الخليج تجاه التكنولوجيا والأفكار والمشروعات الإسرائيلية نابعا من الرغبة في خفض شدة ارتباط بلادهم بتصدير النفط وتنمية مجالات اقتصادية وصناعية بديلة لوضع أسس قوية للتصدير. ومن جانب إسرائيل، فتحت العلاقات مع دول الخليج أبوابا على اقتصادات قريبة ومهمة. وبشكل مبدئي، قدر معهد التصدير الإسرائيلي عائد التصدير من إسرائيل إلى دول الخليج بمئات الملايين من الدولارات سنويا في مجالات متنوعة، مثل أجهزة الاتصالات والتكييف والتبريد، والتجهيزات الطبية والبتروكيماويات، ومواد البناء والأغذية والزراعة. كما حملت هذه العلاقات في طياتها إمكانية تقصير الطريق أمام الإسرائيليين إلى الأسواق الكبيرة الموجودة في آسيا، عبر النقل إلى الموانئ التجارية الكبيرة والمتقدمة في الخليج. وإضافة إلى كل تلك المميزات التي حققها كل طرف من الأطراف، كان هناك ربح كامن وواضح للمنطقة كلها، لأن تلك الأنباء التي صدرت عن منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة زادت من اهتمام الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا بالفرص الاستثمارية الممكنة في المنطقة، التي اكتسبت صورة مكان آمن للاستثمار وذات مستقبل اقتصادي واعد.

لم يكن الاهتمام الكبير قاصرا على المجال التجاري. فقد بدأ أناس من كل فئات المجتمع في إبداء الاهتمام بالفرص المتبلورة في الوضع الجديد. وبادرت مؤسسات ومراكز بحثية وأكاديمية إلى وضع برامج ومشروعات إقليمية متنوعة في مجالات حماية البيئة والمياه والطب، بما في ذلك إمكانية جلب مرضى من الدول العربية لتلقي العلاج في مستشفيات إسرائيلية. عقد رجال دين يهود ومسيحيون ومسلمون

مؤتمرات بحثوا فيها ضرورة الدعم والدعوة إلى التفاهم والتسامح بين الأديان. وقامت الهيئات السياحية وشركات الطيران ووكالات السفر بإعداد برامج سياحية إقليمية، استجابة للطلب المتزايد عليها، والتي منحت الإسرائيليين الفرصة لأول مرة لزيارة دول عربية مجاورة، وأتاح لمواطني تلك الدول زيارة القدس والأماكن المقدسة.

ومع افتراض تزايد الثقة وتقديم دفعة إضافية إلى المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، كان هناك طموح لتأسيس تعاون إقليمي بين كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت المنتديات الرسمية المهمة للغاية لهذا الغرض في تلك الفترة هي التي عقدت في إطار المحادثات متعددة الأطراف، كجزء من عملية السلام التي تم تدشينها في مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١. فقد أتاحت المحادثات متعددة الأطراف إجراء زيارات لوفود إسرائيلية في مؤتمرات واجتماعات عقدت بالدول العربية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بمستقبل المنطقة. وهكذا استضافت تونس مؤتمرا لبحث موضوع اللاجئين، ونظمت الأردن لقاءا في العاصمة عمان لبحث ملف المياه، بينما استضافت المغرب محادثات في المجال الاقتصادي. وبعد عدة نداءات ودعوات تجرأت قطر على استضافة مؤتمر في إطار المفاوضات متعددة الأطراف. وفي شهر إبريل ١٩٩٤، عقد في فندق «شيراتون الدوحة» المعروفة بشكله الهرمي، اللقاء الختامي لمجموعات العمل في القضية المعقدة الخاصة بمراقبة التسلح وتنمية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وترأس الوفد الإسرائيلي في هذه المحادثات مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك ديفيد عبري. وينبغي التأكيد على أنه كان واضحا للجميع أن الحديث يجري عن موضوع معقد لن تظهر فيه انفراجة سريعة، وكان مهما للقطريين ولباقي المشاركين في المؤتمر

بث رسالة إلى العالم مفادها أنه بدلا من العراك في ميدان القتال، تؤكد هذه الدول استعدادها لإدارة حوار بناء فيما بينها والسعي للتغلب على الخلافات العميقة بينها عبر التفاوض حول مائدة في فندق يطل على شاطئ الخليج العربي.

هذه المؤتمرات وهذا الاستعداد لبحث كل المشاكل والقضايا، بما في ذلك أكثرها حساسية، أضافت دفعة جديدة إلى الإحساس بأن وضعا جديدا يتشكل في الشرق الأوسط. وساهم في دعم هذا الإحساس أيضا الخطط والأفكار التي تم طرحها لإقامة منظمات مشتركة لدعم التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية، مثل مقترح بإقامة بنك إقليمي للتنمية، وتأسيس مكتب تجارة إقليمي. كما تم طرح مبادرات في مجال الطاقة، خاصة فيما يتعلق بربط شبكات الكهرباء في إسرائيل والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية. وفي إطار مفاوضات السلام متعددة الأطراف أقيم مركز أبحاث إقليمي لتحلية المياه في مسقط بسلطنة عمان (وما زال هذا المركز يواصل أنشطته حتى اليوم، بمشاركة فعالة من جانب إسرائيل). وكان ذلك خلال زيارة نائب وزير الخارجية الإسرائيلي «يوسي بيلين» إلى سلطنة عمان في أبريل ١٩٩٤، وزيارة رئيس الوزراء رابين في نوفمبر من نفس العام، والتي التقى خلالها مع السلطان العماني قابوس. وفي ضوء هذه التطورات بدا أن رؤية «الشرق الأوسط الجديد» آخذة في التحقق، وأن شعوب المنطقة تقتنع بأن تحقيق السلام يترجم إلى واقع فعلي محسوس.

وفي مقابل هذه التحركات الواسعة، كان الحوار العلني بين إسرائيل وقطر مستمرا في التبلور. وفي إطار هذا الحوار أكد القطريون رغبتهم في المشاركة بعملية السلام، على ضوء إدراكهم أن الصراعات المسلحة وسفك الدماء لن تحقق أية نتائج، وإيمانهم بأن التقدم في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، وكذلك مع

سوريا ولبنان، أمر ضروري لضمان الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط كله. كما أكد مسؤولون قطريون أنهم يرون أن السلام بين إسرائيل وجيرانها يجب أن يكون مصحوبا بشكل من أشكال التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي على اتساعه. وفي ضوء مركزية المجال الاقتصادي طرح وزير الخارجية القطري علانية أيضا فكرة إزالة الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل.

وتم التعبير عن هذه الأفكار القطرية أولا في المباحثات التي بدأت حول إمكانية بيع الغاز الطبيعي القطري لإسرائيل. واحتل هذا الموضوع مركز المحادثات في لقاء وزير الخارجية القطري مع نظيره الإسرائيلي شمعون بيريز ووزير الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلي «موشيه شاحال»، والذي جرى في يناير ١٩٩٤، وسلسلة لقاءات تالية.

وفي خلفية ذلك كان هناك جهد من جانب قطر لتنمية حقول الغاز الطبيعي الضخمة الموجودة في أراضيها، خاصة إنشاء «المدينة الصناعية» في رأس لافن. وفي مركز المشروع الضخم كان هناك «الحقل الشمالي» الذي يسمى بذلك نظرا لموقعه بالقرب من شواطئ قطر، على بعد ٩٠ كيلومترا شمال العاصمة الدوحة، وبالقرب من الحدود البحرية لإيران. وتبلغ مساحة هذا الحقل ٦ آلاف كيلومتر مربع، ويقدر حجم الغاز الطبيعي فيه بنحو ٢٥ تريليون متر مكعب، وهو بذلك أكبر حقل غاز في العالم تحت البحر وغير مرتبط بحقول نفط. وفي بداية التخطيط لاستغلال هذا الحقل، عندما تم الحديث عن زيادة إنتاجه تدريجيًا حتى ٣٠ مليون طن غاز طبيعي مسال سنويا، شكك الكثيرون بشدة في قدرة دولة صغيرة مثل قطر على تنفيذ مشروع ضخم كهذا. وكان ذلك بصفة خاصة بسبب الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتنفيذ المشروع، والاتفاقات طويلة المدى المطلوب إبرامها مع الجهات المستهلكة

للغاز. وأضيف إلى تلك الشكوك حقيقة أنه في تلك الفترة كانت أسعار النفط منخفضة للغاية، بشكل ألقى ظلالا ثقيلة على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وجاءت الاتصالات المتلاحقة مع إسرائيل كجزء من جهود قطر لجذب الانتباه العالمي إلى هذا المشروع الضخم الذي تخطط له، بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وخلق شراكات مع كيانات اقتصادية ضخمة متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز الطبيعي، ومن أجل العثور على مستهلكين كبار وعلى مدى طويل لكميات الغاز الهائلة الموجودة في باطن الأرض. في تلك الأيام أجرت قطر بالفعل اتصالات متقدمة مع اليابان ودول آسيوية أخرى، ولكن الاتصالات مع إسرائيل فتحت الباب أمام تزويد الغاز القطري إلى دول أخرى في حوض البحر المتوسط وأوروبا أيضا، (تم طرح أفكار لمد أنبوب إلى قبرص أو تركيا، بل وإلى أوروبا الغربية أيضا). كما أن شركة «إنرون» الأمريكية التي كانت من أكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة، هي التي خططت لتنفيذ المشروع القطري، مما دعم الرغبة القطرية في توطيد العلاقات مع الإدارة الأمريكية وتدعيم العلاقات مع بقية شركات الطاقة الأمريكية الكبرى.

وتجاوزت أهمية هذا المشروع أبعاده الاقتصادية، ولعب دور رأس جسر إلى دفع العلاقات بين قطر وإسرائيل، كمحفز لتعميق التعاون في مجالات حيوية وضرورية لاستقرار وازدهار المنطقة (ولذلك دار الحديث في إطار هذا المشروع عن تزويد الأردن والسلطة الفلسطينية بالغاز)، وكمساهمة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن رغم هذه البداية الواعدة، واصلت الأمور تحركها بكسل وواصلت العلاقات تقدمها بمعدلات مخجلة. ويرجع ذلك إلى ما كان يجري في الخلفية من توجيه النقد المتزايد لقطر في بقية الدول العربية، خاصة سوريا

والسعودية ومصر، وأيضا على خلفية التنافس الذي شكله مشروع قطر كمشروع بديل لبيع الغاز المصري لإسرائيل. وظهرت في وسائل الإعلام العربية موجة من التقارير، مصحوبة بانتقادات موجهة لتلك الإمارة الصغيرة التي بدأت في توطيد علاقاتها مع إسرائيل حتى قبل صدور قرار رسمي برفع الحظر الاقتصادي العربي المفروض عليها.

وكانت نقطة التحول الخاصة في صيف ١٩٩٥، بعد الانقلاب الذي وقع في قصر الحكم القطري ونفذه ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، واستولى به على مقعد والده في الحكم، ليصبح أميرا لقطر. فبعد تغيير الحكم والأجيال شهدت الاتصالات بين قطر وإسرائيل زخما جديدا، وفي هذا الإطار عاد مشروع الغاز الطبيعي إلى مركز الانتباه. وتم التعبير عن ذلك بوضوح في مقابلة أجراها أمير قطر الجديد مع محطة MBC الفضائية، بعد ٣ شهور فقط من توليه السلطة، إذ قال فيها هناك خطة لمشروع غاز بين قطر وإسرائيل والأردن، وهذه الخطة تحقق تقدما». وفي المقابلة ذاتها عبر الأمير عن أمله في إنهاء الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل. وبالنسبة للفريق المحدود الذي تولى أمر العلاقات بين قطر وإسرائيل بصفة يومية، كان ذلك إشارة واضحة على أننا نقف على مشارف مرحلة مهمة من تطور هذه العلاقات.

عمان ٣١ أكتوبر ١٩٩٥ – بوادر الغاز

عمان التي حولها توقيع اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل وموقعها الجغرافي إلى نقطة ربط مهمة بين إسرائيل ودول الخليج العربي، كانت هي نفسها المدينة التي شهدت أولى الثمار الفعلية للعلاقات بين إسرائيل وقطر. ففي المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الثاني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أقيم في العاصمة الأردنية عمان

في ٣١ أكتوبر ١٩٩٥، تم التوقيع في أجواء احتفالية على مذكرة تفاهم لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل. وفضلا عن أهمية هذا الحدث في العلاقات بين قطر وإسرائيل، كان في نظر الكثيرين إشارة على الفرص المتاحة لتنمية التعاون الاقتصادي والاستثماري بين دول المنطقة.

في هذا اليوم، في فندق «بورتا جراند» بالعاصمة الأردنية، عقدت الترتيبات النهائية لحفل التوقيع على المذكرة في أجواء «الشرق الأوسط الجديد». وجاء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، مرتديا ثوبه الأبيض الناصع – الذي يعد الزي التقليدي للرجال في دول الخليج العربي – وغطرته الموشاة بخيوط حمراء وبيضاء، وخطى خطوات سريعة باتجاه مدخل الفندق في طريقه لمقابلة وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز. وتم الاتفاق على التفاصيل النهائية في مشاورات اللحظات الأخيرة التي جرت في بهو الفندق بين مستشاري الطرفين، حتى أعطى الوزير القطري الضوء الأخضر لتوقيع المذكرة.

في تمام الساعة ١١ صباحا، بدأ حفل التوقيع في صالة المناسبات بالفندق الفاخر. وتم وضع عدة صفوف من المقاعد في الصالة من أجل عشرات المشاركين الذين وفدوا من كل أنحاء العالم، ولم يتركوا مقعدا واحدا خاليا. وتكدست أطقم التليفزيون ومراسلو الفضائيات والصحف في كل الممرات لمتابعة الحدث التاريخي عن قرب. وعلى المنصة التي تصدرت الصالة، وعلى مائدة يكسوها مفرش أبيض، قام وزير الطاقة الإسرائيلي آنذاك «جونين ساجيف»، ونائبة رئيس مجلس إدارة شركة «إنرون» ريبكا مارك بالتوقيع على أول مذكرة تفاهم مشترك من نوعها في تاريخ إسرائيل بالشرق الأوسط. وتنص المذكرة على أن فرع شركة «إنرون» في قطر سوف تحصل على حقوق الغاز الطبيعي المستخرج من «الحقل الشمالي» في قطر، وأن

الطرفين سيتفاوضان بروح طيبة للتوصل إلى اتفاق لبيع الغاز بصفة نهائية إلى إسرائيل.

وخلف هذا الاتفاق المبدأي كانت هناك خطة مركبة، فكان من المفترض في إطارها أن يتم استخراج الغاز الطبيعي من الحقل البحري الذي يقع في مواجهة شواطئ قطر، ونقله من هناك في أنبوب يمتد لعشرات الكيلومترات إلى معمل تسييل (أي تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل) في رأس لافن. ووفقا للمخطط يتم بعد ذلك نقل الغاز المسال في عبوات خاصة، عن طريق مياه الخليج العربي، مرورا بشواطئ سلطنة عمان واليمن، حتى البحر الأحمر. ولم يكن قد تحدد بعد موقع المعمل الذي سيتم فيه إعادة الغاز الطبيعي من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية، قبل نقله إلى وجهته النهائية في إسرائيل، ولكن تم طرح عدة خيارات كان من بينها العقبة وإيلات، أو تحويلها إلى عسقلان بالقرب جدا من تمركز أكثر الجهات المستهلكة للغاز على شاطئ البحر المتوسط. وبذلك كان ينبغي أن يوضع في الاعتبار الحاجة إلى إنشاء وتنمية منظومة لنقل الغاز إلى محطات توليد القوى وبقية المستخدمين في إسرائيل، ومن بينها شركة الكهرباء والمصانع في شركات الغاز لاستهلاك الأفراد. وكانت التقديرات تشير إلى أن تكاليف الاستثمار في المشروع كله، الذي تتعهد فيه إسرائيل بشراء الغاز الطبيعي من قطر لعشرات السنين، تزيد عن ٥ مليارات دولار. ورغم أن التوقيع تم بين إسرائيل وشركة «إنرون» الأمريكية التي حصلت على حق استخراج الغاز ونقله وبيعه إلى إسرائيل، بقيت ملكية حقول الغاز في يد الحكومة القطرية، وكما قال في تلك الأيام وزير الطاقة القطري عبد الله بن حمد آل عطية، من الواضح أنه لولا موافقة حكومة قطر، ما كان ممكنا الحصول على الموافقة لبيع الغاز إلى إسرائيل.

أدى التوقيع على مذكرة التفاهم هذه إلى جعل قطر أول إمارة خليجية تتخذ خطوة علنية وواضحة، أمام العالم كله، للانشقاق عن الحظر الاقتصادي العربي المباشر المفروض على دولة إسرائيل. كانت رائحة التاريخ تملأ الأجواء وساد الأمل بأن تكون الخطوة التي اتخذتها قطر نموذجا ومثالا يحتذى بالنسبة لدول أخرى في الخليج العربي والعالم العربي بصفة عامة.

ومع ذلك سارع وزير التجارة السعودي، أسامة بن جعفر بن إبراهيم آل فقيه، الذي شارك في المؤتمر الاقتصادي بالعاصمة الأردنية عمان، إلى سكب الماء البارد على هذه التوقعات عندما أكد أن بلاده مستمرة في التمسك بفرض الحظر الاقتصادي المباشر على إسرائيل، «حتى يتم التوقيع على اتفاق سلام، يشمل سيادة عربية في القدس الشرقية ورقابة دولية على البرنامج النووي الإسرائيلي». وكان ذلك التصريح السعودي الواضح مؤشرا على الضغط الذي تمت ممارسته خلف الستار ضد الصفقة مع قطر خصوصا، وضد أي خطوة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بصفة عامة.

وبالفعل، على خلفية الاتجاه السائد في العالمين العربي والإسلامي تجاه العلاقات مع إسرائيل، لم يكن التحدي السياسي الملقى على عاتق قطر سهلا بأي شكل من الأشكال. وكان الأمر واضحا تماما في حفل التوقيع على مذكرة التفاهم في عمان. فعلى سبيل المثال، رغم إجراء لقاء مشترك بين وزراء الطاقة والخارجية في قطر وإسرائيل لمباركة الاتفاق قبل وقت قصير من حفل التوقيع، قام وزراء إسرائيل برعاية الحفل والمشاركة فيه بأنفسهم، بينما حرص وزيرا قطر على خفض مستوى ظهورهم في الحفل، وامتنعا عن دخول الصالة التي شهدت حفل التوقيع. وقام فواز العطية، كبير مستشاري وزير الخارجية القطري، الذي هو بالصدفة صهر وزير

الطاقة، بتمثيل قطر بدلا من الوزيرين.

كما أن الأحداث، التي وقعت في صالة الفندق التي جرى بها حفل التوقيع على مذكرة التفاهم، يمكن أن تشي بالكثير عن الفجوة القائمة بين توقعات المحافل الدولية من مدى استعداد قطر لتوطيد علاقاتها مع إسرائيل، وبين المخاوف القطرية من الدخول في طريق جديد غير معروف. وبرز ذلك واضحا للجميع لحظة دخول العطية، مستشار وزير الخارجية القطري، إلى الصالة. ولأنه كان يرتدي ملابس قطرية تقليدية، تعرف عليه المراسلون والصحفيون بسهولة بمجرد اقترابه من المكان، وفي رمشة عين وجد نفسه محط اهتمام الجميع، فتوجهت إليه كاميرات التليفزيونات. وكان هذا المستشار وقتها في نهاية العشرينات من عمره، ولكنه مع ذلك اكتسب خبرة كبيرة في عدة مناصب بالحكومة القطرية، كان من بينها توليه مسؤولية القسم الإسرائيلي في وزارة الخارجية القطرية. ولكن رغم اعتياده الظهور كثيرا أمام وسائل الإعلام في قطر، لم يكن العطية مستعدا لما واجهه فور دخول القاعة، فقد بدا مضطربا تماما من الاستقبال الحاشد الذي حظي به، حتى انه سار حتى وجد مقعدا خاليا في أحد الصفوف المخصصة للحضور والمدعوين لحفل التوقيع بالقاعة (في حين كان من المفترض أن يجلس على المنصة الرئيسية التي تتصدر الصالة).

وفي ظل تلك الأجواء التي سادت آنذاك، وبينما كان يبدو أننا نسير باتجاه «شرق أوسط جديد»، لم يعر أحد أية أهمية لاضطراب المستشار. وعندما توالت التقارير عن حفل التوقيع على اتفاق الغاز في نشرات الأخبار الرئيسية في شاشات التليفزيون بتلك الليلة، أو بالصحف في صباح اليوم التالي، وردت الإشارة فعلا إلى أن ممثل قطر في الحفل كان مستشار وزير الخارجية، بينما قام بتمثيل إسرائيل وزيران،

ولكن لم يتطرق أحد إلى حجم التفاوت والتناقض بين مستوى تمثيل الجانبين، أو تردد القطريين في الإدلاء بأية تصريحات لمراسلي وسائل الإعلام. وتراجعت هذه الأمور أمام شق طريق جديد ومهم في العلاقات بين إسرائيل وقطر، مع أمل أن يؤدي ذلك إلى تغيير منظومة العلاقات الإسرائيلية مع دول عربية أخرى.

وعند النظر إلى الوراء، يتضح أنه كان ينبغي الاهتمام أكثر وأن نضع في اعتبارنا تفاوت الطموحات والتوقعات بين الجانبين. فقد قوبلت حماسة الإسرائيليين ورغبتهم المبررة في شق طريق جديد إلى العالم العربي، بعد عشرات السنين من القطيعة التامة، بخوف وحذر – مبررين أيضا – من جانب قطر، التي وجدت نفسها في مركز عاصفة. وكان الأمل في استمرار تقدم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ما زال قائما بكل قوته في إسرائيل، وكانت كل فرصة سياسية مصحوبة بجهود لتمهيد الطريق إلى إقامة علاقات مع دول عربية أخرى، وكان الدرس الذي ينبغي تعلمه من خبرة الماضي هو أنه يكون من الضروري أحيانا التوقف للتفكير، والنظر بواقعية إلى الصعاب الكثيرة الماثلة على الطريق. وكان ينبغي أولا وقبل أي شيء أن نأخذ في الاعتبار منظومة الضغوط الهائلة التي تعرضت لها دول مثل قطر أبدت استعدادا للمخاطرة بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، وتأثير هذه الضغوط على قدرتها للاستجابة للإلحاح الإسرائيلي. وبخلاف الصعوبات السياسية، لا يمكن أيضا تجاهل عدم الجدوى الاقتصادية الذي أحاط بمشروع الغاز مع قطر. ويشكل الحدث الاحتفالي في العاصمة الأردنية عمان نقطة مميزة ومهمة بعد عمل جاد استغرق أكثر من سنة، وشهد مناقشات كثيرة وحيرة بين الخبراء ومتخذي القرار، في إسرائيل وقطر على حد سواء. فقد بحث الجانبان بشكل مبدئي الأبعاد السياسية والاستراتيجية للمشروع، وحاولوا تقييم جدواه

الاقتصادية من حيث كميات الغاز الذي ستحصل عليه إسرائيل والسعر المتوقع، وكذلك بحث الاستثمارات المحتملة - بشكل واقعي - من جانب الشركات الأمريكية والأوروبية، إلى جانب شركات الغاز الإسرائيلية والقطرية. ولكن في نفس الوقت، وفي خلفية حفل توقيع مذكرة التفاهم، استمر النقاش بكل قوته بين الخبراء الذين كانوا يدعون أن الغاز القطري قد يكون أغلى من اللازم لإنتاج الكهرباء بأسعار تنافسية. وقد تساءل البعض بصفة خاصة عما إذا كان المشروع المخطط له مع قطر قادرا على منافسة مشروعات بديلة ظهرت على السطح في تلك الفترة، ومن بينها استيراد الغاز الطبيعي من روسيا أو عبر أنبوب من مصر.

وفي إسرائيل كان هناك اتفاق مبدئي على احتياج أكثر من مورد للغاز، وتقليل الاعتماد على الفحم في إنتاج الكهرباء، والسعي إلى إنتاج نصف احتياجات إسرائيل من الكهرباء على الأقل من الغاز الطبيعي، الذي يعتبر صديقا للبيئة، ولكن الطريق إلى تحقيق ذلك كان أبعد ما يكون عن الوضوح. وكانت عدم جاهزية إسرائيل في مجال الغاز الطبيعي عقبة كبرى في طريق المشروع منذ ولادته وحتى التوقيع على مذكرة التفاهم بين إسرائيل وشركة «إنرون» في عمان. أضف إلى ذلك انهيار «إنرون» بعد بضع سنوات.

وفي المقابل، في ٣١ أكتوبر ١٩٩٥، في أعقاب حفل التوقيع على مذكرة التفاهم، ووسط الضجة التي كانت في بهو فندق «بورتا جراند»، لم تكن علامات الاستفهام تلك مثار الاهتمام الذي حظي به أول إنجاز فعلي في العلاقات الحديثة الناشئة بين إسرائيل وقطر. ولم يكن ممكنا الشعور بالشك أو الريبة إزاء هذا الحدث المؤثر. وكان السائد آنذاك هو أنه رغم كل الصعوبات سوف يتم فتح صفحة جديدة من التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط بعد هذا الحدث. وكان التعبير عن ذلك

واضحا في تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز، الذي قال للصحفيين: إن «المسيرة السياسية مع قطر بدأت في التقدم إلى الأمام عدة خطوات صغيرة، ستؤدي إلى منظومة علاقات جديدة». وكانت هذه الكلمات تعبيرا عما يطمح إليه ويتمناه المسؤولون عن هذا الملف في تلك الأيام، بأننا نجتاز مرحلة جديدة في بلورة العلاقات الاقتصادية والسياسية في قطر. واتضح بسرعة أنه كان هناك ما يبرر وجود هذا الطموح. فقد كان الإنجاز المحوري الذي تحقق في عمان ذا تأثير ضخم وحاسم على استمرار التقدم في تأسيس العلاقات الرسمية بين الدولتين، والذي تحقق بعد ٦ أشهر من ذلك في صورة فتح مكتب دائم لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة.

القدس ٦ نوفمبر ١٩٩٥ – مشاركة قطر في جنازة رئيس الوزراء إسحاق رابين

بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان، في خريف ١٩٩٥، وحتى قبل أن يتم وضع ملف الاتفاق الذي تم توقيعه لمشروع الغاز الطبيعي في دولاب وزارة الخارجية، وقبل ترتيب دعوات الزيارة لرجال أعمال من جميع أنحاء العالم العربي طلبوا بحث إمكانية إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وقبل استيعاب التطور الدرامي في العلاقات مع قطر، انطلقت الرصاصة التي أنهت حياة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. وكان الشرق الأوسط كله ما زال تحت تأثير التفاؤل الذي تركته القمة الاقتصادية، التي دعمت وزادت من التعاون بين دول المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي، لكن المنطقة كلها وجدت نفسها في قلب عاصفة هددت بتغيير اتجاه التقدم بشكل درامي.

كان قاتل رابين يستهدف تغيير وجه التاريخ، وإلغاء ما اعتبره «جريمة اتفاقيات

أوسلو»، والقضاء على كل المسيرة الإقليمية التي صاحبت تقدم المسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وأصبحت براعم العلاقات الناشئة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في شمال أفريقيا والخليج العربي، بما في ذلك العلاقات الطازجة التي نشأت مع قطر، والتي كانت نتيجة لهذه التحركات الإقليمية، أصبح كل ذلك تحت تهديد الانسحاب وتراجع المسيرة الإقليمية.

وفي ساعة متأخرة من الليل، بعد هذا الحادث، أعلن التليفزيون بشكل رسمي عن موت رابين، وبينما كان من الصعب استيعاب مغزى ما حدث، سارع عدد من كبار المسؤولين في دول الخليج، إلى الاتصال والتعبير عن قلقهم، وكان من بينهم أناس ودعتهم قبل أقل من أسبوع في نهاية القمة الاقتصادية في العاصمة الأردنية عمان. وكان من الصعب عدم التأثر من نبرة طبيعة الكلمات التي قالها هؤلاء المسؤولون العرب، الذين طلبوا التعبير عن مشاركتهم لإسرائيل في حزنها وغضبها وقلقهم بشأن المستقبل. وكان واضحا أن القتل زلزلهم، ومثل كثيرين من مواطني إسرائيل، كانوا خائفين من التأثير المحتمل للحادث على الأيام القادمة.

على الأقل في الأيام الأولى التي تلت قتل إسحاق رابين، في ذروة مسيرة سياسية تاريخية بين إسرائيل والعالم العربي، كان هناك اصطفاف عالمي واسع وغير مسبوق إلى جانب إسرائيل. وكان تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي استطاعت إسرائيل فيها أن تشعر إنها ليست بمفردها في العالم. كان ذلك أول شعور من نوعه بين كثيرين اعتقدوا أن مصير إسرائيل يقضي بأن تكون معزولة وحيدة أو أن «العالم كله ضدنا». بل إن هذا الشعور تعاظم وحظي ببريق خاص بفضل احتشاد عدد من الدول العربية، خاصة تلك الدول التي بدأت في نسج علاقات رسمية مع إسرائيل، للتعبير عن تأييدهم العلني والمفتوح لاستمرار مسيرة السلام، على أمل أن تواصل

الأمور تقدمها رغم كل شيء.

ونتيجة لذلك، تحولت جنازة رابين في القدس، في ٦ نوفمبر ١٩٩٥، التي شارك فيها زعماء من كل أنحاء العالم، إلى موكب استعراضي. وبدا كما لو أن العالم كله يحتضن إسرائيل في ساعتها العصيبة، فوقف الأمير البريطاني تشارلز، مرتديا القبعة اليهودية، إلى جانب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورؤساء دول ووزراء آخرين من كل أنحاء العالم، كما شارك أيضا العاهل الأردني الملك حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، وإلى جانبهما وفود من دول عربية أخرى.

وكانت مشاركة الكثير من ممثلي الدول العربية – ومن بينها سلطنة عمان التي لم تقم أية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل – ذات أهمية كبيرة لتجسيد نتائج الوضع الجديد الذي نشأ في علاقات إسرائيل مع جيرانها القريبين والبعيدين. فقد سعت هذه الدول – بمبادرة من نفسها – إلى إظهار حضورها في الجنازة والتعبير عن مواساتها، رغم أن الاتصالات مع هذه الدول كانت أحيانا، كما في الحالة القطرية، في مراحلها الأولية والهشة.

وعندما هبط وزير الإعلام القطري، الذي تم اختياره لتمثيل حكومته والمشاركة في الجنازة، في مطار بن جوريون، كان واضحا على وجهه أنه لا يكاد يصدق أن الأمر حدث في الواقع. فقد كانت نظرة عينيه، مع نزوله على سلالم طائرة المراسم القطرية الصغيرة التي نقلته هو ومرافقيه مباشرة من الدوحة، تبرز تخاوفه وانفعالاته في وقت واحد.

ولم يكن وزير الإعلام القطري، الدكتور عبد العزيز بن حمد الكواري، الذي اختاره أمير قطر لرئاسة وفد بلاده إلى الجنازة، من كبار المسؤولين في الحكومة القطرية. فقد كانت وزارته مسؤولة عن مجالات المعلومات والثقافة، وفي إطار

منصبه كان عليه أن يشرف على وسائل الإعلام في قطر وعلى المعلومات التي يتم إعلانها للمواطنين. (تجدر الإشارة إلى أنه بعد سنتين تم إلغاء وزارة الإعلام، في إطار الخطوات التي اتخذها الأمير للتحرر والتحول نحو الليبرالية، والتي سعى من خلالها إظهار نيته تخفيف الرقابة، ولكن أيضا بصورة تدريجية، على كل ما يتعلق بوسائل الإعلام وتداول المعلومات إلى مواطني قطر).

وكان اختيار وزير الإعلام لتمثيل الأمير في حدث دولي كهذا، كان من المفترض بصفة عامة أن يمثله فيه وزير الخارجية، يدل على رغبة القيادة القطرية أن تكون مشاركة في جنازة إسحاق رابين، والتعبير عن الوقوف إلى جانب الشعب الإسرائيلي في محنته، ولكن عبر مستوى تمثيل ليس رفيعا بما يكفي، لينقل بدوره إلى العالم عموما وإلى العرب بصفة خاصة الرسالة المناسبة.

وهناك حقيقة مهمة أخرى، إذ ينبغي أن نذكر في هذا الإطار أنه وفقا للعادات والتراث البدوي للمجتمع القطري، يمكن بوضوح ملاحظة بنائها السلطوي في تقسيمه على أساس القبائل الأساسية، وفي مقدمتها عائلة آل ثاني، آل عطية، آل مري، آل كواري، وعدد قليل من العائلات الأخرى. ويتم مراعاة ذلك بشكل آلي وبديهي في التعيينات المتعلقة بالمناصب الرئيسية. وتعد عائلة آل كواري من أهم العائلات في قطر، ولكنها أقل أهمية ومركزية بدرجة واضحة من عائلة آل ثاني، العائلة الحاكمة التي ينتمي إليها أغلب من يشغلون المناصب الرفيعة في الدولة، وكذلك عائلة العطية، التي تعد العائلة الثانية في قطر من حيث أهميتها في الدولة. ويجسد اختيار ابن من أبناء عائلة الكواري لتمثيل قطر حجم الحذر والحساسية التي لازمت السياسة القطرية في تلك المرحلة من جس النبض في علاقاتها مع إسرائيل.

ولكن في صباح يوم الجنازة، كان التفكير في هذه الأمور السياسية أمرا ثانويا.

ففي البداية كان الحزن العميق إزاء سبب القدوم إلى إسرائيل ماثلا أمام الوفد القطري ومستقبليه. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها وزير قطري بصورة رسمية إلى إسرائيل، وفي ظروف تراجيدية كهذه. بينما وقفنا نحن على الممر في المطار، فكرنا وشعرنا بالحزن العميق على أن زيارة تاريخية كهذه تقام في ظروف كهذه. (ملاحظة: ربما ينبغي علينا ذات مرة أن نحاول حل لغز لماذا ينبغي في منطقتنا أن يقع حدث مزلزل بشدة أو عقب حادث قتل أو حادث إرهابي فظيع فقط حتى يخرج المترددون إلى العلن ليعلنوا بوضوح تأييدهم للسلام والتعايش).

إن شدة الأفكار المزعجة، وجدول الأولويات الآنية يتطلب التركيز في التفاصيل الصغيرة. ففي تلك اللحظة كانت المهمة هي إحضار الوزير القطري بكل سرعة ممكنة إلى القدس. وينبغي الإشارة في ذلك إلى أن طائرته تأخرت في الهبوط، وكان عليه أن يصل إلى حفل استقبال في بيت رئس الدولة الإسرائيلية، والذي أقيم قبل الجنازة في جبل هرتزل. وبدأ الوزير نفسه في التعبير عن نفاد صبره، فسأل عن كيفية الذهاب إلى القدس، معربا عن أمله أن يتمكن عبر الطريق من رؤية بعض المواقع في الدولة، خاصة القدس. وقال: «لم أتخيل أبدا أن يأتي اليوم الذي أزور فيه القدس وهي ما زالت تحت السيادة الإسرائيلية».

وكانت مفاجأة الوزير القطري كبيرة عندما وجد أنه بدلا من وجود سيارة في انتظاره، وجدني أقوده باتجاه طائرة هليكوبتر صغيرة من إنتاج شركة «بال» الأمريكية، ملونة بألوان سلاح القوات الجوية الإسرائيلية. وكانت ملامح وجوه أعضاء الوفد القطري تشير إلى أنهم لم يكونوا متأكدين من أنني جاد، فشرحت لهم أنه لم يعد متبقيا سوى وقت قليل على الساعة المحددة لبدء مراسم الجنازة التي أتوا من أجلها إلى إسرائيل. عندها بدؤوا في الصعود على غير رغبتهم وبخطوات مترددة

باتجاه الطائرة الهليكوبتر. وكلما اقتربنا من الطائرة، كانت الضوضاء التي تصم الآذان والرياح القوية الصادرة عن صوت مراوح الطائرة تزيد من مخاوفهم. وكان يمكن تقريبا الاستماع إليهم وهم يفكرون في كل ما سمعوه وقرؤوه طوال حياتهم عن الجيش الإسرائيلي، وعلى خلفية صورة الجيش الإسرائيلي في العالم العربي، ولا شك أنهم لم يكونوا يشعرون بالارتياح إزاء ذلك. ولكن ضغط الأحداث أجبرهم على الخروج والسير في الطريق، وبعد عدة دقائق كان كل الوفد القطري جالسا في الطائرة ومستعدا للإقلاع. وصعد جندي شاب ووزع عليهم جميعا سماعات عسكرية. أشرت للوزير القطري ومساعديه كي يرتدوا هذه السماعات لحماية آذانهم من الضجة الكبيرة التي تحدثها الطائرة خلال الطيران. وفي لحظة ودون سابق إنذار أقلعت الطائرة من مكانها.

كان ذلك مشهدا سيرياليا، أن ترى الوزير الكواري ومساعديه يرتدون ثيابهم البيضاء التقليدية وغطراتهم الموشاة على رؤوسهم، ويجلسون على كراسي خضراء في طائرة هليكوبتر صغيرة تابعة لسلاح القوات الجوية الإسرائيلية، يضعون على آذانهم سماعات خاصة بالجيش الإسرائيلي. كانت لحظة غير متوقعة أيضا يستدعيها لنا «الشرق الأوسط الجديد».. وأنا واثق أنه في أكثر أحلامه هذيانا لم يكن الوزير القطري يتخيل بينه وبين نفسه زيارته الأولى إلى الأرض المقدسة.

بعد أن هبطنا بسلام، تم نقلنا بسرعة بسيارة ليموزين سوداء إلى بيت الرئيس في القدس. وشارك في الاستقبال قادة ووزراء كثيرون من كل أنحاء العالم، ولكن مشاركة ممثلين من دول الخليج – قطر وسلطنة عمان – جذبت انتباه أغلب الحاضرين. وحظيت صورة وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي، ومدير مكتبه وهما يسيران جنبا إلى جنب بجلابيبهما السوداء وعمتيهما الذهبية، بينما يظهر الخنجر

موضوعا في حزام حول وسط كل منهما، حظيت هذه الصورة بمكان بارز في النشرات ووسائل الإعلام. وكذلك صورة وزير الإعلام القطري، الدكتور عبد العزيز بن حمد الكواري، الذي أدلى بحديث للتليفزيون الإسرائيلي والصحف الإسرائيلية.

ومع ذلك لم يكن ممكنا تجاهل تصريحات الوزير القطري لوسائل الإعلام ولغة جسده بعثت برسالة مزدوجة ومختلطة. كان النصف السفلي يقول إن قطر جاءت لتكون مع إسرائيل في لحظاتها الصعبة، وإنها مهتمة باستمرار والتماس الطريق إلى تطوير العلاقات بين الدولتين، ولكنها تفعل ذلك بخطوات متباعدة وحسب تطور الأحداث في المستقبل. وكان واضحا أيضا أنه رغم الأحداث الدرامية لم تصل الحيرة القطرية إلى نهايتها، وواصلت السياسة القطرية كونها متعلقة بمدى التقدم في مسيرة السلام بين إسرائيل وجيرانها.

واتساقا مع هذه الرسالة، في الأوقات المتأخرة من اليوم أيضا، في جنازة رئيس الوزراء إسحاق رابين في جبل هرتزل، طلب الوزير القطري عدم إبراز مشاركته أكثر من اللازم، وكان واضحا أنه يجاهد من أجل الحفاظ على ظهور منخفض في مراسم الجنازة نفسها، وخلال إلقاء كلمة زعماء العديد من الدول المختلفة، جلس الوزير الكواري مع مرافقيه في أحد الصفوف الأخيرة، وظل هادئا وصامتا أيضا. وبذلك يمكن استشعار الرسالة التي برزت في تصريحاته، التي قال فيها: إن ذلك ليس هو الزمان أو المكان المناسب لتسليط الأضواء على علاقات قطر مع إسرائيل، وإنما ينبغي لفت الانتباه إلى الزعيم الإسرائيلي الذي أتى الوفد القطري لتأبينه، والذي فعل الكثير لتغيير وجه المنطقة ودفعها نحو السلام.

في نهاية مراسم الجنازة، عندما نزلنا باتجاه السيارات التي شقت طريقها عبر جبل

هرتزل، كان للكواري طلبان صغيران فقط. الأول هو أن نقوم بزيارة خاطفة، قبل العودة إلى مطار بن جوريون، إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس العتيقة، التي حلم برؤيتها طوال حياته. والطلب الثاني هو العودة بالسيارة، وليس بالطائرة الهليكوبتر التابعة لسلاح القوات الجوية الإسرائيلية، إلى المطار رغم ازدحام المرور في الشوارع والطرق الرئيسية في كل أنحاء المدينة والشوارع المتفرعة منها.

الفصل الخامس

عواصف صحراوية
نظرية التغيير

أحد وسائل الترويح الأساسية خلال أوقات الفراغ في قطر هي الخروج إلى الفضاءات اللا متناهية من الكثبان الرملية الجميلة، التي تمتد على مساحات واسعة من هذه الدولة الصغيرة. وفي عطلات الأسبوع، يمكن رؤية مجموعات وعائلات كثيرة تخرج للركض والسير في الصحراء الكبيرة. حتى إن كل قطري يعتز بنفسه وأيضا غير قليل من الأجانب العاملين بالإمارة، يمتلكون سيارات جيب «فور باي فور» (٤×٤) من طراز حديث، ويذهبون للاستمتاع بمشاهدة قدرات هذه السيارات وإمكانياتهم كسائقين في المساحات المفتوحة.

ويتركز جزء رئيسي من هذه النزهة في قدرة الشخص على لفت انتباه واهتمام الآخرين المحيطين به، الذين يتجمعون من حوله لمشاهدة قادة سيارات الجيب الذين يحرثون الصحراء بإطاراتهم في سرعة شديدة. وهناك مكان معروف بصفة خاصة في جنوب شبه الجزيرة القطرية، يذكرني بـ«حائط الموت» الشهير في منتزه «لونا بارك تل أبيب»، حيث تجتمع فيه بعد ظهر يوم الجمعة المئات من سيارات الجيب، والجرارات والدراجات البخارية، التي يقودها قطريون من مختلف الأعمار، يحاولون الفوز باهتمام وإعجاب المشاهدين عبر عروضهم الجريئة. ويكون ذلك مشهدا استثنائيا ومثيرا للخوف الكثير أيضا، فليس من النادر رؤية سيارة جيب مقلوبة على سقفها، ويلتف حولها سائقو سيارات أخرى يحاولون قلبها لإعادتها إلى وضعها الطبيعي، ومع ذلك فإن الرمل الناعم يمنع بشكل عام وقوع إصابات جسدية خطيرة للسائقين.

ولكي نهدأ قليلا من هذه الإثارة، يمكننا الذهاب إلى «البحر الذي في قلب البرية»، وأقصد عين المياه المالحة، التي تكونت من تغلغل مياه الخليج العربي إلى داخل عمق الصحراء. وعلى الشواطئ الطويلة لهذا «البحر» يمكن لكل واحد أن

يجد لنفسه زاوية أو مكانا هادئا مثاليا للسباحة والاسترخاء لوقت قصير قبل بدء أسبوع جديد من العمل. ويخلو هذا المكان تماما من المطاعم أو الفنادق وبقية المنشآت السياحية، التي ربما كانت ستضر وتمس بجمال هذا المكان وسحره لو كانت موجودة، وخلو المكان من هذا كله يمنحه سحرا خاصا ونادرا لا يوجد مثله في بقية الشواطئ، التي تتغير مناظرها دون تمييز بعد هجوم موجة التنمية عليها. فالتنمية التجارية لم تصل إلى شواطئ قطر الجميلة بعد، وليس ذلك بسبب رغبة معلنة بالحفاظ على خصوصية المنطقة، وإنما لأن قطر أساسا لا تشجع سياحة الترويح. وهذا أولا لأن قطر كدولة ثرية بمواردها الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، لا تحتاج إلى موارد دخل إضافية. ثانيا: لن ينسجم توافد السائحين مع تقاليد المجتمع القطري والمحافظة المغروسة في الإسلام السني الوهابي المهيمن على الدولة. حقا إن حاكم قطر وأقاربه، خاصة زوجته الشيخة موزة آل مسند، يحاولون في السنوات الأخيرة تشجيع عمليات التنمية والتحديث التدريجي، إلا أن المجتمع القطري، مثل المجتمع لدى جارته المملكة العربية السعودية، ما زال مغلقا في أغلبه، ولا يفرح أو يبتهج بالتغييرات والتأثيرات الخارجية التي يكون مصدرها السائحون أو الزائرون الأجانب.

استمتعنا كثيرا، مثل كثيرين آخرين في قطر، بهذا الجمال الطبيعي الموجود في كل مكان، وعذرية شواطئها التي لم تقربها أيادي التنمية، مثل تلك الموجودة في منطقة «البحر في قلب البرية». وما زال ماثلا في ذاكرتي حتى الآن يوم جمعة، عندما انتهينا من تناول اللحوم والدجاج الذي شويناه على النار وشربنا القهوة العربية السادة، قفزنا إلى مياه الخليج الصافية وسبحنا لوقت طويل في جو معزول تماما عن العالم الخارجي. وبدا الأمر كما لو أننا منفصلون عن الواقع الحقيقي الذي نعيش فيه، لولا

صرخات الأطفال الذين يلعبون على الشاطئ، وكنا بالفعل نرى شواطئ السعودية على الجانب الآخر من المياه، غير بعيدة عنا. ولم ينس أصدقاء قطريون كانوا برفقتنا أن يذكروا لنا، بلهجة جادة تماما، أنه ينبغي علينا ألا نبتعد أكثر من اللازم عن خط الشاطئ، لأنه لم يكن واضحا كيف سيرد حرس الحدود السعوديون إذا وجدوا فجأة أسرة إسرائيلية تعيش في قطر وتأتي إلى الشواطئ السعودية سباحة! ولكن في هذه اللحظات الساحرة، مع المشاهد الخلابة والرهيبة التي تحيط بنا، كان من الصعب أن نتخيل أن في هذه المنطقة من يهتم بأماكن الحدود أو موطن الأشخاص الذين يستمتعون بالسباحة. فقد بدا ذلك غير منطقي.

بعد أن خرجنا من المياه، رقدنا على الرمل الساخن لساعة أخرى بعد الظهر، واستمتعنا بالرياح الصحراوية التي داعبتنا، وألقينا نظرة على قرص الشمس الذي يتوارى في الأفق، حتى قام بتقبيل أطراف الصحراء. وفي ضوء الغروب لم يكن من الصعب التأمل في رمال الصحراء القطرية. فقد انتظمت أعداد لا نهائية من حبات الرمال الصغيرة في طيات وانحناءات كاملة وواضحة للعيان، لتشكل بدورها الكثبان الرملية الكبيرة. وإذا أخذت بيدك حفنة من الرمل، سوف تبدأ الرمال في الانسياب بسرعة من يدك لتشكل كثبانا جديدا في مشهد خلاب في غاية الروعة، ولا يقل جمالا في طبيعته عن المشاهد السابقة التي لمحناها في الصحراء.

قال لي صديق قطري ذات مرة: إن أسلوب حركة هذه الرمال يمكن أن يكون تعبيرا مجازيا لعملية اتخاذ القرار لدى السياسيين في شبه الجزيرة العربية، بل وربما لكل سكان الصحراء. فقال إنهم لا يسارعون إلى اتخاذ القرارات، مثل حبات الرمل في الكثبان، وإنما يفضلون الاستقرار ودوام الحال المعروف، على التغيير الذي يحمل في طياته مصيرا مجهولا بشأن المستقبل. وهذا طالما كان بالإمكان الحفاظ على الوضع

الراهن. وبوسع هذه الحالة أن تستمر شهورا، أو حتى سنوات، حتى يقتنع السياسي الهادئ المحافظ بأن التطورات المحيطة به تلزمه بتنفيذ ثورة وتحول في سياسته. عندها ربما يبادر هو بسرعة وبحسم إلى تغيير حاد في سياسته، مثل العاصفة الرملية التي من فرط شدتها تغير في ليلة واحدة شكل الصحراء تماما.

والبدوي الذي يستيقظ مع شروق الشمس بعد ليلة هبت فيها عاصفة رملية، سوف يكتشف صحراء جديدة ومختلفة في شكلها، ولكنه سيراها طبيعية وسليمة بدرجة لا تقل عن حالتها السابقة، وسوف يعتاد على الحياة والإبحار في مشاهد الوضع الجديد والمستقر، حتى تهب عاصفة رملية أخرى. وقال صديقي: البدويان متخذي القرارات لدينا يريدون أيضا أن يؤدي التغيير السياسي الفجائي إلى وضع جديد ولكن مستقر، يكون قادرا على الثبات في مكانه لفترة متواصلة.

وباستثناء البدو، بحارة الصحراء، يجد أغلب الناس صعوبة في توقع أو تخمين أوقات عواصف الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للموجودين في الصحراء لا يكون واضحا دائما ما الذي يثير هذه العواصف، ومفهوم طبعا أنه لا يكون بمقدوره أن يثير أو يبادر إلى هذه العواصف، لأنها مرتبطة بعوامل لا يتحكم هو فيها. وسوف أستخدم التعبير المجازي، الذي استخدمه صديقي لوصف الوضع السياسي: منذ بداية الاتصالات بين إسرائيل وقطر، اعتقدنا مرات كثيرة وتمنينا أن يقترب شيئا فشيئا موعد اتخاذ قرار يؤدي إلى شق طريق وتحول في موقف قطر، بما يتيح افتتاحا تاريخيا لأول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، وفي المقابل افتتاح مكتب لتمثيل المصالح الدبلوماسية القطرية في إسرائيل. وبكل عدم الصبر الإسرائيلي المثالي حاولنا بكل الطرق تسريع عملية اتخاذ القرارات على الجانب القطري، ولكن القرار رفض أن يتم تسريعه. والشهور الطويلة التي مرت حتى

اكتمل نضوج القرار من تلقاء نفسه وحتى نشأت الظروف المناسبة لتنفيذه، أثبتت – لمن كان في حاجة إلى إثبات – أن الشرق الأوسط يستعصي على كل من ليس لديه استعداد للجلوس والانتظار في صبر لنشوء الظروف التي تؤدي إلى إنهاء العاصفة الرملية، التي تأتي بدورها بتغيير فجائي لشكل المنطقة.

«من يخرج للصيد يفقد مكانه».. حكمة فرنسية

هبت «عاصفة رملية سياسية» قاسية بشكل خاص في الصحراء القطرية، في صيف ١٩٩٥، بعد سنوات طويلة من الروتين والثبات النسبي، غيرت منظر المشهد السياسي القطري حتى أصبح بعدها من الصعب التصديق بأن الحديث يدور عن نفس الصحراء، التي حظيت بلقب لا يثير الحماس وهو «الفخ الرملي الأكثر قفارا في الشرق الأوسط». وفي ذلك السياق تم فتح الباب أمام تغيرات بعيدة المدى في سياسة قطر في القضايا الخارجية والداخلية على حد سواء، بما في ذلك العلاقات مع إسرائيل.

ورغم أن نتائج هذا الحدث كانت درامية، إلا أنه على الأقل جرى على بر الأمان إلى حد ما. فقد قام وزير دفاع قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، باستغلال فرصة سفر والده أمير البلاد، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، في رحلة استجمام إلى سويسرا، وأطاح به من السلطة وتولى منصبه في حكم البلاد. كان ذلك «انقلاب قصر» كلاسيكي تم بسرعة وبدون أي سفك للدماء، فلم ير أحد الدبابات في الشوارع، ولم تندلع المواجهات العنيفة بين المعسكرين المتخاصمين. وببساطة فتح أغلب القطريين أجهزة التليفزيون وشاهدوا حفلا مثاليا ومنظما عقد في قصر الأمير، وفيه مر كل واحد من ممثلي مختلف القطاعات الجماهيرية ليباركوا بأدب تعيين الأمير الجديد. وبدا هذا المشهد تقريبا كما لو كان تبادلا عاديا للسلطة حل موعده!

كان يمكن اعتبار انقلاب القصر الذي نفذه الابن ضد أبيه، حتى ولو تم بهدوء وبشكل حضاري، حدثا استثنائيا، ولكنه لا يبدو شاذا في قطر. ففي الواقع تحولت المواجهات والصراعات الداخلية داخل عائلة آل ثاني إلى أمر تقليدي ومعتاد، فطوال القرن العشرين لم يحظ أي أحد من أبناء العائلة الحاكمة بفرصة الاستمرار في حكمه حتى يموت أو يقال بانتخابات ديمقراطية وحرة. فالشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، الذي حكم من ١٩١٣ إلى ١٩٤٩، اضطر للتنازل عن كرسي الحكم، وكان ذلك هو نفس مصير علي بن عبد الله آل ثاني، الذي حكم من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، والذي أطيح به بعد سنة واحدة من إعلان استقلال قطر، على يد الشيخ خليفة بن حمد، والد الأمير الحالي.

قال حكماؤنا رحمهم الله: «يسير الأبناء على نهج الآباء». فقد كانت طريقة استيلاء خليفة بن حمد آل ثاني على قطر، في فبراير ١٩٧٢، تذكر جدا بمسيرة ابنه، الذي أطاح به، بعد ٢٣ سنة من ذلك! فقد استغل الشيخ خليفة، الذي كان وليا للعهد، الفرصة التي لاحت له، عندما كان الأمير في رحلة صيد بالصقور في إيران، وأعلن نفسه حاكما للدولة، وهو السلوك الذي يشير من زاوية جديدة إلى المقولة الفرنسية التي تقول: «من يذهب للصيد يفقد مكانه»! وفي ضوء ذلك، لا عجب أنه في صيف ١٩٩٥، عندما أطاح الأمير الحالي بوالده وخلفه في الحكم، تلقى الناس الأمر باعتباره أمرا طبيعيا جدا! ولذلك على سبيل المثال، بعد أسابيع كثيرة من الانقلاب، ما زال بالإمكان رؤية صور الأب والابن معلقة إلى جوار بعضهما على الجدران في المباني الحكومية والعامة بالدوحة. ولكن في الحقيقة كان استقرار الأوضاع في قطر في حاجة إلى شهور طويلة حتى يكتمل.

في الساعات الأولى بعد توليه زمام الأمور ركز الأمير الجديد اهتمامه على

الخطوات السياسية الفورية المطلوبة لتأسيس حكمه الغض. وكان عليه أولا وقبل كل شيء أن يحظى بتأييد مجلس الشورى والعائلة الحاكمة الكبيرة. ومنح أهمية عليا لقدرته على اجتذاب أبناء القبائل القريبة من الحكم إلى جانبه، خاصة الشخصيات الموجودة في مركز عملية اتخاذ القرار في الحكومة القطرية، وكان أغلبهم من قبيلة آل ثاني. كان الحديث يجري عن تحد ليس سهلا، لأن الأمير الجديد لم يحظ بمساندة الكثيرين من أبناء الجيل القديم، بسبب عوامل عاطفية، وبسبب ارتباط مصالحهم مع الأب الذي تمت الإطاحة به. ولذلك كانت هناك أهمية حاسمة عندما وقف أبناء الجيل الشاب في الأسرة الحاكمة إلى يمين الأمير الجديد بعد أيام من وقوع الانقلاب.

في نفس الوقت الذي تم فيه اكتساب الدعم والمساندة من داخل البيت، كانت هناك ضرورة أيضا لضمان الحصول على تأييد المجتمع الدولي لحكم الأمير الشاب. في المرحلة الأولى، كان من المهم جدا الحصول على تأييد جيران قطر، وشركائها في مجلس تعاون دول الخليج. ولذلك كان يمكن سماع آهات الارتياح في جوانب قصر الحكم في قطر، عندما أرسل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، آنذاك، تهنئته إلى حاكم قطر الجديد، بعد مرور بضع ساعات فقط على إعلان الانقلاب في قطر. وكان الدعم الذي حصلت عليه قطر من جارتها الكبرى في شبه الجزيرة العربية، والقريبة من قطر حتى من الناحيتين الدينية والاجتماعية، بمثابة مساهمة حاسمة لشرعية الحكم الجديد في قطر لبقية دول المنطقة.

وأصبحت الشرعية الدولة مضمونة لنظام الحكم الجديد بعد إعلان القوى العظمى الغربية الثلاثة، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، اعترافها بالأمير الجديد، ووصفوا تبادل السلطة بأنه «قرار داخلي للأسرة الحاكمة». وكان دعم هذه الدول مهما للغاية أيضا في أعقاب دورها المركزي في تاريخ المنطقة وكونها دولا حليفة لقطر حتى تلك الأيام. وعلى هذا المستوى كان القرار الأمريكي بدعم الأمير الجديد حاسما وفاصلا بشكل خاص.

وبذلك نجح الشيخ حمد بن خليفة الثاني في تثبيت أسس حكمه. وكانت الظروف الداخلية والخارجية التي نجح من خلالها في فعل ذلك، كان بوسعها أن تبين بدرجة كبيرة الخصائص الاستثنائية لسياسة قطر في السنوات التالية. ومن ذلك على سبيل المثال، إظهار ميل نظام الحكم الجديد لإجراء تغييرات سياسية ترجع بشكل كبير إلى حقيقة أن الأمير الجديد، الذي كان فقط في الأربعينات من عمره وقت قيامه بالانقلاب، حظي بدعم الشباب الذين أبدوا تطلعا وانفتاحا طبيعيا نحو تغيير تقاليد الماضي والروتين في إدارة شؤون الدولة، وقضايا السياسة الخارجية القطرية أيضا. وفي نفس الوقت تأثرت قدرة قطر على اتباع سياسة خارجية مستقلة ومثيرة للجدل باعتمادها المتزايد في السنوات التالية على حلفائها في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وظهرت البوادر الأولى على هذه التغييرات بعيدة المدى بعد الانقلاب بفترة قصيرة. فبعد ذلك فورا تم اتخاذ خطوات درامية في السياسة الداخلية، ومن بينها تغيير أشخاص في الحكومة، واتخاذ قرارات للتيسير على المستثمرين الأجانب في الإمارة. كما تم الإعلان عن نوايا مهمة بشأن تطوير وتنمية صناعة الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي فكر فيه وأداره الأمير الجديد حتى بدا كمحرك أساسي في تحول قطر إلى واحدة من اغني الدول في العالم. وفي مجال السياسة الخارجية، كانت أهم

خطوة اتخذها الأمير بعد وقت قصير من صعوده إلى الحكم هي التوقيع على اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تبشر بتوطيد العلاقات الذي حدث في السنوات التالية بين قطر والولايات المتحدة في مختلف المجالات.

وكانت هناك خطوة أخرى ومهمة جدا لاستقرار الحكم الجديد وهي تسوية الخلاف الذي اندلع بين الابن ووالده الذي تمت الإطاحة به، وبقي في المنفى بأوروبا. ولم يكن هذا الخلاف يتعلق بأمور تتعلق بالمبادئ، وإنما كانت فقط حول موضوعات مالية: فقد طلب الابن من أبيه إعادة أموال الدولة المودعة باسمه في البنوك، وطالب الأب من جانبه بأن يخصص له كل وسائل الراحة التي اعتاد عليها في حياته، بما في ذلك تكاليف استئجار جناح فندقي وبيوت فاخرة له ولزوجاته ولأسرته الكبيرة، والاحتفاظ بطائرته الخاصة وهي من طراز بوينج، وأمور أخرى من هذا القبيل، تضمن لها حياة فاخرة من الرفاهية.

وبعد ستة عشر شهرا من الألاعيب السياسية وصراعات القوى داخل الأسرة الحاكمة، وصلت إلى نهايتها في أكتوبر ١٩٩٦، عندما تم التوصل إلى اتفاق بين الأمير الجديد ووالده. فقد نجح الأب في أن يعيد إلى قطر مليارات الدولارات من أموال الدولة التي كان يحتفظ بها والده في حسابات خاصة باسمه في البنوك بسويسرا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحصل الأب على مبلغ محترم له ولأقاربه. وكانت هذه التسوية طبعا خطوة مهمة جدا في مسيرة تثبيت أركان حكم الأمير الجديد، حيث امتلأت خزانة الدولة من جديد بالكثير من مليارات الدولارات، الأمر الذي بعث برسالة إلى المحافل الدولية والأسواق المالية تؤكد استقرار الحكم في قطر.

وكانت الخطوات، التي اتخذها نظام الحكم الجديد وتسوية الخلاف مع والده،

بمثابة دليل لا يدع مجالا للشك على أن الخلاف في الرأي بين الأب وابنه حول الطريق الذي ينبغي على قطر أن تسلكه، تم حسمه لصالح الابن. وبينما رفع الأب المحافظ راية التقدم المتزن والحذر، سلك الابن بقطر مسارا آخر، أسرع بكثير، لحث مسارات التغيير في سياسة الإمارة. وكان معدل سرعة هذه التغييرات أبعد ما يكون عن اتفاق الجميع عليه، واعتقد كثيرون في قطر إن الطريق الذي يسلكه الأمير الجديد أكثر جرأة من اللازم! وهذا ما كان يعتقده أغلب رؤساء دول الخليج الأخرى، وخاصة حكام السعودية، المنتمين إلى الجيل السابق من قادة المنطقة. حقا إنهم أيدوا الأمير الجديد فور اعتلائه السلطة، ولكنهم بعد ذلك اعترضوا على الكثير من خطواته. وكانوا أقرب إلى الخوف من نتائج وتداعيات «العاصفة الرملية» القطرية، التي ما أن تنتهي في جزء من الصحراء، حتى يظهر تأثيرها جيدا أيضا في مناطق مجاورة لهذا الجزء.

إنضاج العلاقات

كان هناك دور مركزي لانقلاب القصر، الذي وقع في قطر في يونيو ١٩٩٥، في التطورات التي أدت إلى بلورة العلاقات مع إسرائيل وافتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، بعد سنة واحدة من ذلك. وكان في مقدمة التغييرات التي أتى بها الأمير الجديد- تعاظم الانفتاح السياسي، وحث التنمية الاقتصادية، وطبعا توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية – وسار معها قدما إلى قدم تأييد هذا الحكم لعملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات تدريجيا مع إسرائيل.

ولم يكن انقلاب الحكم في قطر قادرا على شق الطريق الذي أدى إلى تأسيس العلاقات بين الإمارة وإسرائيل. صحيح أن في خلفية ذلك كان يقبع التقدم في

مشروع نقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل، الذي كان سيمنح العلاقات بين الدولتين أساسا اقتصاديا عمليا، ولكن الخوف والحيرة لم يختفيا في لمح البصر. وكان هناك سؤال مركزي، ظل مصدر إزعاج لمتخذي القرار في إسرائيل وقطر، وهو: هل يمكن إقامة علاقات دبلوماسية وتأسيس علاقات في مجالات أخرى بين قطر وإسرائيل، حتى قبل حل الصراع الإسرائيلي العربي؟. وامتد التفكير إلى أي حد من الممكن المضي بعيدا في تنمية العلاقات مع دولة عربية صغيرة في قلب الخليج، عندما تكون معرضة لضغوط متزايدة من جانب دول عربية أكبر منها، ومن بينها أقرب جاراتها.

حدث التحول فقط بعد مقتل رئيس الوزراء إسحاق رابين والأحداث القاسية الأخرى التي تلت ذلك. بل إن الشرق الأوسط نفسه مر في ذلك الوقت بفترة عاصفة بصفة خاصة. فبعد مقتل رابين بشهور قليلة قرر رئيس الوزراء شمعون بيريز إجراء انتخابات جديدة، في مايو ١٩٩٦، نافس فيها مرشح الليكود بنيامين نتنياهو. وقبل شهرين من هذا الموعد وجدت إسرائيل نفسها على عدة جبهات في وقت واحد. فقد أدى مقتل رابين إلى تمزق المجتمع الإسرائيلي من الداخل. واستمرت حركة حماس الفلسطينية في تنفيذ عمليات إرهابية، أسقطت عشرات القتلى من المواطنين الإسرائيليين. وتعاظم التوتر في لبنان، الذي أدى في نهاية الأمر إلى عملية «عناقيد الغضب». وأمام كل هذه المصاعب بدا أن عملية السلام في المنطقة، والتي تأسست على اتفاقات أوسلو، وصلت إلى طريق مسدود.

وكان هناك بصيص أمل يتعلق بإمكانية إنقاذ عملية السلام والمحادثات بين العالم العربي وإسرائيل، يتمثل في استعداد عدد من القادة العرب للوقوف مع إسرائيل في صراعها ضد الإرهاب، وبث رسالة تأييد لعملية السلام. وكعمل نابع

من هذا الاستعداد، ومن أجل وقف تدهور الأوضاع في المنطقة، عقدت قمة شرم الشيخ في مارس ١٩٩٦، في ضيافة الرئيس المصري حسني مبارك، وإلى جانب القيادة الإسرائيلية حضر المؤتمر رؤساء دول ووزراء من دول عربية. وأكد جميع المشاركين، ومن بينهم نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، على موقفهم الصارم والمندد بالإرهاب وبضرورة استمرار عملية السلام في المنطقة.

وبعد انعقاد مؤتمر القمة في شرم الشيخ، كان الحفاظ على هذا الزخم مصلحة مشتركة لكل المشاركين، لتثبيت الاستقرار في المنطقة، واستئناف المسيرة السياسية. وكان ينبغي في الأساس إثبات إنه على الرغم من التطرف والإرهاب، هناك إمكانية لخلق واقع آخر في الشرق الأوسط، يتم في إطاره صياغة علاقات طبيعية أكثر بين إسرائيل والعالم العربي. وباستثناء مصر والأردن، اللتين وقعتا على اتفاقيات سلام رسمية، تم استثمار معظم الجهود الرامية التي تصب في هذا الاتجاه على دول المغرب العربي ودول الخليج العربي، التي أبدى قادتها استعدادهم لإجراء حوار مكثف مع إسرائيل، بل ولإقامة علاقات رسمية معها.

ونمت بوادر اللبنات الأولى للعلاقات بين إسرائيل وقطر في هذا الإطار، وجاءت الحاجة إلى المواجهة ببدائل سريعة لتدفع عملية اتخاذ القرار في الجانبين. وفي حالة الأمور التي نشأت عن ذلك، شعر قادة قطر أيضا أنه قد حان الوقت لتغيير شكل الصحراء واستثمار نافذة الفرص الضيقة التي لاحت أمامهم، من أجل تبني سياسة جريئة تساعد على تحقيق التفاهم ودفع السلام في المنطقة. وتزايدت الرسائل المتتالية التي تم تبادلها بين إسرائيل وقطر، وفي إطارها، وفي نفس وقت دعوة رئيس الوزراء لزيارة سلطنة عمان، تلقت إسرائيل اقتراحا بإجراء أول زيارة علنية لشمعون بيريز في قطر. وكانت هذه الزيارة خطوة حاسمة على طريق إقامة علاقات

رسمية بين الدولتين.

وكان من السهل طبعا الاعتقاد بان دعوة كهذه سوف تلبيها إسرائيل بترحاب، بل وبشكل أوتوماتيكي تقريبا. وكانت مزايا وفوائد زيارة رئيس وزراء إسرائيل إلى الخليج العربي واضحة، في ضوء مساهمتها المتوقعة لدفع العلاقات مع سلطنة عمان ودولة قطر، وكذلك تحقيق رؤية التعاون الإقليمي المشترك في الشرق الأوسط. ولكن في ضوء الظروف الإشكالية في إسرائيل، لم يكن اتخاذ القرار سهلا، وتم فحص الدعوة بصرامة شديدة في مكتب رئيس الوزراء، الذي كان يرأسه آنذاك مسؤول وزارة الخارجية «آفي جيل». وفي المقابل برز اشتعال الأوضاع في إسرائيل وخطر وقوع عمليات إرهابية أخرى، التي ستثير الشك بشأن المحاولات المتجددة لتحريك العملية السياسية، ويعرض رئيس الوزراء أيضا للنقد الجماهيري بسبب قراره مغادرة إسرائيل في هذه اللحظات العصيبة. كما كان هناك طموح من تحقق الزيارة التأثير المناسب على الرأي العام في إسرائيل والمنطقة، وألا يتم التعامل معها كجزء من المعركة الانتخابية في إسرائيل بشكل كهذا قد يكون ثمنه خسارة الانتخابات.

وفوق كل شيء، وفي إطار المصاعب البارزة في تنفيذ نبوءة التطبيع مع العالم العربي، كان ينبغي الاعتراف بان الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى دول الخليج ستؤدي إلى نتائج عملية وملموسة في كل ما يتعلق بإقامة العلاقات مع سلطنة عمان وقطر. وكان هذا الطموح قائما على تطور مهم على مستوى سلطنة عمان: ففي يناير ١٩٩٦ زار العاصمة مسقط وفد من وزارة الخارجية الإسرائيلية، برئاسة نائب المدير العام «يوآف بيرن»، ومدير مكتب المدير العام «رافي باراك». وفي أثناء الزيارة تم التوقيع على اتفاق مع سلطنة عمان لفتح مكاتب متبادلة لتمثيل

المصالح التجارية. وفي ذروة الحيرة بشأن سفر رئيس الوزراء إلى الخليج كانت الاستعدادات الفعلية قائمة لفتح مكاتب التمثيل رسميا، بعد أن تحدد موعد افتتاحها في مايو ١٩٩٦. وتضمنت هذه الاستعدادات تعيين ممثلين رسميين، يرأسون المكاتب، والعثور على مباني مناسبة لاتخاذ مقر لهذه المكاتب فيها.

وفي نفس الوقت، وبسبب تقدم العلاقات مع سلطنة عمان، سعت قطر إلى ألا تظل في المؤخرة، وبدأت في بث الإشارات العلنية، عبر الغمز بوضوح باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها تبحث إمكانية دفع العلاقات مع إسرائيل في المجال الاقتصادي. وفي المباحثات التي جرت خلف الكواليس تقدمت الاتصالات بين إسرائيل وقطر حول إقامة مكاتب لتمثيل المصالح التجارية، على غرار نفس النموذج وتحت نفس العنوان الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وسلطنة عمان. وكان استنساخ النموذج الذي تم الاتفاق عليه مع سلطنة عمان تعبيرا عن العلاقات الوطيدة القائمة بين سلطنة عمان وقطر في تلك الفترة، حيث ظهر ذلك من المشاورات المتواصلة بين وزير الخارجية القطري، حمد بن جاسم آل ثاني، ونظيره العماني يوسف بن علوي. وعلى الرغم من الاختلافات العميقة بين الدولتين، على الصعيد الثقافي والتاريخي والجغرافي، رأت قطر في السياسة الخارجية العمانية نموذجا يستحق التقليد، وأقامت معها خطا مشتركا في قائمة طويلة من الموضوعات، ومن بينها العلاقات الوطيدة مع إيران، والحفاظ على العلاقات الجيدة مع العراق. والآن انضم إلى قائمة التعاون هذه العلاقات الرسمية المتشكلة مع إسرائيل.

وعلى ضوء هذه التطورات، لم تستمر الحيرة على الجانب الإسرائيلي لفترة طويلة. حتا إنه لم يعد متبقيا سوى أقل من شهرين على الموعد المحدد لإجراء الانتخابات في

إسرائيل، وتواصلت الأحداث السياسية والأمنية العاصفة، ولكن لم يكن ممكنا تجاهل الفرصة التاريخية التي نشأت في علاقات إسرائيل مع دولتين عربيتين تقعان على شاطئ الخليج العربي. وكنتيجة لذلك تقرر إجراء زيارة رئيس الوزراء شمعون بيريز إلى الإمارتين.

كان من المتوقع للزيارة التاريخية لرئيس وزراء إسرائيلي إلى الدوحة أن تبشر بنهاية فترة جس النبض بين إسرائيل وقطر. فهذه الزيارة، في ربيع ١٩٩٦، كانت علامة على نهاية الانتظار المتواصل، الذي بدأ مع المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وتوقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، واستمرت مع توقيع اتفاقية السلام مع الأردن وانقلاب القصر في قطر، والذي أتى بزعيم شاب وإصلاحي إلى كرسي الحكم. كما ساهم أيضا في إنضاج العلاقات السعي إلى الحفاظ بكل ثمن على الزخم الذي اكتسبته عملية السلام حتى بعد مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، والتمترس في العالم العربي ضد الإرهاب وخلف تقدم العملية السياسية، على خلفية التفجيرات القاسية التي نفذتها حركة حماس في بداية عام ١٩٩٦، وسابقة فتح أول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في سلطنة عمان وكذلك فتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي في المغرب وتونس؛ والمصالح السياسية والاقتصادية التي نبعت من مشروع الغاز الطبيعي الذي كان موضوعا على مائدة التخطيط؛ ومساعي قطر لتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
كل هذه العوامل كان لها دور ونصيب في تكوين العاصفة الرملية التي مهدت الأرض لإقامة العلاقات الرسمية بين إسرائيل وبين هذه الإمارة الصغيرة التي تقع في قلب الخليج العربي.

الفصل السادس

تأسيس العلاقات بين إسرائيل وقطر

وأخيرا خرج رئيس الوزراء شمعون بيريز إلى زيارة سلطنة عمان وقطر في ١ أبريل ١٩٩٦. في البداية سافر إلى صلالة، ذلك الميناء الجميل الذي يقع في جنوب سلطنة عمان، حيث التقى هناك السلطان قابوس وبحث معه مسيرة السلام والقضايا الاقتصادية المطروحة على ساحة المناقشات في إطار العلاقات بين الجانبين. وكان اللقاء مع السلطان قابوس، الذي عقد في قصر سلطان عمان، تأكيدا على دعم سلطنة عمان الفاعل لعملية السلام ورغبتها في إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، وخاصة في المجال الاقتصادي. وفي اليوم التالي لزيارة صلالة، أقلع وفد شمعون بيريز فجرا على متن رحلة جوية مباشرة إلى الدوحة، للقيام بأول زيارة يجريها رئيس وزراء إسرائيلي إلى قطر.

ووصلت أنا إلى الدوحة قبل أيام قليلة من وصول وفد رئيس الوزراء، من أجل إعداد الترتيبات اللازمة للزيارة. وكانت الاستعدادات كبيرة جدا لدى المضيفين القطريين، وكانوا يولون اهتماما كبيرا لنجاح هذه الزيارة بكل أبعادها، بداية من أبعادها السياسية الواسعة وانتهاء بالتفاصيل اللوجستية، وكان ذلك واضحا تماما في كل أفعالهم وتعبيراتهم. وأدرك كبار مسؤولي وزارة الخارجية القطرية ومسؤولو مكتب الأمير جيدا أن مجرد إجراء هذه الزيارة ستشكل، من وجهة نظر قطر، اجتيازا لحاجز سياسي قد يثير خلافا ومعارضة كبيرة في العالمين العربي والإسلامي – وقبل الجميع في السعودية، جارتها الكبرى. ومن وجهة نظرهم كانت تداعيات الزيارة بعيدة المدى، وتتجاوز دورها المهم الذي لعبته الزيارة نفسها في دفع العلاقات بين قطر وإسرائيل، وتشكل اختبارا لمكانة قطر في المنطقة وللسياسة الخارجية القطرية الجديدة، التي سعت إلى دعم عملية السلام علانية.

لم يغفل القطريون أية ترتيبات معتادة في زيارات قادة الدول. فمع هبوط طائرة

رئيس وزراء إسرائيل حظي باستقبال رسمي، بما في ذلك العرض العسكري في مطار الدوحة الدولي، وعزف السلام الوطني ورفع علم الدولتين. وما زلت أذكر جيدا مشاعر الانفعال الكبير الذي سيطر على الوفد الإسرائيلي لرؤيته فرقة الموسيقى العسكرية القطرية تعزف السلام الوطني الإسرائيلي «هتيكفا» (وتعني «الأمل» بالعبرية)، الذي نقلت كلماته ولحنه لأول مرة قبل وقت قصير من ذلك إلى القطريين، بينما يرفرف في الخلفية علم إسرائيل بلونيه الأبيض والأزرق، إلى جانب العلم القطري. ومع شدة التغييرات والتحولات التي شهدتها المنطقة آنذاك، يظل هذا المشهد من وجهة نظري أفضل تجسيد للجهود المبذولة لتحقيق التغيير وإقامة علاقات مع دول عربية، التي كانت حتى الأمس القريب محسوبة على الدول التي ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود – وربما يأتي اليوم الذي تقيم فيه إسرائيل علاقات مع المملكة العربية السعودية.

وخلال الزيارة التقى شمعون بيريز مع الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومع وزير خارجية قطر. واستأثرت القضايا السياسية الرئيسية المطروحة على الساحة بمكانة مركزية في المباحثات، بما في ذلك المحادثات الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين، والمسارين السوري واللبناني. وأعرب الأمير عن قلقه إزاء الوضع الذي يعيش فيه الفلسطينيون، وتطرق رئيس الوزراء بيريز إلى الخطوات المطلوبة لدفع عملية السلام. كما تم التوسع في بحث الإمكانات القائمة لدفع العلاقات بين إسرائيل وقطر، وخاصة في المجال الاقتصادي، مثل إمكانية التوقيع على اتفاقيات لتشجيع التجارة والاستثمار ومنع ازدواجية الضرائب، وتشجيع وفود رجال الأعمال والصناعة على السفر إلى البلدين.

وحظيت الزيارة بتغطية صحفية واسعة في قطر نفسها، وكذلك في بقية دول

المنطقة. وأعلنت وكالة الأنباء القطرية أن زيارة بيريز تجري «في إطار خطوات بناء الثقة التي تستهدف تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط». وأشاد وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بنجاح الزيارة في مقابلة منحها لتليفزيون «إم بي سي» MBC، وأشار في سياقها إلى أنه «عندما يكون هناك سلام شامل بين العرب وإسرائيل، سيكون لذلك ثمن بالضرورة في صورة تطبيع بين العرب وإسرائيل».

وفي نفس الوقت احتلت عناوين حفل الاستقبال الذي نظمته قطر بمناسبة زيارة رئيس الوزراء بيريز إلى الدوحة، والذي عقد في ٢ أبريل ١٩٩٦، في قصر الأمير الفاخر المخصص للضيوف الرسميين، وفيه تم التوقيع على فتح «مكاتب تمثيل تجاري» بين إسرائيل وقطر. ومن الجانب القطري، قام نائب وزير المالية والاقتصاد والتجارة يوسف كمال (الذي تم تعيينه لاحقا وزيرا للمالية في قطر) بالتوقيع على الاتفاقية، التي وقع عليها من الجانب الإسرائيلي نائب مدير وزارة الخارجية «يوآف بيرن». ووقف من خلفهم رئيس حكومة إسرائيل ووزير خارجية قطر، اللذين شرفا الحدث بحضورهما. وعقد الاحتفال في قاعة مكسوة بالرخام، يتدلى من سقفها سلاسل من النجف الفاخر، وتم خلال الحفل التأكيد على الأهمية التاريخية لأول اتفاق رسمي بين قطر وإسرائيل. وإلى جانب الاتفاق المتبادل لفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي، التي تستهدف دفع العلاقات «التجارية والسياحية والزراعية والصناعية والبحثية والتكنولوجية بين الدولتين»، تطرقت التفاهمات المكتوبة أيضا إلى أهمية تحقيق «سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط».

وأضيف إلى الشعور بالرضا لدى الوفد الإسرائيلي، شعور بالاندهاش أيضا من حجم الانجاز الذي تحقق. وعلى ما يبدو، نجحت الأحداث المحيطة في خلق انطباع

بأن الحديث يجري عن تطور طبيعي تقريبا. ولكن بنظرة أكثر تعمقا، كان واضحا أن التوازنات السياسية الواعية والمصالح الماثلة للعيون لم تكن قادرة لوحدها على توفير الظروف اللازمة لتوقيع قطر على الاتفاق مع إسرائيل. فأمام المخاطر المرتبطة بخطوة كهذه، كان اجتياز الخطوط يتطلب قرارا لا شعوريا جريئا من جانب الأمير القطري الشاب، من الصعب شرحه كاملا اليوم.

قبل توقيع الاتفاق بدقائق، عندما استضاف الأمير القطري رئيس وزراء إسرائيل في قصره المطل على شاطئ خليج الدوحة، كان بالإمكان ملاحظة رمز يشير إلى شيء آخر لعب دورا حاسما في شق الطريق الذي تحقق. ففي كلمته أمام أعضاء الوفدين الذين تجمعوا في غرفة الضيافة الواسعة، المرصعة بمقاعد واسعة وملونة وفاخرة، عبرت نبرة صوت ولغة جسد أمير قطر عن التراث الذي تطور على مدى أكثر من ٢٠٠ سنة. فخلال هذه الفترة الطويلة وجدت قبيلة آل ثاني طريقها إلى هذه المنطقة من الخليج العربي للحفاظ على إيمانها وهويتها، ونجحت في الدفاع عن استقلالها في مواجهة قوى أكبر وأقوى منها. الآن، وعندما يكون في الخلفية الضغوط القاسية التي تعرضت لها قطر من جانب جيرانها الكبار، كان إيمانها الديني، ونفس الطابع الاستقلالي ونفس القدرة على المناورة السياسية المؤثرة هي المكونات اللازمة لنجاح الجيل الجديد من القيادة القطرية في قيادة طريق التغيير الديناميكي في الإمارة، وهي التي رجحت الكفة لصالح إقامة العلاقات مع إسرائيل.

فتح الممثلية في الدوحة

في نهاية الاحتفال بتوقيع الاتفاق لفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل وقطر، كان كل من شارك في هذا العمل يشعر أنه لا بد من العمل على تنفيذ هذه

الاتفاقات على أرض الواقع بأقصى سرعة ممكنة. وكان هذا يعني فتح مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في قطر خلال بضع أسابيع. وكان ذلك في الأساس لأنه على خلفية المصاعب الكثيرة التي عانت منها عملية السلام مع الفلسطينيين في تلك الفترة، واندلاع العنف الذي هدد بعرقلة كل فرص التعايش، كان الاتفاق بين إسرائيل وقطر بريق ضوء مهم، سلط الضوء على أنه ما زالت هناك إمكانية قائمة لإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وبعض الدول العربية في الشرق الأوسط.

وهناك مثل صيني معروف يقول: «مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». فإلى جانب الانشغال بالارتباطات الكبيرة لهذه الأمور، كان ينبغي البدء في التفكير بالأبعاد العملية لإقامة مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الدوحة. وكان السعي لافتتاح الممثلية خلال الأسابيع القليلة يستلزم أولا إحضار الممثلين المحتملين الذين سيتولون أمور هذه الممثلية ويبدأون في خلق البنية اللازمة لإقامتها.

وبعد خروجنا من قصر الأمير انطلقنا في قافلة من السيارات ضمن موكب رئيس الوزراء، في الحي الرئيسي الملاصق للكورنيش الواسع الذي أقيم بطول القوس المنحني لخليج الدوحة. هذا الكورنيش هو الأجمل من نوعه في الخليج، فهو مزروع بنباتات الزينة وأشجار النخيل ومقاعد للجلوس. ومن مؤخرة السيارة توجه إلى أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي وطرح علي، دون أن أعرف هل كان يضحك أو يتحدث بجد، عن فكرة إنني ربما أبقى كرئيس للممثلية الإسرائيلية في قطر. وحتى تلك اللحظة لم أكن قد فكرت في احتمال كذلك، ولكن الآن، وبعد الاستقبال الحار الذي حظينا به في قطر واللقاءات المفتوحة والودية مع الأمير ووزير خارجيته، استقرت الفكرة في رأسي لأول مرة. فمن جانب فكرت في أن قطر

حقا هي دولة صغيرة في قلب العالم العربي، لم يكن لها أية علاقات رسمية مع إسرائيل حتى ذلك الوقت، وهي محاطة بدول لا تخطط لفعل ذلك في المستقبل القريب المائل للعين. وأن أنتقل لأسكن في مكان كهذا، يبدو ذلك كتحدي ليس بسيطا، خاصة عندما يكون لديك أسرة وأطفال صغار – ابنتنا «نيطع» كان عمرها خمس سنوات آنذاك، وابننا «تومار» كان عمره ثلاث سنوات (وابننا الثالث «يوفال» ولد خلال فترة خدمتنا في الدوحة). ومن جانب آخر، كان ماثلا أمامي إمكانية أن أكون ضالعا ومشاركا في تنمية علاقات مهمة مع إمارة عربية في الخليج، موجودة في مرحلة تغيير، وكان ذلك في حد ذاته تحديا مغريا. ويضاف إلى ذلك طبعا تجربتي الشخصية والخاصة المرتبطة بالبعثة إلى قطر.

وبينما أنا غارق في الحيرة بين مع وضد، كانت مياه الخليج الزرقاء تتدفق بملء قوتها من خلف نافذة السيارة. وكانت المياه مزروعة باليخوت الحديثة البيضاء الناصعة، وإلى جانبها مئات السفن والمراكب القطرية التقليدية المصنوعة من الخشب والمطلية باللونين الأحمر والذهبي، التي تتعالى مقدماتها وتنخفض مع حركة الأمواج. (هذه المراكب تسمى «داو». وهي ما زالت تصنع بتقنيات وبطريقة متوارثة من الآباء إلى الأبناء، وتستخدم أساسا في الصيد، والتنزه ونقل البضائع إلى السوق القطري من إيران أو دول أخرى في الخليج.). وفي السماء وقف قرص الشمس في طريقه إلى الغروب، وأضفى ألوانا قاتمة على فندق «شيراتون الدوحة» الذي يشبه الهرم، والمبني من الرخام الأبيض، الذي تحول بمرور السنين إلى علامة بارزة ومميزة للمدينة. كان هذا المشهد الرهيب يضيء الفكرة الرئيسية بصورة أكثر جاذبية.

وفي ذلك اليوم ودع الوفد الإسرائيلي مضيفيه القطريين وعاد على متن طائرة

رئيس الحكومة في رحلة مباشرة إلى إسرائيل. وكان الشعور السائد في الطائرة هو إن الزيارة إلى الخليج حققت أهدافها، وعلى رأسها بدء الانتقال من العلاقات السرية، التي تجري أساسا خلف الكواليس، إلى العلاقات العلنية مع بعض دول المنطقة، كما تم التعبير عن ذلك بفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي الرسمية، أولا في عمان، والآن في قطر. وكان هناك أمل بأن يساعد ذلك على تحسين الأجواء بين إسرائيل والعالم العربي، وفي القلب من ذلك استئناف الجهود المبذولة لدفع التعاون الإقليمي، وربما يساهم في دفع عملية السلام.

ولكن، كعادة الشرق الأوسط، تتابعت الأحداث واحدا تلو الآخر، والتفاؤل الذي أحضرناه معنا عند عودتنا من الخليج أخلى مكانه بسرعة للسحب التي عادت لتتعكر فوق سماء لبنان. فقد جاءت عملية «عناقيد الغضب»، ردا على هجمات حزب الله في جنوب لبنان، لتذكرنا انه إلى جانب العناصر المعتدلة في العالم العربي، الحريصة على استمرار الجهود السياسية ومستعدين لإجراء حوار مباشر مع إسرائيل من أجل ذلك، هناك أيضا عناصر متطرفة تتمسك بالإرهاب والعنف كوسائل لإفساد أي تقدم. علاوة على ذلك، في أعقاب أحداث كفر قانا – عندما تسبب خطأ تراجيدي في مقتل عشرات المدنيين في جنوب لبنان خلال غارة لجيش الدفاع الإسرائيلي – ثبت مجددا أن الخطر الناتج من الانجرار خلف تناقضات هذه العناصر المتطرفة، التي تسعى إلى فرض أجندتها على المنطقة وتحاول اجتذاب الراي العام في العالم العربي إلى جانبها لتقليل مساحة المناورة المتاحة أمام العناصر البرجماتية. وتم التعبير عن ذلك عندما في أعقاب الخروج إلى عملية «عناقيد الغضب»، قبل أسابيع قليلة من إجراء الانتخابات في إسرائيل، وبعد تراجيديا كفر قانا، بدأت موجة من النقد الموجه لإسرائيل في العالم العربي، بما في ذلك دول الخليج العربي. ومن ذلك

على سبيل المثال أصدر مجلس تعاون دول الخليج العربي بيانًا شجب وإدانة للعملية الإسرائيلية، وصدرت بيانات مشابهة مستقلة عن دول أعضاء في المجلس، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ومن أجل تجسيد آثار الأعمال المدمرة لحزب الله بصورة واضحة تماما على أول تقدم تحقق عبر المسارات الدبلوماسية مع دول الخليج، صدرت بيانات وزارتي الخارجية في قطر وسلطنة عمان لتربط بشكل مباشر بين الأحداث في لبنان والخطوات التي اتخذتها الدولتان في علاقاتهما مع إسرائيل. وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية القطرية لوكالة أنباء الخليج : إن «الهجمات الإسرائيلية تمثل اعتداء على سيادة لبنان وتشكل خطرا على أمن واستقرار وقد تؤدي إلى عرقلة عملية السلام»، وذهب وزير الدول العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن «العلاقات بين سلطنة عمان وإسرائيل مرتبطة باستمرار عملية السلام».

وأثارت هذه التصريحات لفترة قصيرة مخاوف كبيرة بشأن القدرة على استمرار وتقدم تنفيذ الاتفاقات المبرمة لفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي في سلطنة عمان وقطر، ولكن لحسن الحظ، خلال أسابيع قليلة تغيرت الأمور ثانية. فقد أثبت واقع الشرق الأوسط مرة أخرى أنه مهيأ وجاهز للتحرك في كلا الاتجاهين. فقد توصلت إسرائيل ولبنان إلى ما يعرف بـ«تفاهم عناقيد الغضب»، والذي ترتب عليه تهدئة الأوضاع على الحدود الشمالية لإسرائيل، وبعدها أجرت إسرائيل عدة عمليات كي تشرح للعالم دوافعها وراء عملياتها في جنوب لبنان، من خلال التركيز على هذه الدول العربية التي أقامت معها علاقات رسمية.

بدأت السحب في التفرق، واتضح لنا أن القطريين يعتزمون الوفاء بالتزاماتهم

لدفع العلاقات مع إسرائيل وأنهم مهتمين باستمرار المسيرة المخصصة لمنح هذه العلاقات صبغة علانية. وفي خطابه في اللقاء السنوي للجنة اليهودية الأمريكية في واشنطن، في ١٠ مايو ١٩٩٦، أكد وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، أنه ينبغي النظر إلى الأحداث في لبنان كدليل على حقيقة أنه ينبغي حل الخلاف في الرأي عن طريق الحوار وليس عن طريق العنف، وأضاف أن «قطر قررت ألا تقيم بعد الآن علاقات مع إسرائيل من تحت الطاولة».

وتجسدت الجدية التي وقفت خلف كلمات وزير الخارجية القطري عن طريق نشرها في وسائل الإعلام القطرية، حتى انه ضرب أمثلة عديدة على نشاط بلاده العلني لدفع هذه العلاقات، مثل مشاركة قطر في المحادثات متعددة الأطراف في عملية السلام (وعن طريق استضافة الدوحة للقاء تم في إطار هذه المسيرة حول موضوع «مراقبة التسلح والأمن الإقليمي»)، واستضافتهم الرسمية لشخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى في قطر. كما سرد وزير الخارجية القطري تفاصيل سلسلة من الخطوات التي اتخذتها قطر على صعيد العلاقات مع إسرائيل، بما في ذلك طبعا توقيع اتفاق لفتح مكاتب للتمثيل الدبلوماسي، ومد خطوط تليفونات مباشرة بين البلدين. وشدد على أن هذه الخطوات تشير إلى رغبة قطر في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وأشار أيضا إلى إنها تشكل نموذجا للعلاقات التي يمكن إقامتها في المستقبل وتبين للإسرائيليين ما الذي يمكن أن يحصلوا عليه في مقابل إعادة الأراضي العربية والتوقيع على اتفاقيات سلام مع جيرانهم».

هذه الكلمات الواضحة التي قالها وزير خارجية قطر، والتي أكدت على دعم بلاده الكامل لمسيرة السلام ووجود علاقات علنية مع إسرائيل، أثبتت أيضا لكل من كان يشكك في تعهد قطر بأنها متمسكة ومستعدة لإمكانية افتتاح مكتب لتمثيل

المصالح الإسرائيلية في الدوحة. وركز ذلك الانتباه الخاص إلى ضرورة الإسراع في ترتيب الاستعدادات الفعلية لافتتاح الممثلية فعلا في الدوحة في أقرب وقت ممكن. وكان ذلك بصفة خاصة على خلفية أن الأيام القريبة القادمة ستشهد إجراء الانتخابات في إسرائيل، والتي يتنافس فيها شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو على رئاسة الحكومة.

وعشية الانتخابات كان الميل الطبيعي أحيانا يصب باتجاه تأجيل الحسم في الأمور غير العاجلة، ولكن كان هناك يجري الحديث عن حالة خاصة تقتضي التعامل الفوري معها. وبعد كل الجهود التي تم استثمارها طوال هذه الفترة الطويلة من أجل التوصل إلى اتفاق مع قطر، كان من الممنوع الانتظار لما بعد الانتخابات واتضاح الصورة السياسية في إسرائيل. وبناء على ذلك، وقبل أيام قليلة فقط من إجراء الانتخابات، تم تكليفي من جانب العناصر المسؤولة في وزارة الخارجية بالسفر إلى قطر فورا من أجل افتتاح الممثلية الإسرائيلية ورئاستها بصفة مؤقتة. وقبل خروجي إلى الطريق، أولا في رحلة سفر تحدثت عنه سابقا، في سيارة عبر جسر اللنبي، ثم في رحلة جوية مباشرة من العاصمة الأردنية عمان، لافتتاح المكتب لأول مرة في قطر، أكدوا لي أنه فور انتهاء الانتخابات سوف يتم تعيين ممثل دائم يتولى رئاسة المكتب.

الفصل السابع

التجميد في ذروة الصيف

عندما عدت إلى قطر مع أسرتي، في مطلع شهر يوليو ١٩٩٦، كانت حرارة الجو في منطقة الخليج على أشدها، وكانت درجة الحرارة في قطر أعلى من ٤٠ درجة سيليزيوس في الظل. وكان الكثير من القطريين، مثل سكان بقية دول الخليج، قد غادروا المنطقة في عطلة بأحد الأماكن الأكثر برودة، خاصة في أوروبا، وبعض الدول العربية الأخرى مثل مصر ولبنان.

وفي مقابل هذه الحرارة الشديدة التي استقبلتنا في قطر، بدأت رياح باردة تهب علينا من المؤسسات السياسية في العالم العربي. فانعقدت قمة طارئة لرؤساء دول الجامعة العربية في القاهرة، بعد أسابيع قليلة من فوز بنيامين نتنياهو في الانتخابات بإسرائيل، وطلبت من الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل بأن تجمد هذه العلاقات. وكان القرار الذي تصدر العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام العربية، موجها بالطبع وقبل أي أحد آخر إلى الدول التي وقعت منذ فترة قصيرة على اتفاقيات مع إسرائيل لفتح مكاتب لتمثيل المصالح فيها، مثل: المغرب، تونس، موريتانيا، سلطنة عمان وقطر. بينما تم تصنيف مصر والأردن في مجموعة مستقلة، لأن علاقاتها مع إسرائيل قائمة على اتفاقيات سلام رسمية تم التوقيع عليها، وتضمنت تنازلات إقليمية، من جانب إسرائيل «لإعادة الأرض المحتلة»، وفقا للنص العربي.

ووفقا للمعتاد في قرارات القمة العربية، على كل دولة أن تفسر القرار العام بطريقتها الخاصة والمستقلة. واضطرت قطر إلى حسم الأمور سريعا، وأعلن وزير خارجيتها في ١٣ يوليو ١٩٩٦ عن إلغاء افتتاح مكتب التمثيل التجاري، الذي كانت قطر تعتزم افتتاحه في تل أبيب. ومن أجل توضيح هذه الخطوة، دعا (وزير الخارجية القطري) إسرائيل إلى «إعادة التفكير في مواقفها المتطرفة»، وحث رئيس

الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على عدم الاعتراض على مبدأ «أرض مقابل السلام». كما ربط الوزير خطوة قطر بقرار الجامعة العربية عندما أضاف أن قرار إعادة النظر في العلاقات التجارية مع إسرائيل تم اتخاذه بالتعاون مع بقية الدول العربية. ومع ذلك، ومن أجل ترتيب إعلانه بشكل ما، ذكر وزير الخارجية القطري في نفس الوقت أن في بلاده ممثلية لوزارة الخارجية الإسرائيلية تعد لافتتاح مكتب لتمثيل المصالح التجارية.

وبصورة عملية، كان الإعلان القطري يعني تجميد الوضع الذي كان قائما لحظة اتخاذ قرار الجامعة العربية، في تلك الفترة التي لم تكن قد شهدت بعد بدء الترتيبات الفعلية لافتتاح مكتب تمثيل المصالح القطرية في إسرائيل، بينما كانت الممثلية الإسرائيلية قد تم افتتاحها رسميا في الدوحة، في نهاية مايو ١٩٩٦ (في شهر أغسطس من تلك السنة قامت حكومة إسرائيل بتعييني مديرا لمكتب تمثيل المصالح). وكان القرار بتجميد الوضع القائم في العلاقات مع إسرائيل عند المستوى الذي وصلت إليه في ذروة حرارة الصيف، هو التفسير القطري لمطالب الجامعة العربية من تلك الدول التي لها علاقات مع إسرائيل، حيث أبقت قطر الباب مفتوحا أمام استمرار تقدم العلاقات مع إسرائيل عندما يلوح الأمل باستئناف المسيرة السياسية. وبالفعل، حظيت قطر بإشادة الجامعة العربية على قرارها بتأجيل افتتاح مكتب تمثيل مصالحها في إسرائيل، وبدا أن قرار الإمارة حقق النتائج المطلوبة.

ولكن الأمر لم يتوقف عند مطالب الجامعة العربية والضغوط الخارجية. فإلى جانب ذلك كان ينبغي على القيادة القطرية أن تواجه أيضا الرأي العام الداخلي، الذي وجد صعوبة ما حتى ذلك الوقت في قبول العلاقات مع إسرائيل. وكان هذا

بصفة خاصة على أساس التقارير اليومية والتحليلات التي كانت تظهر في الإعلام القطري، والتي كانت تهاجم مواقف الحكومة الجديدة في إسرائيل. لذلك على سبيل المثال، جاء المقال الافتتاحي لجريدة «الراية»، الصادرة في قطر، بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩٦، ليتهم إسرائيل بأنها تجر الشرق الأوسط إلى الحرب، وأكد أن تحركات جيش الدفاع الإسرائيلي وتصريحات قادة إسرائيل تؤكد النوايا العدوانية للدولة الصهيونية، ودعت الصحيفة الدول العربية إلى «تشكيل جبهة مشتركة لمواجهة سياسة الحكومة الإسرائيلية. في ذلك اليوم أكدت صحيفة «جالف تايمز» القطرية أن «حكومة اليمين في إسرائيل، تريد عرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط عبر أسلوبها المتعنت والتصريحات المتطرفة التي يعلنها رئيس الوزراء نتنياهو». وأكدت تقارير أخرى أن قرار إسرائيل بتوسيع المستوطنات وإلحاق الأذى بالفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا». واستمرارا لهذا الخط، نشرت صحيفة «جالف تايمز» كاريكاتيرا بعد ذلك بيومين عن أزمة الفلسطينيين فصورتهم الصحيفة محبوسين في معتقل تعلوه نجمة داود، بينما تهرب حمامة السلام من بين القضبان التي تقف خلفها أحد الفلسطينيين. وكان الإعلان القطري عن تجميد العلاقات مع إسرائيل والمقالات المنشورة في الصحف والتي عرضت ذلك الإعلان بالتفصيل كمبادرة لإبطاء معدل تقدم العلاقات مع إسرائيل، كانت جميعها دليلا على أنه من الصعب التحرر من الضغوط التي بدأت تتراكم لدى الرأي العام المحلي.

كإسرائيليين جئنا رغم ذلك لفتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في إمارة عربية بقلب الخليج العربي، كان شعورنا تجاه هذه التطورات هو الاندهاش من التغير الذي حدث من النقيض إلى النقيض في طرفة عين. فقبل ذلك بعدة أشهر فقط تحدث الجميع بمصطلحات تنمية التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط والتطبيع التدريجي في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، والآن تبدلت

الرسالة، ووضعت الشروط بوضوح، والتي تقضي بأنه لن يكون هناك أي تقدم في العلاقات قبل أن تتضح المواقف إسرائيل السياسية من عملية السلام وأن تتعهد بتجميد الاستيطان. وبالفعل بدت العلاقة الوطيدة أوضح من ذي قبل بين وضع المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وتطور العلاقات مع الدول التي تقع في الصف الثاني بالعالم العربي، وعلى الرغم من ذلك، فإننا كمسافرين على قطار السلام، نعرف جيدا حجم الجهود التي بذلت لخلق واقع مختلف في المنطقة، كان من الصعب علينا تفهم كبح الفرامل فجأة.

منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أي قبل ٣ سنوات من ذلك، كان النمط السائد هو انه في مقابل تقدم المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، ومن أجل تشجيع استمرار التقدم، نشأت علاقات بدرجات متفاوتة بين بعض الدول العربية في شمال أفريقيا والخليج العربي مع إسرائيل. وفجأة، ذات صباح مشرق، بعد وقت قصير جدا مما أسفرت عنه العملية الديمقراطية من تبادل السلطة في إسرائيل، بدأ هذا النمط في التراجع ليعود النهج التقليدي في العالم العربي، والذي يطلب وضع شروط أمام إسرائيل قبل تحقيق أي تقدم إضافي. وكان المعنى الفعلي والفوري لذلك، الظاهر في تصريحات الزعماء العرب، أن هذه الدول العربية، التي بدأت في الانفتاح تدريجيا على إسرائيل بعد اتفاقيات أوسلو، انتقلت في ذروة صيف ١٩٩٦ من تطوير وتفعيل العلاقات إلى حالة الجلوس إلى جانب الجدار وانتظار ما يستجد. وكان لهذا التغيير تداعيات متوقعة وفورية أيضا على مستقبل العلاقات الحديثة بين إسرائيل وقطر.

أن تكون إسرائيليا في قطر

في الأيام الأولى من افتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، كانت

الأحداث السياسية العاصفة جزء من المشهد الذي تابعه المكلفون بإقامة المكتب، بكل تفاصيله. وكانت هناك مخاوف من توقف عملية السلام، فتتوقف معها مسيرة التطبيع الذي بدأ بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي، مما أثرَّ بشكل واضح على جهود تأسيس العلاقات التي تشكلت بين قطر وإسرائيل. وفي نفس الوقت، فإن تداعيات القرار القطري على إبطاء وتيرة تقدم العلاقات مع إسرائيل، والذي كان يستهدف الضغط على الحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو، اثر بشكل كبير وفعلي على حياتنا اليومية أيضا.

وتأكدت بسرعة من أن إقامة مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في دولة عربية بعيدة تمثل تحديا غير بسيط. كان كل شيء جديدا وغير معروف لكلا الجانبين، الإسرائيلي والقطري على حد سواء. وكانت الخطوة الأولى هي البحث عن منزل ملائم. ولكن في قطر، لم يكن مسموحا لغير المواطنين القطريين بتملك العقارات، وامتنع كثيرون منهم عن تأجير منازلهم للممثلية الإسرائيلية الجديدة. ومع رئيسة إدارة الأملاك بوزارة الخارجية مائير حليفة، أجريت بحثا دقيقا في ضواحي الدوحة للبحث عمن يملك مبنى مناسبا ويكون مستعدا للخروج عن الصف فيؤجره لنا. في نهاية الأمر وجدنا المنزل المناسب في «كومباوند» نموذجي ضمن حي مغلق يقع فيه ٣٠ منزلا خاصا آخر، وكان في وسطه نادي مشترك يستخدمه كل السكان. وكانت ذلك أفضل من السكن في فيلا تقع في منطقة نائية لأن سكان الكومباوند كان أغلبهم من الأجانب العاملين في شركات النفط الدولية العاملة في قطر – وكان بوسع أبناء هذه الأسر تنمية حياتهم الاجتماعية وممارسة أنشطة رياضية في مكان آمن بالقرب من منازلهم. وكان لذلك أهمية كبيرة في المدينة التي ينقصها مراكز ترفيهية كبيرة، مثل تلك الموجودة في كبرى مدن العالم، ولم يكن بها تقريبا أبراج

سكنية مشتركة. وبصفتي منضم حديثا إلى جالية الأجانب المقيمين بالدوحة كان ذلك مفاجأة طيبة عندما وافق أصحاب الكومباوند – الذين ينتمون إلى إحدى العائلات المهمة في قطر – دون تردد على تأجير إحدى فيلاته هناك لاستخدامها كمقر رسمي لرئيس مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة. وعلى خلفية الواقع الذي كان يحيط بنا آنذاك، كان ذلك إشارة إيجابية مهمة.

وكانت الخطوة التالية هي العثور على مدرسة لأولادنا «نيطع» و«تومار». وعبر استفسار قصير تبين أن أغلب أبناء السكان الأجانب التحقوا بمدرسة : «Doha English speaking school»، ولذلك فور وصولي إلى قطر مع أسرتي، ذهبت إلى إدارة المدرسة لمعرفة كيف يمكنني تسجيل أولادي في السنة الدراسية القادمة. كان الاستقبال الأولي وديا جدا، ولكنهم فوجئوا هناك أيضا عندما علموا أني إسرائيلي مهتم بالانتقال للإقامة في الدوحة مع أسرتي. كان واضحا أن تسجيل أطفال إسرائيليين في المدرسة حدثا استثنائيا بصفة خاصة حتى بالنسبة لإدارة المدرسة التي يرجع أغلب مسؤوليها إلى أصول بريطانية. وعلى ضوء ذلك طالت الإجراءات أكثر من المعتاد، حتى تم الحصول على كل الموافقات المطلوبة كي يلتحق الأطفال بالمدرسة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى انه بعد إتمام تسجيل أطفالنا وأطفال الإسرائيليين الذين بعثوا بعدنا إلى الدوحة، تم استقبالهم في المدرسة بأذرع مفتوحة، سواء من جانب المدرسين أو بقية التلاميذ. وقد ساعد ذلك كثيرا على تأقلم أول أطفال إسرائيليين يصلون إلى الدوحة.

ولكي نضمن دورا فاعلا لمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية كان علينا أن نرتب الكثير من الأمور الأخرى والمتنوعة، وفي ظل غياب سوابق محلية يمكن الاسترشاد بها، كان علينا التماس الطريق في الظلام والحذر كي لا نتعثر في أي من الصخور

الملقاة في الطريق. وقد تعثرنا بهذه الصخور والعراقيل من مرة لأخرى عندما كان مطلوبا منا إنهاء بعض الإجراءات الإدارية، التي يمكن إنهاؤها في الظروف العادية خلال دقائق، والتي تحولت إلى مشروع طويل ومعقد – بسبب الخلط الذي يمكن فصله بين البيروقراطية والضرورة التي استشعرتها السلطات القطرية للتعبير عن عدم رضاها عن مواقف حكومة إسرائيل. وفي خلفية ذلك، يعود الواقع الشرق الأوسطي ليرتدي وجهه القديم، والإعلام العربي الذي يقتفي اثر كل خطوة قطرية بعدسة مكبرة، ليشدد لهجته في الانتقادات الموجهة إليها بسبب علاقاتها مع إسرائيل.

في هذا الواقع بدت أهمية كبيرة وواضحة للقاءات الشخصية وللتفاصيل الصغيرة التي تشكل فسيفساء محاولات تأقلمنا في دولة عربية بقلب الخليج. وكما أثرت عملية اتخاذ القرارات في المستويات العليا وبيانات الحكومة القطرية، أثرت على العلاقات مع إسرائيل، تم التعبير على المستوى الفوري والمباشر عن موقف الناس من كل فئات الشعب، الذين كان عليهم ان يتكيفوا لأول مرة مع تواجد ممثلين إسرائيليين رسميين في قطر. وبدا الأمر بوضوح في كل لقاء وفي كل عملية كانت تتطلب تسوية الجليد، وكان من الضروري تهدئة مشاعر الشك والريبة، التي نمت على مر سنوات طويلة في قلب سكان المنطقة تجاه إسرائيل.

وكان ثمة مثال صارخ لذلك حين قررت ذات صباح فتح حساب في البنك. في تلك الأيام الأولى لي في قطر، كان مكتبنا وإقامتنا في فندق شيراتون الدوحة، ولذلك نزلت من غرفتي قاصدا فرع «بنك قطر الوطني»، الذي كان يقع في أحد أركان بهو الاستقبال بالفندق.. كان ذلك فرعا صغيرًا جدًا، عبارة عن «كاونتر» معزول مخصص بالأساس لخدمة نزلاء الفندق، من أجل تغيير العملات الأجنبية إلى الريال القطري أو تحويل مبالغ مالية من خارج الدولة. ومن سذاجتي اعتقدت أن فرع

البنك اعتاد التعامل مع الأجانب بما يجعل من السهل عليه أن يفتح حسابا بنكيا لدبلوماسي إسرائيلي. وكان اختيار بنك قطر الوطني، في مقابل بقية البنوك الأخرى التي تعمل في قطر، كان راجعا أيضا إلى الإعلانات البنك في وسائل الإعلام التي تصفه بأنه «أكبر وأقدم بنك في الدولة»، مع الإشارة إلى أن له «علاقات دولية متشعبة في مختلف عواصم المال المركزية في العالم».

عندما دخلت إلى فرع البنك لم يكن هناك أحد سواي. توجهت إلى الموظف الذي كان جالسا خلف نافذته الصغيرة، غارقا في إدخال بعض البيانات. كان يعرفني بالطبع، وكان يعرف أني رئيس مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية، لأنني دخلت هذا الفرع مرة أو مرتين قبل ذلك لتغيير دولارات إلى العملة المحلية، الريال القطري. استقبلني الموظف كعادته بترحاب وود كثير، ولكنه عندما علم أني لم آت هذه المرة لتنفيذ عملية بسيطة، وإنني أطلب فتح حساب بنكي في هذا الفرع، أوضح لي أن الأمر لا يقع ضمن اختصاصاته. وبلهجة يبدو فيها الاعتذار أكد الموظف أن قرار فتح الحسابات الدائمة من سلطات مدير الفرع فقط، وأشار إلى باب مغلق إلى جوار المكتب الصغير.

قرعت الباب الزجاجي. ومن الجانب الآخر سمعت صوتا ثقيلا يدعوني إلى الدخول باللغة العربية. عندما فتحت الباب رأيت المدير القطري بجسده الضخم جالسا في غرفته التي تقع في الزاوية، خلف مكتب خشبي فاخر، عليه رفان مكدسان بالأوراق ولكنهما كان موضوعين في ترتيب أنيق. بدا لي أنه فوجئ تماما برؤيتي واقفا عند باب مكتبه، ولكن وفقا للطريقة القطرية في إدخال الضيوف، طلب مني الدخول فورًا، ودعاني إلى الجلوس على مقعد في الزاوية على الجانب الثاني من مكتبه، بينما طلب من سكرتيره أن يحضر لنا شايا ساخنا.

وفي خلال دقائق قليلة جاء الشاي العربي الثقيل والمغلي في أكواب زجاجية صغيرة ومزخرفة. رشفنا الشاي ببطء، بينما مدير الفرع الذي كان واضحا من نظراته انه يعرف جيدا من أكون، وبدأ في الحديث. كان مهتما جدا بمعرفة رأيي وانطباعاتي العامة عن قطر، وتحدث بلطف عن المواجهة الصعبة مع الطقس الحار والقائظ خلال شهر أغسطس في الخليج، وروى أنه يكثر من الذهاب للسباحة في الفندق كي ينعش نفسه طالما أنه لن يحظى بالسفر هذا الصيف في عطلته المعتادة إلى أوروبا.

واستمر المدير لدقائق طويلة في الحديث عن أي موضوع يخطر على باله، بشرط ألا تكون له علاقة بأعمال البنك وألا يكون مثار جدل وخلاف من الناحية السياسية. وطبعا شاركته الحديث بأدب من أجل خلق انطباع جيد لدى مدير الفرع، وحتى أثبت له إننا الإسرائيليون نمتلك قدرة كبيرة على الصبر، على أمل انه في نهاية الحديث سوف يقوم بالتوقيع على فتح حساب لي في البنك. وبعد نصف ساعة، وتناول ٣ أكواب من الشاي العربي الثقيل، قررت أنه قد حان الوقت لمحاولة الوصول إلى النقطة التي جئت من أجلها أساسا، وبادرت بطرح طلبي بفتح حساب بنكي في فرعه. عندئذ فقط، رد المدير على طلبي بأدب وبابتسامة عريضة، وأوضح لي أنه من أجل فتح حساب بنكي ينبغي علي التوجه إلى المقر الرئيس لبنك قطر الوطني، الموجود في وسط المدينة.

تركت مدير الفرع بأدب وسارعت إلى مغادرة الفندق مستقلا سيارة استأجرناها، وطلبت من السائق أن يوصلني إلى المقر الرئيسي لبنك قطر الوطني. سرنا بموازاة كورنيش الدوحة على الخليج، الذي كان في ذلك الوقت الحار من الصباح خاليا تقريبا من الناس، وعبرنا ميدانا تقع في منتصفه نافورة مياه على هيئة

فنجان قهوة بدوي تقليدي كبير الأبعاد. وبعد عدة مئات من الأمتار عبرنا ميدانا أكثر جمالا من سابقه، وكان مزخرفا بالنباتات الخضراء وصدفة ضخمة قلبها ابيض موضوعة مفتوحة لتسقط بها المياه، ذكرى لأيام مرت منذ ٧٠ سنة عندما كان صيد المحار هو أحد أهم أعمدة الاقتصاد المحلي.

كانت الحركة ضعيفة للغاية، وبعد دقائق عديدة كنت أقف على الرصيف أمام مبنى متعدد الطوابق يمثل المركز الرئيسي لبنك قطر الوطني. كان المبنى يقع في منتصف حي الأعمال بالعاصمة، وكانت حوائطه الخارجية مكسوة برخام رائع ذو لون وردي. ويعكس مظهره الفاخر قوة مالية ومنهج عملي عصري على حد سواء، بما يجعل عملائه يشعرون بأن هذا المبنى هو فعلا مقر بنك دولي من الدرجة الأولى، فتزول كل مخاوفهم مع الدخول من أبوابه. ولكن بعد المقابلة الأولى التي أجريتها هذا الصباح، كانت مخاوفي ومشاعر قلقي مختلفة، بل وزادت قوتها على ضوء الصورة التي برزت لي من الجانب الثاني للباب الدوار الذي يدخل الناس من خلاله إلى البنك. فخلافا للمظهر الخارجي للبنك الذي يتميز بمسحة غربية وعصرية، ذكرتني الإدارة الموجودة بين جدرانه على الفور بأنه موجود في قلب الشرق. فخلف النوافذ الزجاجية جلس موظفون رجال فقط، بعضهم قطريون، والباقي موظفون أجانب كان يبدو عليهم أنهم من الهند أو باكستان، وكان أغلب عملاء البنك المتواجدين آنذاك من القطريين المحليين، حيث كانوا يرتدون ملابسهم التقليدية المتمثلة في الثوب الأبيض، بينما كانت النساء مكسوة بالسواد من قمة رأسها وحتى كعب قدمها. وثارت الشكوك والريبة في قلبي: ألن يخشى البنك من الاستجابة لطلبي؟ هل سيكون مستعدا للمخاطرة وإثارة غضب بعض عملائه؟ من في العالمين العربي والإسلامي يرضى بأن يدار حسابه في نفس البنك الذي يدار فيه

حساب دبلوماسي رسمي يمثل دولة توصف على مدار الساعة بأنها تزعزع السلام والاستقرار في المنطقة كلها؟.

رغم شكوكي ومخاوفي، توجهت إلى أحد النوافذ الزجاجية الخالية، وبنبرة حديثي الطبيعية جدًا، والتي نجحت في استحضارها، عرضت طلبي المتواضع برغبتي في فتح حساب في البنك. وبعد ثواني قليلة جاءني الدليل على أنه لا ينبغي أن يفقد الإنسان يقينه وأمله، عندما أجاب الموظف – الذي كان من أصول هندية على ما أعتقد – بكل أدب: «مفهوم يا سيدي». وأعطاني استمارة طلب مني أن أملأها من أجل فتح حساب جاري، وطلب أن أرفق بالاستمارة جواز سفري وصورة لي.

سارعت لإيجاد مكان خال وملأت كل بيانات الاستمارة – بما في ذلك البيانات الدالة على وظيفة وجهة عمل صاحب الحساب في قطر. وألحقت بالاستمارة جواز سفري وصورة شخصية لي، وأعدت الأوراق كلها إلى الموظف. عندها أطلق الموظف نظرة سريعة على الاستمارة ومرفقاتها، وفكر لثوان قليلة، ثم عاد ليتطلع بي، وعاد ليراجع الاستمارة. هكذا حتى تمكن من اتخاذ قرار وطلب مني، بنفس الطريقة المعمول بها لدى الموظفين المحترفين، أن أجلس وأنتظر دعوته.

انخفض سقف توقعاتي قليلا، ولكنني حاولت الحفاظ على تفاؤلي. إذ يجري الحديث هنا عن أكبر بنك في قطر، أي أنه سينجح بالتأكيد في مواجهة التحدي غير المتوقع الذي جاءه حتى الباب. وفي ظل عدم وجود خيار أفضل كثيرا، جلست وانتظرت في صبر، وأخذت أتأمل في الأحداث والمعاملات البنكية التي تجري من حولي، وكلما مر الوقت عبر التأمل في الأوراق والملصقات الإعلانية الخاصة بالبنك، والتي كانت تتضمن صورا لمديري البنك يساهمون في فعاليات ومناسبات اجتماعية.

مرت ساعة وأصابني اليأس تقريبا من احتمال أن أرى هذا الموظف ثانية، الذي اختفى كما لو أن الأرض انشقت وابتلعته. واقترب وقت الظهيرة الذي تتوقف فيه أنشطة البنك. وللمرة الثانية استحضرت التفاؤل كي يحل محل اليأس والريبة. وكنت متأهبا نفسيا تماما لمغادرة المقر الرئيسي للبنك الوطني القطري، لكن الشيء الوحيد الذي منعني من المغادرة هو ضرورة انتظار عودة هذا الموظف كي أستعيد جواز سفري منه.

وقبل لحظة من قراري بالنهوض كي أتوجه إلى النافذة الزجاجية لأطلب استعادة جواز سفري، حدثت مفاجأة لا تصدق، فقد ظهر موظف البنك. وكان واضحا من تعبيرات وجهه أن حجرا ثقيلا قد أزيل من فوق صدره. وأخبرني بوجه مشرق وبنبرة احتفالية بأنه قد تم بالفعل فتح حساب باسمي في بنك قطر الوطني، في الفرع الموجود بالطابق الأرضي من فندق شيراتون الدوحة، الذي بدأت منه رحلتي في ذلك اليوم. وإذا لم تكن هذه الأخبار الجيدة كافية، فإن الموظف بشرني أيضا بحصولي على خدمة خاصة وجديدة، غير متاحة في أي بنك، وبموجبها إذا وضعت مبلغا صغيرا في حسابي يمكنني أن أسحب ببطاقة الفيزا الخاصة بي مبالغ مالية من ماكينات النقود الآلية المنتشرة في أنحاء العاصمة (الدوحة). شكرت الموظف من أعماق قلبي على اهتمامه وأدبه وغادرت مقر بنك قطر الوطني يغمرني شعور بالإنجاز والرضا.

إسرائيل واليهودية

إذا بات مطلوبا من مواطن من النخبة في أية دولة عربية أن يشرح في جملة واحدة المشكلة الرئيسية لسكان العالم العربي مع إسرائيل، أعتقد أنه سيقول: «مواقف وسلوك إسرائيل في الصراع مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان». وإذا طولب بأن

يلخص ذلك كله في كلمة واحدة، يمكننا التخمين أنه سيقول «الاحتلال». وكان ذلك أول نتائج التعرض الدائم طوال سنوات طويلة للرسائل والدعاية التي تصف إسرائيل من جانب واحد بأنها دولة معادية ووحشية وإنها المسؤولة عن الصعوبات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط كله.

هذه الصورة التي رسخها الإعلام المكثف والديناميكي في العالم العربي، لم تكن شيئا مجردا أو نظريا، وإنما كانت أمرا حقيقيا وملموسا جدا، يمكن رؤيته بوضوح حيث يتجسد ويبرز على وجوه مشاهدي التليفزيون وقراء الصحف، عن طريق الصور التي يظهر فيها جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وهم يتصرفون بعنف تجاه مواطنين فلسطينيين، بالإضافة إلى رسوم كاريكاتيرية تصور إسرائيل كدولة شاذة منحرفة عن السلام وتحاصر الشعب الفلسطيني بصورة جماعية، وبرامج تليفزيونية تصور إسرائيل كدولة يحكمها متطرفون. يضاف إلى ذلك المقالات الافتتاحية بالصحف العربية التي تعرض إسرائيل كدولة توسعية تطمح إلى توسيع مساحتها في المنطقة، عبر تنفيذ عمليات وحشية وإرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

وفي نفس الوقت، كان يتم في كثير من الأحيان صورة مشوهة لطريقة الحياة في إسرائيل، ولكن دون ربط مباشر بالصراع الإسرائيلي العربي. وشاهدنا تجسيدًا بارزا لذلك في برامج موجهة من هذا النوع في إحدى السهرات على قناة التليفزيون القطري، فمع عرض البرنامج الذي تم تغييره لإظهار فسيفساء الحياة في إسرائيل، كان يظهر في الخلفية فقط صور «الحريديم» المتشددين دينيا في مستوطنة «بني باراك» والقدس أو صور العاهرات في مناطق الترفيه في تل أبيب. ولكن المتأمل بعمق أكبر في هذا الفيلم لن يجد أية إشارة إلى الديمقراطية الإسرائيلية أو التنوع الاجتماعي والثقافي للسكان.

وعلى خلفية الإعلام الموجه في وسائل الإعلام، لا ينبغي الاندهاش من الآراء السلبية إزاء إسرائيل والإسرائيليين عموما، السائدة بين كثيرين في الدول العربية، ومن بينها قطر. يضاف إلى ذلك أنه في قطر مثل دول عربية أخرى في الخليج العربي، ينبغي أن نضيف إلى الدوافع التي تقف في مركز الانتقاد الموجه لإسرائيل الانحياز غير الموضوعي إلى جانب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، الذين شق بعضهم طريقا إلى دول الخليج منذ عام ١٩٤٨ (فقد عاش رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أبو مازن، مع أسرته في قطر لسنوات طويلة. ويضاف إلى ذلك الشعور الديني العميق إزاء الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، واستخدامها في إشعال نار التحريض ضد إسرائيل عن طريق إثارة عواطف المؤمنين في المساجد).

الصورة الإشكالية لإسرائيل في نظر كثير من القطريين، الموجودين في السلطة وبين المواطنين القطريين، هي المسؤول الأول عن تزايد المشاعر، التي انجذبت للانتقادات الداخلية على العلاقات التي تبلورت بين قطر وإسرائيل. ويمكن إدراك الوضع الصعب لإسرائيل في الرأي العام القطري من خلال استطلاع نادر للرأي أجري في مايو ١٩٩٧، أي بعد سنة من فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة – عندما نشرت صحيفة الوطن القطرية في عنوانها الرئيسي نتائج استطلاع عن العلاقات الرسمية مع إسرائيل. وجاءت النتيجة بأن ٩١٪ ممن شملهم الاستطلاع أعربوا عن تأييدهم لإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، في مقابل ٥٪ فقط اعترضوا على ذلك، و٤٪ امتنعوا عن الإدلاء بآرائهم. ومن بقية نتائج الاستطلاع ارتسمت صورة مشابهة. ٨٦٪ ممن شملهم الاستطلاع يؤيدون تجميد عاما في العلاقات بين قطر وإسرائيل، ٨٨٪ يؤيدون تفعيل الحصار التجاري العربي على إسرائيل، وأغلبية عظمى مشابهة تؤيد التأكيد على أن «عملية السلام لن

تعيد للعرب حقوقهم الكاملة».

هذه النتائج التي حركت الأمواج وأثارت اهتماما كبيرا في قطر، عبرت عن الأجواء الصعبة السائدة بين الجماهير تجاه إسرائيل، وجسدت الشكوك العميقة إزاء النوايا الإسرائيلية في عملية السلام ومحاولاتها إقامة علاقات طبيعية مع قطر. وكان إعلان ذلك بطبيعة الحال يزيد من صعوبة الأمور على مسؤولي السلطة القطريين الذين طلبوا دفع العلاقات في تلك الفترة. وقد بررت تلك النتائج حجم الحذر الذي ميز سياسة قطر تجاه إسرائيل، والتي تمت ترجمتها إلى تقدم تدريجي وبطيء للغاية – خطوتان إلى الأمام وخطوة للوراء – في مسيرة التطبيع بين الدولتين. وذلك لأن متخذي القرار كانوا يخشون من أن تعتبر الغالبية العظمى من الرأي العام تلك الخطوات العملية والتصريحات العلنية إزاء العلاقات مع إسرائيل شطحات بعيدة المدى أكثر من اللازم، بما يؤثر بالسلب على صورة النظام القطري الحاكم.

وكان أحد التحديات المركزية هو الجهد الدائم لتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام القطري. فتحولت محادثاتي ومحادثات زملائي مع مسؤولين رسميين ورجال أعمال قطريين في أحيان كثيرة إلى جهد متبادل للتغلب على الآراء السابقة والعمل على تنفيذ محاولة معقدة لجسر الهوة بين روايتين مختلفتين بدرجة واضحة عن الصراع الإسرائيلي العربي. وفي أغلب الحالات، كانت مثل هذه النقطة المركزية كانت كافية كي نفتح حديثا مع الآخرين لنصب فيه كل ما نستطيع من معلومات عن إسرائيل كي نحسن الصورة المحفورة في عقولهم، والتي نهلوها عبر سنوات من قراءة الصحف ومشاهدة التليفزيون. ومع ذلك كان يتبين أحيانا أن من الأفضل الامتناع أصلا عن الدخول في حقل الألغام الخاص بالصراع الإسرائيلي العربي،

وأن من الأفضل العثور على مجالات اهتمام مشترك أخرى، والحديث في أي موضوع آخر، من أجل محاولة كسر الحواجز القديمة التي زادت من صعوبة وجودة تعايش حقيقي. وبالفعل نجحنا أكثر من مرة في إيجاد طريق إلى قلوب الأشخاص الذين قابلناهم، وكان من بينهم من ابدوا استعدادهم للحفاظ على الانفتاح المطلوب لإعادة التفكير من جديد في مواقفهم تجاه إسرائيل وفقا للتطورات السياسية في عملية السلام.

ولكننا تأكدنا بسرعة من أن في قطر، كما في دول عربية أخرى، يسود في أوساط غير قليلة نهج يضرب بعرض الحائط كل محاولة لفتح حوار من هذا النوع. وهذا النهج الذي يمكن ملاحظته في كل فئات الشعب، خاصة بين المثقفين، يشبه الصخرة القاسية التي لا يمكن لأي طريق أن يعبر من خلالها. وتم التطرق إلى شرعية دولة إسرائيل في كثير من الحالات عبر إبداء عدم الاستعداد لقبول حق «الكيان الصهيوني» في الوجود – وهو المصطلح الذي يطلقه معارضو إسرائيل في الإعلام العربي– والقول بأنها أولا وقبل أي شيء غرس غريب في الشرق الأوسط. ويضاف إلى ذلك ادعاءات بأن إسرائيل تخدم المصالح الغربية، خاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. حتى أن جهود إسرائيل لدفع علاقاتها مع العالم العربي، بما في ذلك مع قطر، كان يتم ربطها أحيانا بمثل هذه الادعاءات كدليل على محاولة إسرائيل توسيع دوائر التأثير الغربية على العالمين العربي والإسلامي.

وخلال وقت بعثتنا في قطر فوجئنا أيضا باكتشاف ميل الكثيرين إلى الربط بين إسرائيل وما يصفونه بـ«اليهودية العالمية»، عبر ربطها بالتأثير الواسع للوبي اليهودي على الإدارة الأمريكية في واشنطن. وتم وصف إسرائيل واليهود أكثر من مرة في وسائل الإعلام المحلية بأنها «قوة مركزية للتأثير – بوسائل مالية وإعلامية دولية –

على الكثير من مجريات الأمور في العالم والشرق الأوسط. وقد سمعت أكثر من مرة من أناس في قطر انتقادات على «كبار الإعلاميين اليهود الذين ينجحون في فرض ما يريدون على جدول الأعمال الأمريكي»، أو عن «المخرجين اليهود في هوليوود الذين ينشرون ويروجون مشاعرهم المعادية للمسلمين والعرب بشكل دائم عن طريق أفلامهم». ومن ناحية أخرى كانت هناك تعبيرات متطرفة قصيرة أحيانا. فكان هناك رسم كاريكاتيري ذو ملامح معادية للسامية بشكل صارخ، تم نشره في صحيفة «الشرق» القطرية عام ١٩٩٧، لتجسد هذا الخط بصورة واضحة، تحت عنوان «الشرير هو الخنزير»، وظهرت إسرائيل فيه كخنزير يلبس تاجا وقبعة يهودية تقليدية فوق رأسه، ويرضع الحليب من «بزازة» مكتوب عليها «الولايات المتحدة».

وللأسف لم يكن ممكنا إلغاء مثل هذه الآراء كظواهر سلبية. فقد كانت المشاعر المعادية لإسرائيل ولليهود بارزة وسائدة ومنتشرة للغاية في العالم العربي والإسلامي، بما في ذلك بين سكان قطر. وهناك مثال على ذلك يتمثل في الشعبية الجارفة التي حظي بها الأديب الفرنسي روجيه جارودي، الشيوعي سابقا، والذي غير ديانته إلى الإسلام، في مختلف الدول العربية، بما في ذلك الدول التي توصف بأنها «معتدلة» مثل مصر. فقد أدين جارودي في فرنسا عام ١٩٩٨ بجريمة إنكار المحرقة اليهودية والتحريض على معاداة السامية، بعد أن نشر كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، والذي يصف المحرقة اليهودية بأنها «أسطورة صهيونية».

وفي قطر تم تشكيل لجنة خاصة لتأييد جارودي، وشارك فيها أدباء ومفكرون ومؤرخون وصحفيون، وكان مهمتها إثارة الرأي العام العالمي ضد ما وصفته بـ«الإرهاب الفكري الذي يجري ممارسته ضد المفكر الفرنسي». ولذلك في يناير

١٩٩٨ تم تنظيم مؤتمر لتكريم جارودي وإعلان تأييده، شارك فيه الكثيرون، وأقيم في فندق «شيراتون الدوحة»، في نفس الصالة التي جرى فيها قبل عدة شهور من ذلك المؤتمر الاقتصادي لتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان ذلك بالنسبة لنا كإسرائيليين في قطر، أمرا بالغ الصعوبة أن نرى هذه الجهود الكثيرة التي بذلها قطاع واسع من الشخصيات والمنظمات والمؤسسات القطرية – بما في ذلك أعضاء بهيئة التدريس في جامعة قطر ومركز شباب الدوحة – لتنظيم مؤتمر حاشد مخصص لإعطاء المنصة للتعبير عن أفكار معادية للسامية والإسرائيليين، بل ويحدث ذلك كله في نفس القاعة التي شهدت «مؤتمر الدوحة»، الذي كان يستهدف دفع السلام والتعايش في الشرق الأوسط.

وكان هذا الحدث الاحتفالي بجارودي والذي ذاعت أخباره في كل وسائل الإعلام القطرية، وتم بثه عبر القنوات الفضائية، استغله جارودي ليشعل التحريض بصورة متطرفة ضد إسرائيل ويعرضها كعدو للسلام والمنطقة. وأعرب جارودي عن شكره على هذا التأييد الذي وصله من قطر والذي يشجعه على الاستمرار في «كشف الزيف الصهيوني وأساطيرهم المبالغ فيها»، والتي تستهدف برأيه، «دفع سياسة الغزو والتوسع الصهيوني في الشرق الأوسط، التي تتطلع إلى تحقيق إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات». في هذا المؤتمر اتهم جارودي إسرائيل أيضا بأنها تبذل قصارى جهدها لزرع الخلافات بين الدول العربية واختلاق التوترات بين المسيحيين والمسلمين، وبين السنة والشيعة في المنطقة»، وحذر من سياسة الليكود قد تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة».

وكان من بين أبرز المتحدثين في المؤتمر، والذين أيدوا جارودي طبعا، الدكتور يوسف القرضاوي أهم عالم مسلم سني بالشريعة، والمعروف بمواقفه المتطرفة إزاء

إسرائيل. القرضاوي الذي يقيم منذ سنوات طويلة في قطر، ولكن تمتد صلاحيته وتأثيراته الدينية إلى كل أنحاء العالمين العربي والإسلامي، تعهد بضمان دعم العالم الإسلامي كله إلى جانب جارودي في صراعه مع الصهاينة وأكاذيبهم التي استغلوها لاحتلال الأرض ونفي الشعب الفلسطيني، وركز على الادعاء بأن إسرائيل اختلقت المحرقة اليهودية لإضفاء نوع من العدالة على احتلال الأراضي العربية، وهو الادعاء الذي يشكل حافزا وعاملا رئيسيا في إثبات عدم شرعية قيام إسرائيل. من جانبه توجه جارودي بالشكر على عبارات التأييد والدعم هذه وعلى التبرع المالي البالغ قدره ٥٠ ألف دولار، والذي حصل عليه خلال المؤتمر من قرينة رئيس الإمارات العربية المتحدة كمساعدة له في صراعه ضد الصهيونية».

هذه الصورة الشيطانية التي تم رسمها لإسرائيل لزعزعة أسس شرعية وجودها، كانت العائق الذي لا يمكن تجاهل حجمه، وهي الخط الوطيد الرابط بين إنكار المحرقة اليهودية وموجة العداء لإسرائيل ودفع الأجندة الخاصة بالمنظمات المتطرفة. كما ينبغي أن نضع في الاعتبار أن التحريض المتطرف يشوش أفكار الكثيرين بما في ذلك الشباب الذين لم يبلوروا مواقفهم بعد – ويحمل في طياته دافعا إلى المزيد من التشدد في مشاعر العداء لإسرائيل واليهود لدى الرأي العام.

وعندما نفحص الواقع الراسخ علينا قبل أي شيء أن نمتنع عن رسم لوحة ذات بعد واحد للمجتمع العربي بصفة عامة، والقطري بصفة خاصة. ففي مقابل كل ذلك قابلنا وجوها متنوعة لقطر، فقابلنا أشخاصا كثيرون أبدوا انفتاحا جوهريا على إسرائيل. وسمعنا أكثر من مرة إشادة واضحة بالديمقراطية الإسرائيلية أو انجازات إسرائيل الاقتصادية أو الطبية والعلمية، مع التعبير عن الأمل بأن تتشكل الظروف التي يمكن فيها دفع مبادرات للتعاون المشترك بسهولة أكبر. كما لمسنا

اهتماما حقيقيا باليهودية وأحكامها، بما في ذلك السعي إلى إبراز منهج بديل لأولئك الذين يستغلون الدين لبث التحريض ضد أتباع الديانات الأخرى. وفي أحد الأحاديث مع مسؤول قطري، أراد أن يطلعني على رؤيته التاريخية، والتي تقول إن اليهود نالوا دوما الاحترام والتسامح في الدول الإسلامية، على عكس ما لاقوه في الدول المسيحية، والتي عانى فيها اليهود من الاضطهاد والتهديدات.

وبصفة شخصية، خلال فترة مكوثي في قطر شاهدت دلائل على انفتاح متزايد لجزء من السكان في قطر على الأديان والثقافات الأخرى في بيئة ما زال يسود فيها عدم التسامح الديني. وأنا بصفة خاصة، وبقية أفراد البعثة الإسرائيلية بصفة عامة، لم نواجه أية مشكلة في الحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا الإسرائيلية واليهودية. فعلى سبيل المثال، ورغم أن الجالية اليهودية في الدوحة كانت عبارة عن ٣ عائلات إسرائيلية فقط ممن كانوا يعملون بمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، وسيدة يهودية واحدة جاءت إلى قطر مع زوجها البريطاني الذي يعمل بصناعة النفط، إلا أننا حرصنا على الاحتفال بكل الأعياد اليهودية. وفي عيد الفصح أجرينا ليلة مشتركة للطقوس، وفي عيد المظلات دعونا أيضا أصدقاء غير يهود للجلوس معنا في الخيمة المزركشة التي نصبناها إلى جوار بيتنا. وكانت السعادة أكبر بصفة خاصة في عيد «البوريم» (اليهودي) الذي حضره الجميع متنكرين من أجل الاستماع إلى سفر إيستر (من العهد القديم). وكان الحفاظ على التراث اليهودي مهما جدا لأعضاء البعثة الإسرائيلية، وطبعا للأطفال الذين درسوا في مدارس مع أطفال من كل أنحاء العالم. وكان لذلك شعور خاص عند الاحتفال مع الزملاء في العمل ومع أصدقاء بالأعياد اليهودية في دولة إسلامية في شبه الجزيرة العربية، التي لم يكن بها أي حياة يهودية حتى ذلك الوقت.

ومع ذلك وعلى المستوى العام، لم يكن بالإمكان تجاهل حقيقة أن في العالم العربي والإسلامي جمهور كبير منفتح على الرسائل التي تدعو إلى إقصاء إسرائيل تماما، من حين إلى آخر أيضا كجزء من الصراع الواسع في العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية. وكان استطلاع الرأي الذي أشار إلى المعارضة الواسعة في الرأي العام القطري على إقامة أية علاقات مع إسرائيل، يدل على ذلك بصورة واضحة، ولكن يمكن أن ندرك ذلك أيضا من الشعبية التي تحظى بها التصريحات التي يطلقها زعماء متطرفون بالمنطقة، بما في ذلك أولئك الذين يشجعون العنف والإرهاب. وأحيانا يكون هناك ميل لإرجاع كل المشاكل إلى الصراع الإسرائيلي العربي، والاعتقاد بأنه عندما يتم التوصل إلى حلول لمشاكل التسوية الدائمة عبر المفاوضات -- وعلى رأسها الحدود واللاجئين والقدس -- سوف تحل بقية المشاكل من تلقاء نفسها. ولكن اتضح لنا أن هناك عائقا آخر أكثر عمقا على طريق الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بالمنطقة. وكان الاستنتاج البارز من ذلك هو أنه إلى جانب الجهود السياسية لدفع السلام والتعايش مع الدول العربية، ينبغي استثمار المزيد من الجهود لعرض البديل الإعلامي والثقافي للتحريض المتطرف من أجل تغيير المواقف السلبية المتجذرة في الرأي العام ومن أجل تشجيع مزيد من التسامح تجاه إسرائيل واليهودية.

وفي الفترة التي تلت إقامة مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، وفي الصيف القائظ من عام ١٩٩٦، كان علينا أن نواجه رغبة قطاع كبير من الجمهور في قطع العلاقات نهائيا مع إسرائيل. وفي ذلك السياق، وفي مقابل القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بعد قيام حكومة بنيامين نتنياهو والتي خصصت لإعادة ترتيب الصفوف خلف المواقف الداعية إلى مقاطعة إسرائيل وعزلها، اضطرت القيادة القطرية العليا إلى مواجهة الانتقاد اللاذع أيضا من مواطنيها بسبب إقامة علاقات مع إسرائيل. واستمر هذا النقد طوال فترة إقامتنا في قطر، الأمر الذي جعلها فترة مليئة بالتوتر

المستمر. فمن جانب كان هناك دائما معارضون بشدة لأي نوع من العلاقات الطبيعية مع إسرائيل، ومن جانب آخر كان هناك آخرون يرون هذه العلاقات أمرا إيجابيا، بوسعه أن يساعد في بث الأمل بشأن مستقبل أفضل في الشرق الأوسط. ولم يكن الفريق الأول على استعداد لتحمل رؤية علم إسرائيل وهو يرفرف إلى جانب العلم القطري، بينما كان الفريق الثاني يرى في ذلك أمرا طبيعيا، يرمز إلى القدرة على أن يعيش هذا إلى جانب ذاك في ظل السلام. ولم يتم حسم هذا الجدل حتى يومنا هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يتطلب منا سنوات طويلة أخرى.

الفصل الثامن

المساعي الأولية وخيبة الأمل

في مقابل النقد اللاذع تجاه إسرائيل، الذي كان سائدا في الكثير من المحافل في العالم العربي، برز بشكل خاص تقدير إسرائيلي بأنها تربح في إمارات الخليج العربي بسبب إنجازاتها الاقتصادية. وفي نظر الكثيرين – خاصة في قطاع الأعمال المتنامي في دول الخليج – بدت إسرائيل كدولة ذات قدرة تكنولوجية متقدمة، وتملك صناعة متطورة واقتصادا منفتحا ومزدهرا. ويضاف إلى ذلك الاهتمام الكبير الذي أثارته العلاقات المتشعبة التي تربط بين إسرائيل والقوى الاقتصادية العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

وكان الفضول الذي أثاره الاقتصاد الإسرائيلي في الخليج قد نجح أيضا في بعض الأحيان في الحد قليلا من شدة المعارضة القائمة لدفع العلاقات مع إسرائيل. فعلى سبيل المثال، أكد أناس ممن قابلتهم عدة مرات في مقابلتي الأولى معهم أنهم «قبل أي شيء رجال أعمال ولا يهمهم البعد السياسي للعلاقات مع إسرائيل». ورغم هذا الواقع، إلا أنه كان طبيعيا محاولة العمل أولا على دفع العلاقات مع دول الخليج في المجال الاقتصادي – كما تجسد ذلك بافتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في سلطنة عمان وقطر – على أمل أن يتغير الأمر بمرور الوقت إلى علاقات سياسية ودبلوماسية أيضا. لذلك فان الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين أدت أولا إلى فتح «مكاتب تمثيل تجاري» مع إسرائيل، عندما كان هناك أمل بأن تستخدم العلاقات التجارية والاقتصادية كأساس لتوسيع مجال العلاقات، والسير بحذر حتى يكون بالإمكان مستقبلا فتح سفارات إسرائيلية رسمية في دول الخليج العربي.

وارتكزت المرحلة الأولى من نشأة العلاقات الإسرائيلية مع قطر على صفقة الغاز الطبيعي، التي اكتسبت دفعة إضافية في الشهور التالية لحفل التوقيع، الذي

أقيم خلال انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العاصمة الأردنية عمان، في أكتوبر ١٩٩٥، والذي وقعت فيه إسرائيل على مذكرة تفاهم لشراء الغاز الطبيعي من حقل الشمال الذي يقع في مواجهة شواطئ رأس لفان. وقد استمرت الاتصالات الخاصة بالصفقة في اللقاءات التي أجراها وزيرا خارجية إسرائيل وقطر، ولأن الجانبان أبديا اهتماما كبيرا بتعميق البحث في كل أبعاد الصفقة، أجريت مشاورات مكثفة على مستوى الخبراء.

ووضعت مصالح من الوزن الثقيل على كفتي الميزان، فقد كانت إسرائيل في المراحل الأولى من بحث إمكانية استيراد الغاز الطبيعي بمليارات الدولارات من أجل تنويع مصادر الطاقة لديها، ومن ناحية قطر كان من المفترض أن يكون المشروع أحد المشروعات المهمة في حقل الشمال للغاز في رأس لفان- في الفترة التي اتخذت فيها قطر خطواتها الأولى في مجال تصدير الغاز الطبيعي باعتباره ركيزة لتنمية اقتصادها. وبخلاف ذلك، ومع تكثيف الاتصالات الجادة لتنمية مشروع ضخم ذو أهمية إستراتيجية بين إسرائيل والإمارة النفطية الواقعة في شبه الجزيرة العربية، كانت هناك مصلحة ذات ثقل لا يمكن إغفاله وهو اختراق الأسوار الاقتصادية العالية الموجودة بين إسرائيل والعالم العربي.

ومثل كل مشروع بهذه الضخامة، كان هناك صعود وهبوط في المباحثات بين إسرائيل وقطر. وعاد ترمومتر التفاؤل ليرتفع في أغسطس ١٩٩٦، عندما بدا أن المشروع يتخذ صورة التعاون الثلاثي بين قطر والأردن وإسرائيل. وفي سياق ذلك، نشرت الصحف الإسرائيلية والقطرية أنباء عن احتمال بناء محطة أردنية لتوليد الكهرباء تستخدم الغاز الطبيعي الوارد من قطر، وتنتج منه الكهرباء بقوة ٢٠٠٠ ميجاوات، من بينها ١٥٠٠ ميجاوات كان من المقرر نقلها إلى إسرائيل، بينما

يخصص الباقي للاستهلاك الأردني. بل إن صحيفة «جلوباس» (الاقتصادية الإسرائيلية) تحدثت عن أن رجل أعمال لبناني ومسؤولة رفيعة المستوى من شركة «إنرون» الأمريكية تقابلا مع وزير البنية التحتية الإسرائيلي الجديد أريل شارون، وبحثا معه مشروع إقامة محطة توليد الكهرباء في جنوب العقبة باستثمار يبلغ ٢ مليار دولار. وذكرت الصحيفة أن التجمع «الكونسترويوم» الذي سيتشكل من أجل المشروع سوف يضم شركة فرعية من شركة ABB الضخمة متعددة الجنسيات، وبنك الاستثمار الأوروبي، وشركة كهرباء أمريكية. ونقل الخبر عن الوزير أريل شارون تأكيده على صحة أنباء المباحثات، وقال إن إقامة محطة لتوليد الكهرباء في العقبة سوف تكون أول مكسب اقتصادي تحققه الأردن عقب التوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل.

وشهدت تلك الأيام تحولات سياسية في أعقاب قرار القمة العربية، بمعارضة ورفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بكل قوة، بعد صعود حكومة نتنياهو إلى السلطة. ومع ذلك توقع القطريون أن تستمر الحكومة الإسرائيلية الجديدة في دفع المبادرة المشتركة الخاصة بالغاز الطبيعي. وكان متخذو القرارات في قطر يعتبرون المبادرة أساسا مهما لمواصلة تنمية العلاقات مع إسرائيل، ويكمن في ذلك حث التعاون الإقليمي على نطاق أوسع، عن طريق مشاركة الأردن في المشروع. وفي ذلك الوقت تعززت التوقعات، المرتبطة باستمرار بحث المشروع، عقب إعلان مصادر رفيعة المستوى في وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، بعد وقت قصير من تبدل السلطة في إسرائيل، بأن الاهتمام الإسرائيلي باستمرار المباحثات حول مشروع الغاز ما زال قائما.

وعلى هذه الخلفية، في نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٦، عندما وصل إلى قطر أنباء أولية

عن أن إسرائيل ألغت مذكرة التفاهم الخاصة بشراء الغاز الطبيعي من قطر – والتي تم التوقيع عليها في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان قبل ذلك بنحو عام – استقبل المسؤولون القطريون الخبر بمزيج من الدهشة وخيبة الأمل الكبيرة. ونشرت صحيفة «هآرتس» (اليومية الإسرائيلية) أيضا بعد عدة أيام من ذلك، خبرا بعنوان «قطر غاضبة من إلغاء التعهد الإسرائيلي بشراء الغاز الطبيعي»، وأشارت إلى أن الإمارة الخليجية حذرت من تضرر علاقاتها مع إسرائيل. وبصفة خاصة شعر القطريون بالقلق إزاء شائعة قالت: إن إسرائيل ألغت مذكرة التفاهم بسبب تشككها في التزام قطر بدفع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

وجاء الرد القطري في هذا السياق نابعا من القلق إزاء المس بمصلحة اقتصادية مركزية بسبب إلغاء مشروع الغاز الطبيعي مع إسرائيل. ولكن، وبعيدا عن كل الآراء الاقتصادية، كان لدى قطر خوف حقيقي من المس بصورتها وكرامتها أمام العالم. فبعد أن أصرت قطر على دفع مشروع الغاز الطبيعي مع إسرائيل، ورغم تعرضها لضغوط كثيفة من جانب دول عربية وإسلامية – على رأسها جارتها الكبرى المملكة العربية السعودية – كان الخبر بأن إسرائيل هي التي قررت الانسحاب من المشروع يمثل ضربة قاسية لمكانة قطر. وبصفة خاصة كانت الأوضاع تشير إلى أن قطر وجدت نفسها مكشوفة تماما أمام ضغوط وانتقادات من الداخل والخارج على حد سواء، أكثر من بقية الدول العربية التي اتخذت خطوات تطبيعية مع إسرائيل. وكان ذلك بسبب التركيبة السكانية التي يشكل أغلبها التيار السني الوهابي المحافظ، وبسبب موقع قطر الجغرافي الاستراتيجي في قلب الخليج العربي. ولذلك فسر القطريون تغير موقف إسرائيل بأنه تعبير عن عدم التقدير

الكافي لجهود قطر السياسية. وأعرب مسؤول قطري رفيع المستوى، كان مشاركا في الاتصالات الجارية مع إسرائيل، عن هذه المشاعر عندما قال لي: «إذا كانت هناك شكوك في إسرائيل إزاء مدى التزام قطر، بعد كل ما فعلته، وبعد الإنتقادات الكثيرة التي تلقتها بسبب علاقاتها مع إسرائيل – بما في ذلك انتقاد شخصي لاذع موجه للأمير ووزير خارجيته- فإن ذلك قد يؤثر على استمرار دفع العلاقات بين الدولتين».

وفي قطر لا ينزلون من ارتفاعات كبيرة، ولكن عندما ينزل المطر، سرعان ما يتحول في أحيان كثيرة إلى سيل، وهذا ما حدث بشكل مجازي، فبعد أيام قليلة فقط من سقوط القطرات الأولى الناتجة عن خيبة الأمل القطرية من نبأ إلغاء وزارة البنية التحتية الإسرائيلية مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع الغاز الطبيعي، حدث فيضان في كل المنطقة، بعد اتخاذ حكومة إسرائيل قرارا بفتح نفق أسفل الحائط الغربي في المدينة القديمة بالقدس، أمام السائحين، في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦. وكانت المصادمات العنيفة التي وقعت عقب افتتاح النفق – والتي لقي فيها عشرات الإسرائيليين والفلسطينيين مصرعهم – قد غيرت برنامج العلاقات مع قطر دفعة واحدة، وتراجع ملف صفقة الغاز الطبيعي إلى المقعد الخلفي، بينما تصدر المشهد الأحداث التراجيدية التي وقعت في المواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكانت أولى الإشارات التي تشي بالتطورات التالية، خبر بثته وكالة الأنباء القطرية، التي أشارت إلى أن أمير قطر الشيخ حمد آل خليفة آل ثاني، أجرى اتصالا هاتفيا مع (رئيس السلطة الفلسطينية) ياسر عرفات لبحث آخر التطورات، وأعرب له عن إدانته لافتتاح إسرائيل النفق أسفل الحائط الغربي، والذي اعتبره خطوة سافرة وتحديا لمشاعر المسلمين، على حد قوله. وفي ٢٧ سبتمبر، بعد ٣ أيام من أعمال

الشغب والقتال بين إسرائيل والفلسطينيين، بثت وكالة الأنباء القطرية خبرا آخر، يشار فيه إلى إلغاء قطر لقاءا بين وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، ووزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي، كان مقررا عقده في الاجتماع السنوي لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك، احتجاجا على إجراءات إسرائيل في القدس. واستعرض الخبر بتوسع تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، الذي أعرب عن أن تنديد قطر الشديد للأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية، والإجراء الإسرائيلي غير المسؤول»، وورد في السياق أن «هذه الخطوة تهدد بزعزعة السلام في الشرق الأوسط».

كل هذه الأخبار التي نشرت بشكل بارز في صدر الصفحات الأولى لكل الصحف اليومية في قطر، تبين الطريقة التي بدت بها أحداث افتتاح نفق حائط المبكى (البراق) في العالمين العربي والإسلامي، وكانت وجهة النظر السائدة تقول: إن الأحداث ألحقت ضررا مضاعفا، الأول على المستوى السياسي، والثاني على مستوى المشاعر الدينية. فمن الناحية السياسية بدت الإجراءات الإسرائيلية كمحاولة للأضرار بعملية السلام، ومنع استمرار تنفيذ اتفاقيات أوسلو ومنع الوصول إلى مفاوضات الحل الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن ناحية المشاعر الدينية بدا افتتاح النفق كمس وانتهاك لقدسية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وتم التعبير عن ذلك بشكل واضح أيضا في المقالات المنشورة بالصفحات الدينية في مختلف الصحف، والتي دعت إلى معاقبة إسرائيل.

وكان الأمر الباعث على القلق بصفة خاصة انه في قطر – مثل بقية الدول العربية – تم استغلال الأحداث التي اندلعت في القدس لشن حملة جديدة من التحريض من جانب عناصر متطرفة معادية للإسرائيليين ولليهود. واتخذ الداعية يوسف

القرضاوي لهجة معادية وتحريضية بصفة خاصة، على خلفية أخبار قاسية أخرى نشرتها الصحف، وكنا قد أشرنا إلى القرضاوي في الفصل السابق بسبب تأييده للفرنسي روجيه جارودي الذي ينكر المحرقة اليهودية. وفي خطبة يوم الجمعة بمسجد في الدوحة، عقب وقوع هذه الأحداث في القدس دعا الشيخ يوسف القرضاوي، الذي انتقل إلى الإقامة في قطر بعد نفيه من مصر بسبب علاقاته مع الإخوان المسلمين، دعا القرضاوي الدول الإسلامية إلى الاتحاد ضد إسرائيل من أجل إنقاذ ثالث الحرمين، وثالث الأماكن الإسلامية المقدسة في الإسلام، أي المسجد الأقصى، ومن أجل إنقاذ الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وأضاف أن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة، ودعا السلطة الفلسطينية إلى عدم منع اندلاع الانتفاضة. وحظيت هذه الكلمات بتغطيات واسعة ووجدت آذانا مصغية ومنصتة تماما، خاصة في دوائر المسلمين الورعين في قطر.

إسرائيل من جانبها حاولت توفير كل التبريرات الممكنة لمواجهة الاتهامات الخطيرة التي ألقيت عليها في العالم العربي. وأكدت أن افتتاح النفق هو مشروع سياحي، وأشارت إلى التزامها بعملية السلام ومحاولات إحياء المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال عقد لقاءات على مستويات رفيعة. ولكن كل هذه التوضيحات الإسرائيلية سقطت في أغلبها على آذان صماء، فلم تجد من يسمعها، الأمر الذي زاد من الإحساس السائد في إسرائيل، بأنه هناك محاولة لاستغلال الأحداث والوضع الحساس الذي نشأ في أعقابها من أجل إشعال وممارسة الضغوط الإقليمية والدولية عليها.

وزادت حدة الاستقطاب بين الجانبين بشدة. وأمام تزايد الانتقادات العربية تبين لإسرائيل أن التطورات التي نشأت عقب افتتاح النفق أسفل الحائط الغربي تم

استغلالها لزيادة حلقة إضافية إلى سلسلة الضغوط التي بدأت فور تشكيل حكومة نتنياهو. وكانت بداية هذه السلسلة في القمة الطارئة للزعماء والقادة العرب، التي عقدت في القاهرة بعد ظهور نتائج الانتخابات ودعت إلى تجميد العلاقات مع إسرائيل. وتواصل الأمر عبر تزايد التوتر على الحدود الشمالية والتحريض المتزايد في وسائل الإعلام العربية ضد إسرائيل ورئيس وزرائها. وعلى هذه الخلفية تحولت التهديدات الخاصة بإلحاق الضرر بمسيرة التطبيع بين إسرائيل والدول العربية في الخليج العربي وشمال أفريقيا مركبا مركزيا في منظومة الضغوط العربية على إسرائيل.

وفي أعقاب هذه التطورات بدا أن قطر تسعى إلى توجيه دفة سياستها لتعود إلى الإجماع العربي، وسعت قبل أي شيء إلى تسوية الخلافات مع جيرانها القريبين منها في شبه الجزيرة العربية. وكان أكثر الردود القطرية شدة عقب افتتاح النفق أسفل الحائط الغربي، هو ما جاء عقب إعلان وزير الخارجية القطري عن إعادة فحص العلاقات مع إسرائيل من جديد، وكان الأمر واضحا من خلال تلك الإشارة، ولكن كانت هناك ثمة مؤشرات أخرى على ذلك.

وكان أحد هذه المؤشرات في تلك الأيام هو استئناف الجهود المبذولة لحل الخلاف الإقليمي المتواصل بين قطر والبحرين حول السيادة على جزيرة حوار، التي تقع في مياه الخليج، على بعد أمتار قليلة من سواحل قطر، وكان البريطانيون قد نقلوها إلى السيادة البحرينية عام ١٩٣٩، ولكن القطريين ادعوا أنه لم تكن للبريطانيين صلاحية لفعل ذلك. وفي سبتمبر ١٩٩٦ جرت محاولة مهمة للتوصل إلى تسوية عن طريق تدخل العاهل الأردني الملك حسين، الذي أجرى زيارة خاصة لكل من قطر والبحرين، وتلاها الإعلان عن موافقة الدولتين على بحث الموضوع

أمام المحكمة الدولية في هاج. ويضاف إلى ذلك أن الروح الجديدة التي سادت أروقة وزارة الخارجية القطرية وضعت لنفسها هدفا مركزيا يتمثل في تأمين وضمان نجاح قمة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تقرر انعقادها في قطر، في شهر ديسمبر من نفس العام. ومن أجل ضمان نجاح هذا اللقاء المهم والثمين، ومن أجل مواجهة تهديدات البحرين والمملكة العربية السعودية بعدم حضور القمة، بذلت قطر قصارى جهدها للتصالح مع جيرانها، وأبدت استعدادا كبيرا لإبداء المرونة في مواقفها – بما في ذلك ما يتعلق بقضية النزاع الإقليمي مع البحرين. وفي هذا السياق، ومن أجل منع تنفيذ تهديدات مقاطعة القمة من جانب شقيقة قطر في الخليج، كان ينبغي تخفيف خلافات الرأي في ملفات أخرى أيضا، يمكن أن تلقي بظلالها على أجواء قمة القادة الخليجيين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتقد متخذو القرار في قطر أن عليهم أيضا تبريد علاقاتهم مع إسرائيل، وهي العلاقات التي نشأت أساسا بالتناقض التام مع موقف المملكة العربية السعودية.

بعد أشهر قليلة من انقلاب الحكم في إسرائيل، واستلام الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو لمهام عملها، اكتملت خيبة الأمل السريعة من التوقعات الكبيرة التي تعلقت بعلاقات قطر مع إسرائيل. وفي كوكتيل شرق أوسطي نموذجي اختلطت وتعقدت كل الأمور بنهاية ١٩٩٦، بداية من عرقلة صفقة الغاز بين قطر وإسرائيل، التحريض الديني في أعقاب أحداث فتح النفق أسفل الحائط الغربي – والتي أثارت غضب الجميع في العالمين العربي والإسلامي – ومصلحة قطر الدبلوماسية العليا في العودة إلى الإجماع العربي باتجاه انعقاد قمة قادة دول الخليج العربي في الدوحة. وجاء تدهور العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والتحريض الديني المتطرف، والأفكار الاقتصادية والمصالح المرتبطة بالميدان

الدبلوماسي الإقليمي، ليشكل ورطة ومأزقا كانت نتيجتها النهائية هي التغيير من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين في السياسة القطرية إزاء العلاقات مع إسرائيل.

إلغاء صفقة الغاز الطبيعي بين إسرائيل وقطر

أزمة الثقة العميقة التي نشأت عقب أحداث نفق الحائط الغربي، وسعي قطر مجددا لتسوية صفوفها مع جيرانها في الخليج العربي، والعالم العربي بصفة عامة، تحولت إلى جزء من الواقع الذي اضطررنا لمواجهته، أنا وباقي أعضاء مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في قطر. وفي ظل هذا الوضع كان الخيار الوحيد هو العودة إلى البناء، حجرا فوق حجر، في الميادين الأساسية التي تأسست عليها العلاقات مع قطر في بدايتها، والتركيز على الالتزام حرفيا وعمليا بتفويض الممثلية الإسرائيلية، وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال زيارة رئيس الوزراء آنذاك شمعون بيريز إلى الدوحة. وهذا وفقا لما كنا نأمله، من أجل بلورة مصالح مشتركة، أصبحت متينة بشكل كاف، يمكن على إثرها إدخال منظومة العلاقات بين الدولتين إلى حالة الاستقرار، وضمان استقرارها حتى في فترات التوتر، عندما كانت قطر واقعة تحت وطأة الضغوط التي كانت تستهدف إقناعها بقطع علاقاتها مع إسرائيل.

استثمرنا الكثير من جهودنا في تلك الفترة لمعاودة محاولة دفع العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل وقطر – من خلال تشجيع وفود الصناعيين، وعقد لقاءات مع رجال أعمال قطريين، وكذلك عن طريق التمهيد لعقد اتفاقيات في مجالات التجارة وحماية الاستثمارات. وحظي كل ذلك بدفعة كبيرة عندما انعقدت بالقاهرة القمة الاقتصادية الثالثة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في أكتوبر ١٩٩٦، رغم البيانات والتصريحات العربية المعادية والمهاجمة لإسرائيل في أعقاب تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو وأحداث نفق الحائط الغربي. فقد شاركت قطر في

هذه القمة بوفد كبير جدا، وكان ذلك فرصة طيبة أخرى لعقد اللقاءات بين وزراء إسرائيليين وقطريين ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من كلا الدولتين، تم خلالها بحث القضايا السياسية المثارة على الساحة، بالإضافة إلى أفكار لتنمية العلاقات التجارية والمشروعات الصناعية المشتركة.

كان الطموح في هذه المرحلة ما زال كبيرا، وأدى إلى اهتمام رجال أعمال وممثلي شركات من إسرائيل وقطر على حد سواء، بما ينطوي عليه ذلك من إقامة علاقات. وشعر رجال أعمال قطريون بحرية اكبر من المسؤولين الحكوميين بشان إقامة علاقات مع شركات إسرائيلية. وكان اهتمامهم الأساسي منصبا على مجالات الكمبيوتر والاتصالات، وكذلك بالتكنولوجيا في مجالات الطاقة وتحلية المياه والخدمات الطبية. فقد كانت إمكانيات وقدرات إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتقدمة معروفة جيدا في إمارات الخليج النفطية، التي أضحت جهات استهلاكية مهمة في أعقاب نموها الاقتصادي السريع في السنوات الأخيرة والثراء الكبير الذي أصابها. وكان المثال البارز على ذلك في مجال الاتصالات الذي سعت دول الخليج إلى الحصول على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، بما في ذلك المنتجات الإسرائيلية التي تم تسويقها لشركات الاتصالات في قطر ودول أخرى بالمنطقة.

ولكن العلاقات الاقتصادية الناشئة بين قطر وإسرائيل تلقت ضربة قاسية في أعقاب إلغاء مشروع الغاز الطبيعي. حقا إنه حتى عقب إعلان الخبر في سبتمبر ١٩٩٦ عن قرار إسرائيل إلغاء «مذكرة التفاهم» الخاصة بشراء الغاز من قطر، أصدر وزير البنية التحتية أريل شارون تعليمات بمواصلة بحث السعر المتوقع للغاز وإمكانية دفع التعاون الثلاثي بين قطر والأردن وإسرائيل في المشروع. ولكن سرعان ما انتهى الأمر في وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، وفي فبراير ١٩٩٧ تم

الإعلان رسميا عن أن إسرائيل قررت بشكل نهائي إلغاء نيتها شراء الغاز الطبيعي من قطر. وتم تبرير القرار، بالأنباء التي نشرتها الصحف، هو أن «حكومة إسرائيل قررت أن من الأفضل شراء الغاز الطبيعي من مصادر أخرى».

هذا المشروع متعدد الأبعاد لإمداد الغاز الطبيعي إلى إسرائيل من إمارة تقع بالخليج العربي، الذي كان بوسعه أن يشكل قاعدة طويلة المدى للتعاون الاقتصادي بين الدولتين، وصل إلى نهاية طريقه فجأة. ووجهت إسرائيل جهودها إلى مشروعات بديلة في مجال الغاز الطبيعي. فإلى جانب الاعتماد على احتياطيات الغاز الإسرائيلية التي تم اكتشافها أمام شواطئ أسدود وعسقلان، والمفاوضات الإشكالية حول مشروع شراء الغاز الطبيعي من الحقل الموجود أمام شواطئ غزة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وشركة «بريتيش جاز»، فإن عملية البحث الإسرائيلية عن موردين محتملين قادت إسرائيل إلى شواطئ أخرى تمام، فقد قادت أولا وقبل أي شيء إلى شراء الغاز الطبيعي من مصر. وبعد مفاوضات مع المصريين، استمرت سنوات طويلة، قام وزير البنية التحتية بنيامين بن إليعازر ووزير البترول المصري سامح فهمي بالتوقيع في يونيو ٢٠٠٥ على اتفاق يستمر ١٥ عاما لاستيراد ١,٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كل عام من مصر إلى إسرائيل، عن طريق أنبوب يمتد من العريش إلى عسقلان.

وكانت لهذه العلاقات في مجال الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل تداعيات سياسية واقتصادية على العلاقات مع قطر. فقد بدأت الاتصالات الخاصة بصفقة الغاز الطبيعي مع مصر على أرض الواقع في منتصف التسعينات، وهي نفس الفترة التي بدأت فيها الاتصالات لدفع مشروع الغاز الطبيعي مع قطر. ولم تنظر قطر بعين الارتياح إلى المفاوضات الموازية الجارية مع مصر، بل وأعرب عدد من المسؤولين

القطريين عن شعورهم بأن المحادثات التي تجريها إسرائيل مع قطر تستهدف فقط الضغط على مصر لدفع مفاوضات بناء أنبوب الغاز بين الدولتين. يضاف على ذلك ما كان سائدا في الخلفية من توتر دام سنوات طويلة بين القيادتين القطرية والمصرية، ووصل إلى ذروته، كما سنشرح لاحقا، في أعقاب زعم قطر أن مصر كانت متورطة في محاولة للانقلاب على الحكم ضد أمير قطر في سنة ١٩٩٦.

وبعد انتهاء صفحة الغاز الطبيعي مع إسرائيل، وجهت قطر كل جهودها للبحث عن أسواق بديلة لاحتياطيات الغاز الضخمة الموجودة لديها، مع الاستمرار في نفس الوقت في تطوير «حقل الشمال». وفي هذا الإطار، ومع توالي عدد من الأحداث المهمة، بعد أيام فقط من نشر الصحف أنباء قرار إسرائيل بإلغاء مشروع الغاز الطبيعي بين قطر وإسرائيل، وقع حدث كان بمثابة علامة فارقة على طريق قطر إلى السوق العالمي للغاز الطبيعي. فبعد أكثر من ١٠ سنوات من التخطيط، و٥ سنوات من البناء، واستثمار أكثر من ١,٥ مليار دولار، قام الأمير القطري، في ٢٤ فبراير ١٩٩٧ بتدشين أول مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في رأس لفان والمحطة البحرية المخصصة لضخ الغاز ونقله إلى الحاويات الضخمة، التي ستنقله بدورها إلى أهدافها الرئيسية في اليابان وجنوب كوريا. وكان الإحساس السائد في الأجواء المحيطة بهذا الحدث يشي بأن قطر طوت صفحة مهمة من تاريخها ودخلت إلى عهد جديد في مسيرة تنمية اقتصاد الدولة.

التنمية الضخمة والسريعة لمصنع الغاز الطبيعي في رأس لفان، والذي يقع على بعد ساعة في طريق صحراوي من العاصمة الدوحة، أدت إلى تنفيذ الانقلاب المدهش الذي بدأ في قطر خلال تلك الفترة القصيرة. وفي المكان الذي لم يكن ممكنا منذ سنوات قليلة العثور فيه إلا على صياد شارد أو جمل ضل طريقه، نشأت فجأة

مبان مترامية الأطراف وميناء صناعي على أحدث مستوى. والى جانب ذلك أقيمت مدينة صناعية جديدة، على مساحة عامة تبلغ نحو ٩٠ كيلومتر مربع، يعمل بها عشرات الآلاف من العمال، الذين كان أغلبهم من العمال الأجانب، خاصة من الهند وباكستان، والذين يمكن تمييزهم من ملابسهم الزرقاء. وكان هذا احد مصانع تصدير الغاز المهمة في العالم، وكان مشروعا طموحا بكل المقاييس.

في السنوات العشر التي مرت منذ ذلك الوقت، وبفضل الإصرار والعزيمة، تمكنت قطر من اجتياز كل العقبات وتحولت إلى اكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم. وفي عام ٢٠٠٦ قامت بتصدير ٣١ مليار متر مكعب من الغاز المسال. وفي تلك السنوات واصلت تنمية علاقاتها مع كبار مستهلكي الغاز الطبيعي الذي تنتجه، في اليابان وكوريا الجنوبية، واستمرت في البحث عن زبائن جدد لها في الهند وتركيا وأوروبا. وبفضل هذه الجهود أثبتت قطر قدرتها على إقامة علاقات وطيدة مع أكبر القوى الاقتصادية العظمى في العالم. فنجحت في جذب استثمارات دولية هائلة من أكبر بيوت الاستثمار على مستوى العالم وعقدت صفقات مشتركة مع الكيانات الاقتصادية الضخمة متعددة الجنسيات في مجال الطاقة – وعلى رأسها شركة «اكسون موبيل الأمريكية، التي كانت أكبر مستثمر في الدولة الخليجية. وكان هذا النجاح الهائل في مجال الغاز الطبيعي، بلا شك، بمثابة أهم علامة اقتصادية فارقة في تاريخ الإمارة منذ بدء استخراج النفط منتصف القرن العشرين، ومن المتوقع أن تظل هي القوة الدافعة الرئيسية لنمو الاقتصاد القطر لسنوات طويلة قادمة.

ومن وجهة نظر إسرائيلية، وعلى ضوء تحقيق أكثر أحلام قطر تفاؤلا في مجال الغاز الطبيعي، كان من الصعب عدم الاندهاش من الظروف التي أدت إلى وأد

مشروع الغاز بين إسرائيل وقطر. واكتسب الأمر أهمية خاصة لأنه بعد أكثر من ١٠ سنوات، ما زالت إسرائيل في المراحل الأولى لإنشاء جزء من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز الطبيعي، الذي يعد مصدر الطاقة الصديقة جدا للبيئة. وحتى بعد توقيع اتفاق الغاز مع مصر، وزارة البنية التحتية الإسرائيلية واصلت إجراء اتصالاتها مع موردي الغاز في دول مختلفة، من بينها روسيا، لبحث إمكانية استيراد الغاز الطبيعي عن طريق ناقلات من المحطة الموجودة في «جيهان» على شواطئ تركيا. وكانت الخبرة التي اكتسبتها قطر في هذا المجال، كافية لاستنباط دروس من أجل المستقبل.

وبنظرة واقعية، ربما كان مشروع الغاز مع قطر سابقا لأوانه. ففي وقت كتابة هذه السطور ما زالت هناك علامات استفهام مهمة بشأن هيكل سوق الغاز الطبيعي الإسرائيلي يشهد أكثر من أي شيء آخر على عدم نضج الاتصالات التي جرت في نوفمبر ١٩٩٥ في العاصمة الأردنية عمان، عندما التوقيع على «مذكرة التفاهم» لشراء الغاز الطبيعي من قطر. وكان غياب الاستعداد الكافي من جانب العناصر المتخصصة في إسرائيل، بلا شك، هو اكبر عقبة أمام المشروع منذ اللحظة التي ولد فيها.

وهناك علامة استفهام أخرى تحيط بمحاولة الاندهاش من المصير المحتمل للمشروع، لأن شركة «إنرون» الأمريكية، التي بدا توقيعها على «مذكرة التفاهم» بشان المشروع آنذاك خطوة مهمة على طريق تثبيت مكانتها كلاعب عالمي في دائرة ضيقة جدا تضم شركات رائدة في مجال الغاز الطبيعي، أفلست في عام ٢٠٠١. وبالطبع لا يمكن معرفة مصير المشروع حينذاك لو كانت إسرائيل وقطر واصلت التزامها بالمشروع. وفي كل الحالات عند النظر إلى الوراء، من الصعب تجاهل توالي

هذه الأحداث المهمة التي أدت إلى أن الشركة الأمريكية، التي كان من المفترض أن تقود واحدا من أكبر وأول المشروعات في مجال الطاقة بين إسرائيل وإمارة عربية، تنهار بشكل درامي بعد سنوات قليلة من إلغاء المشروع.

ومع ذلك من الواضح أن قرار إلغاء «مذكرة التفاهم» لشراء الغاز من قطر تم اتخاذه على المستوى الحكومي في إسرائيل – واتخذه أريل شارون وزير البنية التحتية قبل الجميع – قبل وقت كبير مما كان باستطاعة أي احد في العالم أن يخمن مصير شركة «إنرون». يضاف إلى ذلك انه خلال المناقشات التي جرت حول مشروع الغاز بين إسرائيل وقطر بدا واضحا حرص ودعم الإدارة الأمريكية له. وإزاء هذه الحقيقة، إذا كان من المستحيل الجزم بثقة تامة، يمكن الافتراض بأنه من المحتمل جدا أن المسؤولين المشاركين في الموضوع كانوا يبذلون قصارى جهدهم، بما في ذلك عن طريق توفير ضمانات حكومية لضمان استكمال المشروع وتأمين توريد الغاز من قطر، وإلا ما كان توقيع الاتفاق ليتم. لذلك كان من بين الأفكار التي كان ينبغي وضعها أمام متخذي القرار في ذلك الوقت، سواء من السياسيين، المسؤولين عن علاقات إسرائيل الدولية، والاستراتيجيين المسؤولين عن ضمان حصول إسرائيل على الطاقة، كنتيجة لصفقة الغاز.

وبناء على ذلك، وانطلاقا من وقوع الجزم في النهاية من أفكار التنافس بين مشروعات متنافسة، كان إلغاء «مذكرة التفاهم» الخاصة بصفقة الغاز مع قطر، في تقديري، تضييعا لفرصة مهمة، لا يبدو واضحا متى ستتكرر أو تسنح مرة ثانية. فقبل أي شيء، ضاعت إمكانية تأمين قاعدة اقتصادية وسياسية أيضا لعلاقات بين إسرائيل وقطر، والتي كانت ستنمو بفضل المشروع المشترك في مجال الغاز الطبيعي. وكان ذلك في فترة كانت فيها قطر ما تزال في حاجة للشراكة مع إسرائيل، بسبب

احتياجها لتنمية علاقات مع شركات متعددة الجنسيات وأمريكية، وبسبب حاجتها للعثور على أسواق للغاز المستخرج من «حقل الشمال»، وفتح الباب أمام تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وبخلاف ذلك فان صفقة بهذا الحجم الضخم كان بوسعها أن تساهم بالكثير في منظومة العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي في مجالات مختلفة، بل وحتى في إطار تنمية التعاون الإقليمي. كما أن تنفيذ الاحتمال الذي تم بحثه لاستيراد الغاز القطري عن طريق محطة بحرية خاصة في ميناء العقبة الأردني، والتي كان من المفترض أن تنشأ إلى جانبها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومعمل لتحلية مياه البحر، كان من الممكن أن يجعل ذلك المشروع في غاية الأهمية، باستثمارات تقدر بمئات الملايين مكن الدولارات وبمشاركة مستثمرين وشركات من داخل المنطقة وخارجها. فمشروع إسرائيلي أردني قطري من هذا النوع، وبدعم أمريكي، كان سيساهم كثيرا في وضع أسس لمصالح مشتركة بين الدول في مجال الطاقة، مع استمرار تقدم التطبيع في الشرق الأوسط وتغيير صورة المنطقة أمام العالم.

ومن وجهة نظري، لا يوجد أي شك في أن الشراكة التي كانت ستنشأ آنذاك كانت ستلعب دورا كبيرا ومهما في استقرار وازدهار المنطقة في السنوات اللاحقة، عندما كانت عملية السلام ستواجه عراقيل وعقبات كبيرة، فقد أثرت الأجواء السياسية بشكل سلبي على إمكانية استمرار ودفع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعالم العربي. وربما كان تنفيذ مشروع الطاقة مترامي الأبعاد بين إسرائيل وإمارة عربية في قلب الخليج العربي، ربما كان بوسعه، لمرة واحدة وللأبد، أن يمثل اختبارا حقيقيا للجهود المبذولة لدفع التعاون الإقليمي منذ سنوات التسعينات من القرن الماضي، وبناء عليه كان بوسع المصالح الاقتصادية أن تساهم في خلق واقع سياسي جديد في الشرق الأوسط.

الاقتصاد والدبلوماسية

كان إلغاء صفقة الغاز الطبيعي واستمرار التوتر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى تجميد تام تقريبا في الاتصالات بين إسرائيل وقطر، من أبرز العوامل التي زادت بدرجة كبيرة من صعوبة جهودنا لدفع منظومة العلاقات «الطازجة» بين الدولتين. وفي هذا الواقع بحثنا بكل جد عن أية إشارة أو علامة تدل على اهتمام قطر باستمرار علاقاتها مع إسرائيل.

حظينا بتشجيع كبير من خطاب وصل في نوفمبر ١٩٩٦ إلى مكاتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة من رئيس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني، يتضمن دعوة لإسرائيل كي تشارك في معرض Milipol Qatar الدولي لوسائل الأمن الداخلي والتامين ومعدات الشرطة. وهذا المعرض هو النسخة الشرق أوسطية لمعرض Milipol Paris، الذي يعد أبرز معرض في العالم بمجال التأمين والشرطة، وأقيم في سنة ١٩٩٦ للمرة الأولى في قطر. كانت هذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها إسرائيل دعوة رسمية للمشاركة في معرض تجاري يقام في دولة بالخليج العربي. واكتسب ذلك أهمية خاصة أنه من بين عشرات الدول التي تمت دعوتها للمشاركة في المعرض، إلى جانب إسرائيل، كان هناك حضور واسع وكبير لدول عربية وإسلامية، ومن بينها المملكة العربية السعودية والكويت ولبنان وسلطنة عمان وحتى إيران التي أقامت جناحا كبيرا لها كتبت عليه اسم «وزارة الدفاع الإيرانية». وتأكدت أهمية المعرض عندما شاهد الحضور في مركز المعارض القطرية أعلام إسرائيل ترفرف إلى جانب إعلام الكثير من دول المنطقة التي امتنعت عن إقامة أية علاقات رسمية معها.

بالنسبة لقطر، كان ذلك فرصة إضافية لاكتساب أصداء دولية لسياستها وإن

تثبت للعالم أن الإمارة مؤمنة بطريقها الذي يستهدف شق طريق في الجدران والأسوار التقليدية والمتفق عليها في العالم العربي، أيضا عن طريق إقامة العلاقات مع إسرائيل. فضلا عن ذلك، فان مشاركة إسرائيل في معرض مستلزمات الأمن، التي يعرف كل العالم قدراتها فيه، لفتت انتباه الكثيرين إلى قطر وللمعرض نفسه، الذي عرضت فيه وسائل اتصالات متقدمة، ومعامل للتشخيص الجنائي، وأجهزة رادار، وكاميرات مراقبة، وأجهزة اكتشاف المواد المتفجرة، وبطاقات هوية ذكية. وبالنسبة لإسرائيل، كان إقامة جناح في معرض Milipol Qatar، تم فيه عرض معدات ومنتجات خاصة أثارت انتباه الكثيرين من الزوار – مثل أجهزة المحاكاة المحوسبة وملابس مضادة للنيران – كان بمثابة فرصة استثنائية لتكوين علاقات بين شركات إسرائيلية وشركات من الخليج العربي. وأعادت وسائل الإعلام إنعاش هذه الفرصة عندما سلطت الأضواء على خصوصية وتميز الحضور الإسرائيلي في معرض يقام في قلب الخليج العربي، كتعبير عن العلاقات التجارية التي نشأت حديثا بين قطر وإسرائيل، فضلا عن الاهتمام الكبير بالتعاون مع شركات إسرائيلية تتصدر مجال التقدم التكنولوجي.

وكان لهذه الدعوة الرسمية أهمية سياسية أكبر بكثير، لأن حرص قطر على مشاركة إسرائيل في المعرض أكدت أن إعلان قطر عن تجميد العلاقات معها – في أعقاب تعرض لضغوط كبيرة من جانب الجامعة العربية بعد تشكيل حكومة نتنياهو – لا يعني قطعا نهائيا لهذه العلاقات. وتأكد ذلك في المؤتمر الصحفي الذي أقامه وزير الخارجية القطري قبل أيام قليلة من افتتاح المعرض، عندما سئل عن تفسيره لمشاركة إسرائيل، فأجاب قائلا: «قطر لم تتراجع عن موقفها الذي كان قبل إقامة العلاقات مع إسرائيل، ولكنها فقط جمدت أي تطوير إضافي لهذه العلاقات، كتعبير عن عدم رضاها عن موقف حكومة

إسرائيل إزاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل». ونحن كممثلين لدولة إسرائيل في قطر، اكتسبنا التشجيع من ذلك خاصة عندما أضاف الوزير قائلا: إن «قطر ملتزمة بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ووجود مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة، باعتباره جزءا من اتفاق تم التوقيع عليه مع إسرائيل».

وجاءت مشاركة إسرائيل الناجحة في معرض Milipol Qatar عام ١٩٩٦ ليفتح الباب أمام مشاركة إسرائيل في معارض ومؤتمرات أخرى، كما ساعدت كثيرا في تأسيس أنشطة ونسج علاقات لمكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة. واستمر هذا الجهد لدفع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين طوال الوقت، وكلما مر الوقت أصبح ذلك محور عمل البعثة الإسرائيلية في قطر. وكان يبدو أحيانا أن هذا النشاط المباشر يؤتي ثماره فعلا في إقامة علاقات اقتصادية، ربما تكون متواضعة إلى حد ما، ولكن يمكن التمسك بها والطموح بان ننجح في استخدامها كقاعدة يمكن الاعتماد عليها من أجل الحفاظ على القنوات السياسية مفتوحة مع قطر ومع دول أخرى في منطقة الخليج العربي.

ومع ذلك، فإنه إلى جانب هذه الإنجازات كان هناك عدد غير قليل من الحالات والأحداث التي تعيد تذكيرنا بالواقع الشرق الأوسطي الذي نعيش فيه. ويحدث ذلك عندما تؤدي المصاعب والعراقيل السياسية والأمنية في المنطقة إلى تراجع واضح في إمكانية دفع العلاقات الاقتصادية. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه في أعقاب الأحداث العاصفة التي صاحبت فتح النفق أسفل الحائط الغربي، ألغيت أول زيارة من نوعها لوفد من رجال الأعمال القطريين، من منظمة «مركز التجارة العالمية» في الدوحة، إلى إسرائيل، وكان يرأسه أحد الأمراء المقربين من أمير قطر. وتم نشر نبأ إلغاء زيارة الوفد القطري بشكل بارز في صحيفة «بينانسولا» القطرية

(التي تصدر باللغة الإنجليزية)، التي أشارت إلى أنه كان من المخطط أن يسافر إلى إسرائيل وفد يضم ١٨ من رجال الأعمال القطريين في أكتوبر ١٩٩٦ لبحث الدخول في مشروعات مشتركة في مجالات الزراعة والمياه والبتروكيماويات والكهرباء. وربط أحد أعضاء الوفد إلغاء الزيارة بأوضاع عملية السلام وعبر ذلك عن وجهة نظر الكثيرين في قطر، والتي تقول: إن تقدم التطبيع مع إسرائيل – بما في ذلك في المجال الاقتصادي – رهن بالتقدم السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

وتم التعبير أيضا عن هذا الربط الاشتراطي، بين الوضع السياسي والتقدم الاقتصادي، في العلاقات مع حكومة قطر. وهناك مثال خاص على ذلك، حيث كانت هناك محاولات لدفع العلاقات بين الجانبين في مجال الزراعة. وحتى قبل فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، أقيمت علاقات وطيدة مع نائب وزير شؤون الزراعة في حكومة قطر، الذي عرف جيدا حجم إنجازات إسرائيل في الزراعة، وأبدى اهتماما كبيرا بالتعاون من أجل تنفيذ مشروعات مشتركة تقوم على تكنولوجيا إسرائيلية، يمكن بها إنشاء زراعة متقدمة في الظروف الصحراوية الحارة والجدباء في قطر.

في البداية تقدمت المباحثات بشكل جيد، بل وتم تقديم مقترحات عملية، كان البارز بينها هو إقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان والأجبان اعتمادا على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر. وكان الاهتمام القطري بهذا المشروع كبيرا، بسبب الرغبة في زيادة إنتاج وأرباح المزارع القطرية، ولأسباب تتعلق بالكرامة الوطنية المرتبطة بالسعي لزيادة الإنتاج الوطني، من أجل منافسة منتجات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تغرق أرفف محلات السوبر ماركت في قطر. ولذلك، بعد الحصول على الضوء الأخضر المطلوب، قام خبراء

إسرائيليون بزيارة قطر والتقوا برجال أعمال هناك تبادلوا معهم المقترحات، التي ضمت جداول زمنية لتنفيذ المشروع. ولكن بعد مرور عدة أشهر ألقى التدهور السياسي والتحول في السياسة القطرية الرسمية تجاه إسرائيل بظلاله على العلاقات مع وزارة الزراعة القطرية، وشيئا فشيئا، أثر ذلك على قدرة رجال الأعمال القطريين على دفع المشروع الزراعي. وتلاشى الاهتمام بالتعاون في المجال الزراعي، والذي كان يمكن أن يشكل نموذجا بارزا لنوعية التعاون الذي يحقق فائدة متبادلة، تحت وطأة أعذار وحجج عن ضرورة الانتظار إلى أوقات أفضل من الناحية السياسية.

لقد تأثرت أفكار متخذي القرار – في الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء – بالضغوط الكثيفة والواضحة من جانب الجماهير الواسعة والتحريض ضد إسرائيل في وسائل الإعلام العربية. وهناك حدث عارض يدل على ذلك يتمثل في العاصفة التي أثيرت حول فرع متجر الألعاب Toys R US الذي يقع في وسط مدينة الدوحة، عندما وجد القطريون على أرفف المتجر المكدسة بعشرات النماذج من الطائرات الحربية من كل أنحاء العالم، وجدوا نموذجا مصغرا من البلاستيك لطائرة عسكرية من طراز F 16 وعليها شعار القوات الجوية الإسرائيلية. وعلى ما يبدو فإن من جاء لشراء لعبة أطفال من هذا المتجر، الذي يشكل جزء من سلسلة أمريكية لها فروع في جميع أنحاء العالم، لم يكن محسوبا على القطاع الظلامي المتطرف من سكان قطر، ولكن رد الفعل الذي حدث بعد إنزال لعبة نموذج الطائرة العسكرية التي تحمل شعار القوات الجوية الإسرائيلية أثبت أن الأمر لم يكن كافيا لمنع حملة الضغوط الكثيفة التي تعرض لها المتجر. وقد غطت الصحف هذا الحدث «العصيب» وأعلن الكثيرون أنه إذا لم تتم إزالة هذا المنتج «اللعبة الخطيرة» من فوق الأرفف فورا، سوف يقاطعون هذه المحلات ولن يشتروا منها ثانية. ولم يعد هناك أي خيار أمام مدير فرع الدوحة من سلسلة متاجر لعب الأطفال، فقدم اعتذاره عن

«الخطأ» الذي ارتكبه أحد الموظفين، وبعد إزالة الطائرة من فوق الأرفف، وعد بأن يبذل قصارى جهده كي لا تتكرر «حوادث من هذا النوع» مجددا.

منذ بدأت مسيرة التطبيع الأولية بين إسرائيل ودول عربية تعرضنا لحوادث مشابهة كثيرة، كانت تلقي الضوء بشدة على تساؤل مهم: هل يمكن للجهود المبذولة من أجل توطيد التعاون الاقتصادي أن تساعد في الحقيقة على تزايد التأييد لتأسيس العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول؟ وهل حقا ترتبط إمكانية دفع التعاون بين إسرائيل والدول العربية – بما في ذلك المجال الاقتصادي – بخلق أجواء سياسية أفضل في المنطقة أولا؟ وحتى بعد سنوات طويلة من العمل الذي كان يستهدف شق طريق في التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط، ما زال من الصعب الإجابة على هذه التساؤلات بوضوح.

فمن جهة، يمكن العثور في تاريخ العلاقات بين إسرائيل وقطر على ما يدعم الاحتمال الأول. وهناك دليل مهم على ذلك يتمثل في استمرار بقاء مكتب تمثيل المصالح الاقتصادية الإسرائيلية في الدوحة، والتي فتحت قناة مستقرة ومهمة لتكوين العلاقات السياسية بين الدولتين. كما كان هناك بعض النجاحات التجارية – خاصة في المجالات التي استطاعت إسرائيل أن تعرض فيها منتجاتها ذات الأفضلية التكنولوجية بصفة خاصة – والتي ساهمت في وضع البنات الأولى للعلاقات مع قطر ودول أخرى في الخليج العربي. ولا يمكن إلغاء احتمال أن مشروع الغاز الطبيعي – لو لم تلغه إسرائيل قبل الأوان – كان سيساهم في بناء قاعدة للعلاقات مع قطر. ومن جهة أخرى، من المستحيل تجاهل العراقيل والعقبات الكثيرة التي واجهت تطوير علاقات اقتصادية مهمة بين الدولتين، وكذلك الضغط الذي مثله الرأي العام ضد إقامة هذه العلاقات، خاصة في

الفترات التي تعثرت فيها عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. يضاف إلى ذلك، أن المحاولات الفاشلة الكثيرة على مدى سنوات لإبرام صفقات عابرة للحدود في الشرق الأوسط، أضعفت أكثر من طرف – من داخل المنطقة أو خارجها – ممن سعوا إلى الاستثمار في مشروعات مشتركة أو إلى دفع العلاقات التجارية بين إسرائيل وقطر ودول عربية أخرى.

وفي تقديري، إزاء الضرورة الملحة والعاجلة لبلورة بديل للواقع الحالي في الشرق الأوسط، لن نكون مستعدين لانتظار إجابة حاسمة على السؤال التكتيكي، عما إذا كان من الأفضل التركيز أولا على المفاوضات السياسية أو أن من الأفضل أن نبدأ بتغيير صورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فتزايد قوة العناصر المتطرفة المعارضة للانفتاح الاقتصادي وعملية العولمة، وللوجود الأمريكي والغربي في المنطقة، والمعارضة لإقامة أية علاقات مع إسرائيل، يتطلب مواجهة واسعة وهجومية في هذا الإطار. وإلى جانب الأهمية المركزية للإجراءات السياسية والدفاعية – في القضية الفلسطينية، والسورية واللبنانية وحتى فيما يتعلق بالملف الإيراني الواسع – ينبغي أيضا دفع التعاون الإقليمي بين العناصر البراجماتية، من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة سكان المنطقة. وينبغي أن نضيف إلى ذلك دفع عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي الداخلي في الدول العربية، وهي أمور ضرورية لتقليل التأييد الذي تحظى به العناصر المتطرفة، ومن أجل زيادة الاستقرار وتأييد عمليات التحديث بين السكان. ومن هذه الناحية أيضا، الطريق الذي سارت فيه قطر خلال السنوات الأخيرة قد يشي لنا بالكثير مما يمكن توقعه من دول عربية أخرى في منطقة الخليج العربي، مع افتراض التفاؤل بأن تستمر هذه الإجراءات رغم كل الضغوط المبذولة من جانب المتطرفين والراديكاليين.

الفصل التاسع

قطر تظهر على الخريطة عند تقاطع الطرق بين العرب والغرب

وظهر التخبط الداخلي في قطر بين الارتباط بالإسلام والتراث القبلي من جهة، وإجراءات التحديث والتنمية من جهة أخرى، في المحفل الدولي، حيث تأرجحت فيه قطر بين الاضطرار إلى الاندماج في الخط السياسي للعالمين العربي والإسلامي من ناحية، ومصالحها الحيوية المرتبطة بتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب. وكانت علاقات الشد والجذب بين هذين القطبين هي مفتاح السياسة الخارجية التي تبناها أمير قطر الحالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني.

وكانت جرأة السياسة القطرية وخصوصيتها، بفضل استعداد قادتها لكسر التابوهات والبديهيات، تلفت الانتباه بشدة إلى هذه الإمارة الصغيرة خلال العقد الأخير. بل إن هذه السياسة وضعت قطر في مركز العاصفة، بسبب العلاقات المثيرة للجدل التي أقامتها قطر مع كل اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل من جانب، وإيران وسوريا وحتى منظمات الإرهاب الإسلامي مثل حركة حماس من الجانب الثاني. وكان الخطاب الذي تم نشره عام ١٩٩٦ في مجلة «Meed»، على سبيل المثال، من بين المظاهر التي تعبر عن غضب دول أخرى في المنطقة من سلوك قطر، وأشير فيه إلى أن «الغزل القطري لإسرائيل وإيران والعراق يعد تناقضا من وجهة نظر جيران قطر في الخليج».

وبدا موقف قطر المستقل، في إطار علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، واضحا قبل حرب الخليج الثانية، عام ٢٠٠٣، عندما حافظت على علاقات وطيدة مع العراق، التي كانت ما زالت تحت حكم صدام حسين. وأجرى قادة ومسؤولون قطريون في تلك الأيام زيارات متوالية إلى بغداد، وعملوا علنا على مساعدة العراق، التي كانت واقعة تحت وطأة العقوبات التي فرضت عليها تحت إشراف الأمم المتحدة. وأعادت قطر التذكير أيضا بضرورة الدفاع عن مصالح الكويت، والتي

تتضمن الإفراج عن أسرى الكويت الذين كانوا ما زالوا موجودين في العراق منذ احتلالها للكويت عام ١٩٩٠، ولكن هذا السلوك القطري كان يثير استياء الولايات المتحدة الأمريكية وبعض شقيقاتها في الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وكان الخط الثاني المثير للجدل في سياسة قطر وما زال بارزا هو علاقاتها الوطيدة مع إيران، والتي تحرص عليها بشدة، رغم التهديدات الإيديولوجية والعسكرية التي تشكلها إيران أمام دول الخليج. وكانت التجربة القطرية في التعايش مع إيران واضحة في الزيارات المتوالية التي يجريها مسؤولو قطر إلى طهران، وتصريحاتهم التي يدلون بها، ومن ذلك على سبيل المثال وزير الخارجية القطري الذي قال في مؤتمر صحفي في مارس عام ١٩٩٧: «إيران هي جارة كبرى ولقطر حدود مشتركة معها، وينبغي على قطر الحفاظ على علاقات طبيعية معها بكل ما تعنيه الكلمة». وقام الأمير القطري أيضا وبشكل علني بدفع الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع إيران، عبر إشارته إلى أن إجراء حوار مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج طيبة أكثر من ناحية الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب هذه السياسة، ورغم ما يمثله الأمر من حساسية شديدة، قامت قطر في ديسمبر ٢٠٠٧ بدعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى مؤتمر القمة الذي عقد في الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم في عضويته كلا من قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وسلطنة عمان، والبحرين. وبدت هذه الخطوة بنظر الإيرانيين كشق طريق ونقطة تحول في العلاقات مع دول المنطقة، واستغل أحمدي نجاد خطابه كي يدعو إلى توطيد التعاون العسكري والاقتصادي بين دول المنطقة والتصدي لأي تدخل خارجي في الخليج العربي، وكان ذلك في الفترة التي كانت إيران واقعة

فيها تحت ضغط دولي متزايد بسبب برنامجها النووي ودعمها للإرهاب.

وعن طريق سياستها تمكنت قطر من أن تخلق لنفسها شخصية دول ديناميكية تقف في مركز الأحداث السياسية بالشرق الأوسط، رغم حجمها الصغير. ومن أجل ذلك قامت القيادة القطرية بتطوير قدراتها الدبلوماسية، التي انعكست في صورة نشاط مكثف في المحافل العربية والإسلامية، وكذلك في تنفيذ مهام وساطة حساسة جدا بين دول إسلامية وعربية، ومن ذلك على سبيل المثال جهود وساطتها بين بريطانيا وإيران في شهر أبريل ٢٠٠٧، من أجل الإفراج عن ١٥ جنديا بريطانيا اختطفهم الإيرانيون بالقرب من شواطئ العراق. ومنذ أن نسجت علاقاتها مع إسرائيل، حاولت قطر عدة مرات الاضطلاع بمهام وساطة في الصراع الإسرائيلي العربي. على سبيل المثال، في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧ شهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك عقد لقاء علني بين أمير قطر ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، بحثا خلاله عملية السلام. وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ التقى رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، ووفقا للتقارير التي نشرتها وسائل الإعلام عن اللقاء بحث الاثنان مشاركة سوريا في مؤتمر السلام مع إسرائيل الذي عقد في «أنابوليس».

ويعتمد منهج قطر في الأساس على معطيات سياسية أمنية تعترف بكونها دولة صغيرة ومكشوفة، تقع في قلب منطقة مليئة بالمشاكل، وإن لفت الانتباه العالمي إليها ضروري للحفاظ على أهم مصالحها الرئيسية. وتأمل أن تكون الأضواء المسلطة باتجاهها بفضل نشاطها على الساحة الشرق الأوسطية، بمثابة ضمانة لمنع تنامي أية أفكار شيطانية في عقول أي أعداء محتملين بالهجوم عليها، خاصة أولئك الذين قد تلعب بعيونهم الموارد الطبيعية الضخمة الموجودة في الأراضي القطرية. ومع ذلك،

وباستثناء الأسباب السياسية والأمنية، كانت جهود قطر تستهدف أيضا ضمان استمرار نمو وتنمية خططها الاقتصادية الطموحة، وبالأساس إثارة انتباه كبريات الشركات متعددة الجنسيات للدخول في مشروعات بمجال النفط والغاز الطبيعي. وكان خروج هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ، خاصة تلك التي في مجال الغاز الطبيعي، الذي تحول إلى القوة الدافعة لاقتصاد الإمارة، يتطلب استثمارات هائلة ومضمونة على المدى البعيد من شركاء وراء البحار.

وظهور قطر كدولة تقف على جبهة الأحداث في الشرق الأوسط يجعل من الأهمية العليا إبراز المميزات النسبية لتلك الإمارة.

وعلى هذه الخلفية، ورغم اختلاف الآراء حول القضايا الرئيسية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القوة العظمى، صاحبة التأثير الرئيسي في الخليج العربي، تستخدم دعامة طموح قطر نحو الاستقلال السياسي، من أجل الدفاع عنها وقت الشدة، ومن أجل ضمان استقرارها واستمرار ازدهارها. وبدون جيش قوي أو حلفاء طبيعيين وأقوياء بين دول المنطقة، تبدو قطر مرتبطة تماما تقريبا تحت مظلة الدفاع الأمريكية من أجل ضمان أمنها في مواجهة المخاطر والتهديدات القائمة. ويتسق هذا الارتباط مع التاريخ الطويل للعلاقات الأمنية الوثيقة بين قطر والعالم الغربي. وفي الواقع شغلت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا منذ أن وقعته معها قبيلة آل ثاني على أول اتفاق للحماية، في القرن التاسع عشر. وما زالت هناك آثار باقية لهذا الاتفاق في قطر حتى اليوم، وبالأساس فيما يتعلق بالتأهيل العسكري الذي اجتازه الأمير وكبار المسؤولين في الحكم القطري في أكاديمية «ساندهيرست» العسكرية البريطانية.

وبدا الدعم الأمريكي ضروريا وحيويا عند بدء تبلور علاقات قطر مع إسرائيل،

في مواجهة الضغوط التي تعرضت لها الدوحة من جانب دول عربية عارضت هذه العلاقات، وعلى رأسها سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر أيضا. ويمكن ملاحظة إشارة على ذلك في مقابلة تليفزيونية مع وزير الخارجية القطري في شهر أبريل ١٩٩٦، بعد أيام قليلة من التوقيع على مذكرة التفاهم المشترك مع إسرائيل، بشأن فتح متبادل لمكاتب التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، إذ قال: «إن السلام اليوم هدف عالمي، والقوة التي تدفع باتجاهه هي الولايات المتحدة الأمريكية»، وأضاف: «ولقطر مصالح تربطها بالولايات المتحدة».

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت هذه العلاقات بالنسبة للولايات المتحدة ذات أهمية كبيرة، تزيد عن أهميتها لقطر، خاصة عند التعامل مع مساعي إيران للتحول إلى قوة إقليمية، عن طريق تطوير قدراتها في المجال النووي والصواريخ بعيدة المدى، حيث تم اعتبار هذه المساعي تهديدا وجوديا لدول الخليج العربي. وفي ظل هذا التهديد أصبح الوجود الأمريكي ذو أهمية إستراتيجية للحفاظ على الاستقرار في الخليج العربي وضمان ضخ النفط والغاز المستخرج من المنطقة إلى السوق العالمي. وزاد الارتباط بين الولايات المتحدة وأمن الخليج في ظل غياب آلية عربية عربية قادرة على ضمان أمن دول الخليج الصغيرة والمكشوفة أمام التهديدات الإيرانية، وكذلك انعدام الثقة بين الدول العربية أنفسها. وبرز هذا الأمر بوضوح شديد في عجز الدول العربية عن منع احتلال الكويت على يد العراق عام ١٩٩٠، والاحتياج إلى تدخل ائتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت من الاحتلال في حرب الخليج الأولى. وفي ضوء ذلك، وعلى الرغم من محاولات قطر المتتالية للحفاظ على علاقات طيبة مع إيران، يعلم قادة قطر أنه بدون الدعم الأمريكي لا توجد أية ضمانة لتأمين مستقبل البلاد. وقد عبر وزير الخارجية

القطري عن ذلك في مؤتمر صحفي عقد في شهر مارس ١٩٩٧، عندما أجاب على سؤال بشأن وجود الطائرات الأمريكية في قطر، إذ أقر بوجود تعاون عسكري وطيد بين الدولتين، وأكد أن «دولة صغيرة كقطر تحتاج لمتطلبات وأمور تتوافر لحليف استراتيجي من هذا النوع».

وتبين هذه الأمور طبيعة السياسة التي تبناها الأمير الجديد بشأن توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم ترجمتها على الأرض بتطور واضح على صعيد العلاقات الأمنية بين الدولتين. وجاء في هذا السياق أيضا وفي إطار إعادة انتشار وتوزيع القوات العسكرية الأمريكية في الخليج، أن زادت أعداد القوات الأمريكية المتمركزة في قطر بشكل واضح. وفي السياق أيضا أنشئت قواعد عسكرية أمريكية على أرض الإمارة – وعلى رأسها قاعدة كبيرة ومتطورة للقوات الجوية الأمريكية في قلب الصحراء، وقاعدة أخرى لتجميع وتخزين مستلزمات الجيش الأمريكي. وعشية الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ بدأ صعود تدريجي إضافي في التعاون بين قطر والولايات المتحدة، عقب نقل قيادة CENTCOM (القيادة المركزية الأمريكية المسؤولة عن العمليات العسكرية في الشرق الأوسط) إلى قاعدة «السيلية» التي تقع على طرف العاصمة الدوحة، والتي أديرت منها الحرب في العراق ضد نظام صدام حسين. وقد أبرزت هذه الخطوة بشدة، على المستوى الدولي، درجة التعاون بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية، عندما شاهد ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم، عبر شاشات التليفزيون، الصور التي بثت لهم من مركز القيادة في قطر، وشاهدوا الإجراءات والأحداث اليومية للحرب التي تديرها الولايات المتحدة من قطر.

وجاء نقل قوات الجيش الأمريكي إلى قطر ليؤكد الواقع المتغير في مواجهة

التحديات التي تعترض طريق التنمية بمنطقة الخليج العربي، بعد إخراج أغلب القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية، في أعقاب إعلان الرياض عن عدم السماح لقوات الجيش الأمريكي بالعمل من الأراضي السعودية للهجوم على العراق. وعلى المدى المنظور من المتوقع أن يكون لذلك تداعيات بعيدة المدى على استمرار تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج. ووراء الموقف السعودي يقف الضغط الداخلي المتزايد ضد تواجد القوات الأمريكية على أرض المملكة، على خلفية تحركات وأنشطة عناصر متطرفة معارضة للحكم السعودي، تابعة لمدرسة أسامة بن لادن، حيث ترى هذه العناصر في هذا الوجود «احتلالا أمريكيا لأرض إسلامية مقدسة». وتمت ترجمة هذه المعارضة إلى عمليات إرهابية عديدة ضد القوات الأمريكية في السعودية، ومن بينها تفجير مساكن جنود القاعدة الأمريكية في الظهران عام ١٩٩٦، والتي لقي فيها ١٩ جنديا أمريكيا مصرعهم. وإزاء هذا الموقف السعودي، يمكن تقدير أهمية القواعد الأمريكية في قطر، إلى جانب القواعد الأخرى الموجودة في بقية الإمارات الصغيرة بالخليج العربي – في البحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة – وسوف تزداد أهمية هذه القواعد مستقبلا.

يشكل النمو الواضح للعلاقات الأمنية بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية أحد جانبي العملة فقط، أما الجانب الثاني فهو التحول الكبير في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. ويتضح الأمر أولا وقبل أي شيء في تزايد مشاركة الشركات متعددة الجنسيات، التي يقع مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية، في تنمية حقول النفط والغاز في قطر، إذ انضمت هذه الشركات إلى النشاط العميق القائم للتكتلات اليابانية والفرنسية والبريطانية في مجال الطاقة. وفي السنوات الأخيرة تزايدت استثمارات كبرى شركات الطاقة الأمريكية – مثل MOBIL

وOCCIDENTAL – في مشروعات ضخمة بمجال الغاز الطبيعي، الذي بات يشكل الدعامة المركزية للاقتصاد القطري. ويوجد هنا تلاقي مصالح واضحة بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لواشنطن هناك أهمية كبيرة لتواجدها في قطر، في ضوء المكانة المركزية التي تشغلها مصادر الطاقة الموجودة في الخليج العربي، في منظومة الاقتصاد العالمي. وبالنسبة لقطر فان التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال يوفر ضمانة إضافية للمظلة الأمنية الأمريكية، كما يعد حافزا لاجتذاب الاستثمارات الضخمة والتكنولوجيا المتقدمة إلى المشروعات الجاري تنفيذها في مجال الغاز الطبيعي.

ويضاف إلى ذلك أنه في أعقاب الاستثمارات الكبيرة في صناعات النفط والغاز، اكتشفت شركات أمريكية كبرى في مجالات أخرى الفرص الاستثمارية الكبرى الكامنة في قطر، مثل شركات الهندسة والبناء والاتصالات والسلع الاستهلاكية، كنتيجة لانجذاب الكثيرين في قطر إلى الثقافة الاقتصادية الأمريكية ونمط الحياة المميز لها، كما في بقية دول الخليج. وكان أبرز مثال لوجود ثقافة الاستهلاك الأمريكية في كل مناحي الحياة في الدوحة تقريبا: السيارة الأمريكية الفاخرة التي تجوب الشوارع، وإعلانات النيون الضخمة التي تعلن عن شركات أمريكية عالمية معروفة مثل «كوكا كولا»، و«ميكروسوفت»، وسلاسل المطاعم الأمريكية الشهيرة مثل «ماكدونالدز» و «بيتزا هات»، المنتشرة في المراكز التجارية الموجودة بكل أنحاء المدينة.

وتقوم العلاقات بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية على دمج الأعباء الأمنية والمصالح الاقتصادية المشتركة. وفي ضوء ذلك يمكن فهم معدل النمو السريع للعلاقات بالنسبة لدول أخرى في الشرق الأوسط والخليج العربي. ومع ذلك، فإلى

جانب العوامل القوية التي تدفع باتجاه التعاون لتوفير احتياجات الإمارة، توجد في قطر قوى رجعية معارضة لا يمكن تجاهلها أو إلغاؤها، وتجهر بعدائها للولايات المتحدة الأمريكية. وتنبع هذه المعارضة للوجود الأمريكي من عدة أسباب. وينبع السبب الرئيسي من خشية أن يؤدي توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغلغل المؤثرات الغربية، التي تتناقض مع قيم الحضارة والثقافة المحلية التقليدية. وفي نفس الوقت هناك دوائر تدعي أن الوجود الأمريكي في الخليج يستهدف بالأساس السيطرة على المصادر الطبيعية للنفط والغاز. وفوق كل ذلك يبرز تخوف الكثيرين من عدم توازن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والقول بأنها تنتهج خطا معاديا أكثر من اللازم تجاه دول عربية معينة، وإنها تميل إلى جانب إسرائيل على حساب الفلسطينيين.

وبرز الانتقاد الموجه للسياسة الأمريكية بصفة خاصة أثناء الأزمة المستمرة في العراق طوال سنوات التسعينات من القرن العشرين، عندما شكك الكثير من المواطنين في الدول العربية في الأسباب والعوامل التي تقف وراء المساعي الأمريكية لإسقاط حكم صدام حسين، وقالوا إنهم يستشرفون خطا عدوانيا من جانب الولايات المتحدة ضد العالم العربي. وفي أثناء خدمتي بقطر، في أوائل عام ١٩٩٨، تعرضت لذروة مثل هذه المشاعر، عندما نظمت السفارة الأمريكية في الدوحة ندوة تحت عنوان «الأزمة الحالية في العراق» بمشاركة مسؤولين حكوميين قطريين، وصحفيين ومفكرين.

وبمناسبة هذا الحدث وصل إلى الدوحة مسؤول رفيع المستوى من وزارة الخارجية الأمريكية، هو «ديفيد نيوتون»، لكي يشرح أبعاد السياسة الأمريكية في العراق، وكان قد عمل في الماضي كسفير للولايات المتحدة الأمريكية في العراق،

وبذل الكثير من الجهد كي يثبت للمشاركين في الندوة أضرار استمرار نظام حكم صدام حسين، والأهوال التي سببها للشعب العراقي، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأقلية الكردية، ولكن كان واضحا أن كلماته سقطت على آذان صماء! ففور انتهائه من كلمته، تسابق الجميع في حماسة لمهاجمته، سواء الأكاديميين أو الصحفيين القطريين، الذين اتهموا الولايات المتحدة الأمريكية بالكيل بمكيالين عند معالجتها لملفي العراق وإسرائيل.

ومن بين أولئك الذي وجهوا نقدا لاذعا لسياسة الولايات المتحدة، الدكتور محمد صالح المسفر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر، الذي حظي بتصفيق حاد وهتافات حماسية مؤيدة من جانب الجمهور بعد أن تساءل في اندهاش عن سبب عدم فعل الولايات المتحدة الأمريكية أي شيء مع إسرائيل، «عندما استخدمت القنابل العنقودية والرصاص دمدم (الانشطاري والمحرم دوليا) ضد الفلسطينيين واللبنانيين وحتى مع في حربها مع مصر». وربط متحدثون آخرون، مع المسفر، بشكل مباشر بين العمليات العسكرية في العراق وهجمات القوات الجوية الإسرائيلية على لبنان التي وقعت في نفس اليوم. ورغم كل محاولات المبعوث الأمريكي للرد على منتقديه، عبر التأكيد على وحشية نظام صدام حسين، تحولت الجلسة بسرعة إلى انتقادات ثاقبة ولاذعة ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، عندما أعرب كثير من المشاركين عن غضبهم على الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تبذل ما يكفي من الجهد لتفهم مشاعر العالم العربي.

وأوضح هذا الحدث مدى المعارضة السائدة في الشارع العام بدول الخليج العربي تجاه سياسة

الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تزايدت هذه المعارضة في السنوات التالية بعد

ذلك أيضا. وتحمل هذه النفوس في مكنونها استفزازا وتحديا دائما بسبب الوجود العسكري الأمريكي المتزايد على أرض قطر. وهناك تداعيات عملية لذلك على النشاط الأمريكي، فرغم المبررات الأمنية التي تقف وراء نقل جزء من قوات الجيش الأمريكي من المملكة العربية السعودية إلى قطر المجاورة، إلا أن الدفاع عن هذه القوات على أرض قطر يجري في واقع أكثر تعقيدا، في ظل تزايد مساحة البيئة المعادية لهذه القوات. ونتيجة لذلك، فإنهم في قطر أيضا يحرصون على عدم ظهور جنود الولايات المتحدة بشكل بارز، أي الحفاظ على مستوى منخفض من الظهور. فلا أحد يشاهدهم تقريبا خارج حدود المدينة ويظلون بقواعدهم قدر الإمكان، حيث يتوافر لهم هناك كل ما يحتاجونه.

ويفرض هذا الواقع مأزقا ليس سهلا على الولايات المتحدة الأمريكية وقطر ودول أخرى في شبه الجزيرة العربية. فمن ناحية، يعتمد الوجود الأمني الأمريكي على مصالح مشتركة، وهو مطلوب لمواجهة التهديدات الخارجية المتزايدة. ومن ناحية أخرى، يتزايد الانتقاد الداخلي ضد قادة دول الخليج الصغيرة، الذين يوجهون اتهامات بأنهم يسمحون بموطئ قدم للأمريكيين في قلب الخليج، ويساعدون بذلك الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها، الأمر الذي يضع علامات استفهام حول إمكانية بقاء القوات الأمريكية لفترة طويلة، خاصة في ظل تربص منظمات الإرهاب الإسلامي المتطرف، والتي تبادر إلى تنفيذ تفجيرات ضد الجيش الأمريكي، وتنظر إليه باعتباره «جيش الكفار المؤيد لإسرائيل والساعي للسيطرة على موارد النفط في المنطقة».

ويشرح هذا المأزق بدرجة كبيرة سبب الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل إحراز تقدم لحل القضية الفلسطينية، التي تعد حجر ارتكاز

يعرقل توطيد الائتلاف مع أنظمة الحكم العربية البرجماتية في مواجهة التطرف المتزايد في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، فإن أنظمة الحكم في دول الخليج الصغيرة، ترى بلا شك أنه على الرغم من كل الضغوط، يعد استمرار تواجد القوات الأمريكية في المنطقة أمرا ضروريا لبقائهم على عروشهم في الوضع الحالي. وبشكل مجازي، كما قال لي دبلوماسي عربي ذات مرة، تبدو الولايات المتحدة الأمريكية كعملاق جاء من خارج الحي ويشكل تهديدا على السكان، ولهذا فإن دول الخليج الصغيرة المكشوفة أمام المخاطر تفضل أن تكون بمثابة أصدقاء لهذا العملاق كي يدافع عنها من قوى إقليمية مثل إيران، التي قد تهدد استقلال هذه الدول.

وإذا كانت هذه الصورة المجازية تساعدنا في إدراك منظومة العلاقات المركبة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، فإن رؤية الصورة الكاملة تتطلب أن نضع في الاعتبار هيكل أنظمة الحكم الملكية الاستبدادية التي تحكم هذه الدول، والتحولات الاجتماعية التي تحدث داخلها. ومن الصعوبات التي تواجه الأمريكيين، بدرجة كبيرة، التوترات الداخلية في دول الخليج، التي تعبر عن فجوات واضحة بشدة على عدة مستويات، مثل: ما يعتبر مصلحة لأنظمة الحكم في هذه الدول مقابل ما يعتبر مصلحة للشعب كله؛ وبين الاضطرار القائم على صعيد الآليات، واضطرار دول صغيرة تتعرض لهجوم من قوى عظمى عسكرية، إلى تبني سياسة برجماتية، وبين الطموح المنتشر بين العامة باتجاه التضامن العربي والإسلامي؛ وبين القوى التي تدفع باتجاه التحديث وأولئك الذين يطالبون بالتمسك بالتراث والتقاليد؛ وبين من يدركون أن المطلوب إجراء إصلاح داخلي عميق في المنطقة وأولئك الذين يعتقدون أن الإصلاح ليس سوى ثغرة لتمرير التأثيرات الخارجية التي قد تزعزع أو تدمر الثقافة المحلية.

وهذا تجسيد إضافي للوضع الحساس الذي تقبع فيه أنظمة الحكم في دول الخليج، ولذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى رفع راية الحاجة إلى تشجيع التحول الديمقراطي والإصلاحات الداخلية في دول المنطقة. ومن هذا البعد يمكن أيضا رؤية سياسة القيادة القطرية، التي استهدفت تحقيق انفتاح أكبر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإعلامية وكذلك وضع برنامج يومي خاص بشأن العلاقات الخارجية للإمارة، والتي عبرت عن نفسها في دفع العلاقات مع إسرائيل. ولكن يبدو أن هذه الخطوات لم تنجح حتى الآن في تحقيق التغيير المطلوب في الرأي العام بشأن الوجود الأمريكي، وتزيد الإصلاحات الداخلية من شدة معارضة العناصر المحافظة لتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يرى الكثيرون أنها تحاول فرض تغييرات من الخارج على نمط الحياة التقليدية، لا تتسق مع مصالح العالم العربي أو القيم الإسلامية. ومن وراء ذلك، وبشكل متناقض، تم استغلال الانفتاح الإعلامي النسبي وتوسيع حدود حرية التعبير في أعقاب الإصلاحات الداخلية، لعرض مواقف متطرفة ومحافظة، هاجمت التأثير الغربي على مواطني الإمارة، وأحيانا أيضا كان الأمر يصل إلى حد التحريض ضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وضد سياستها في الشرق الأوسط. وبرز الأمر بوضوح في شدة المشاعر المعادية للأمريكيين الآن في قطاعات عريضة من السكان المحليين.

ونتيجة لذلك، وبينما تقف المصالح السياسية والأمنية وراء رغبة نظام الحكم القطري في استمرار توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة، تقف العناصر المعارضة للوجود الأمريكي على الجانب الآخر وتزداد قوتها، وترى أن هذا الوجود يشكل كل الخطر الذي يقف عند أعتاب المنطقة. وتهدد هذه الثغرات الكبيرة بسحب

السجادة من تحت الطموح القائم لوضع برنامج يومي مشترك في مواجهة التهديدات القائمة، وعلى رأسها التهديد الإيراني، وفي وضوء ذلك يمكن التقدير بأن الكلمة الأخيرة في منظومة العلاقات المركبة بين قطر والولايات المتحدة لم تقال حتى الآن. ويوضح ذلك أيضا سبب التوترات التي تثار من حين لآخر بين قطر والولايات المتحدة على خلفية اختلاف الآراء بشأن السياسة المطلوب اتباعها مع إيران، أو بسبب محتوى بث قناة الجزيرة الفضائية. ومن المفهوم طبعا أن التطورات المستقبلية في سياسة قطر ستؤثر بشكل حاسم على استمرار تنمية العلاقات مع إسرائيل.

قنوات مفتوحة بكل ثمن – من إسرائيل وحتى حماس

بنفس الدرجة التي لا تبقى عليها العلاقات بين قطر والولايات المتحدة دائما على ما يرام، تعرضت هذه العلاقات في السنوات الأخيرة للخطر أكثر من مرة مع تزايد الاحتكاكات مع لاعبين مركزيين في العالم العربي وأيضا مع جيرانها القريبين في شبه الجزيرة العربية. وأصبح مطلوبا من قطر السير على حبل رفيع في علاقاتها مع القوى الإقليمية الرئيسية بسبب التراث المشترك الذي يربطها بصورة طبيعية مع شقيقاتها في الخليج، وكذلك لكونها دولة صغيرة في قلب منطقة تعج بالمخاطر.

وأثيرت الكثير من المشاكل في علاقات قطر مع دول أخرى في محيطها لأسباب كثيرة ومتنوعة. وكان أساس أكثر من مشكلة راجعا إلى مخلفات الماضي والتاريخ، مثل الخلاف الحدودي الإقليمي مع البحرين. وأحيانا كانت هناك خلافات شخصية في الخلفية بين قادة قطر وقادة دول مجاورة، وأحيانا يثار الغضب بسبب برنامج تبثه قناة الجزيرة، التي توجه نقدا مباشرا للنظام الحاكم في دولة عربية أخرى. وتمثل التوترات التي اندلعت لشهور في العلاقات مع المملكة العربية

السعودية مثالا صارخا لهذا النوع من الخلافات. وبسبب القرب الجغرافي والتراث السني الوهابي المشترك والاختلافات الواضحة في معدلات النمو بين الدولتين، تتعامل السعودية مع قطر إلى حد كبير باعتبارها حيا صغيرا يقع على أطراف المملكة، وتتوقع من قطر أن تحافظ على وحدة الصف معها. وبسبب ذلك وجدت السعودية صعوبة شديدة في قبول الاستقلالية الزائدة التي أبدتها الإمارة الصغيرة في عدد من الملفات الداخلية والخارجية. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أيضا التوتر الشخصي بين بيت آل سعود وقبيلة آل ثاني، وهو التوتر الذي زاد منذ تزايد اتهامات المحيطين بالأمير للسعودية بأنها مولت محاولة انقلاب فاشل في قطر، كان يستهدف إعادة الأمير السابق إلى كرسي الحكم.

واندلع خلاف جوهري بين قطر والسعودية، وكذلك مع دول عربية أخرى، على رأسها سوريا ومصر، نتيجة لقرار الدوحة إقامة علاقات مع إسرائيل. فقد رأت هذه الدول أن قرار قطر بدفع التطبيع مع إسرائيل قرار متسرع ومتهور للغاية، طالما لم يتحقق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وزادت هذه الدول من انتقاداتها في فترات الانتكاسات الطويلة على المسار السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

وكان هناك نموذج بارز لذلك بصفة خاصة عندما نجحت قطر، بعد جهود مكثفة ورغم تواضع مستواها، للفوز باستضافة مؤتمر القمة لقادة الدول الإسلامية الذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٠. وعقدت القمة بعد أقل من شهرين من اندلاع الانتفاضة الثانية – التي أدت إلى قطع العلاقات التي أقامتها سلطنة عمان والمغرب وتونس مع إسرائيل – وكانت قطر واقعة تحت ضغط شديد من جانب بعض دول المنطقة لدفعها إلى قطع علاقاتها أيضا مع إسرائيل. وفي ذلك دعى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بوضوح إلى إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في

الدوحة قبل افتتاح المؤتمر، بل واقترح أيضا في تلك المناسبة أن يتغير اسم القمة الإسلامية في الدوحة إلى «قمة انتفاضة الأقصى». وبنفس الروح عبر زعيم حزب الله حسن نصر الله، الذي طالب قطر بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وقال: إن قطر إذا أصرت على استمرار علاقاتها مع إسرائيل فلا بد من نقل قمة الدول الإسلامية إلى مكان آخر.

ووجدت قطر نفسها آنذاك في موقف معقد للغاية. فمن ناحية كانت مهتمة جدا بانعقاد هذه القمة الرفيعة على أرضها، بسبب دعمها لمكانتها الدولية، ولأنه كان من المتوقع بعدها تعيين قطر رئيسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي OIC لمدة ٣ سنوات، حتى انعقاد القمة القادمة للمنظمة. ومن ناحية أخرى، تزايدت عليها الضغوط الواقعة عليها بسبب علاقاتها مع إسرائيل. وقبل أيام من افتتاح المؤتمر انضمت المملكة العربية السعودية إلى الدول التي هددت بمقاطعة المؤتمر. وهددت عدة دول عربية بخفض مستوى تمثيلها في المؤتمر إذا لم تغلق قطر مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي الموجود في الدوحة، وهذه الدول هي: البحرين، الكويت، تونس، المغرب والجزائر. وبعد كل هذا الضغط أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية أنه «استجابة لقادة الدول المشاركة وانطلاقا من التضامن الإسلامي، قررت قطر إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة». وجاء هذا القرار ليتيح انعقاد قمة الدول الإسلامية في الدوحة وليقلل الضغط الواقع على قطر بسبب علاقاتها مع إسرائيل، لفترة معينة.

وفي الواقع، ورغم إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، ظل مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة مفتوحا بعد القمة الإسلامية، وحظيت قطر بكلمات تأييد وتشجيع من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي أشاد بالأمير

لقدرته على مواجهة الضغوط التي تعرضت لها دولته وعلى «الشجاعة والحكمة التي أبداها في الحفاظ على قناة الاتصال هذه في توقيت حاسم، في ظل بذل جهود لوضع حد للعنف والعودة إلى مسار السلام». ولكن الأحداث المحيطة بالمؤتمر بينت حجم التناقض بين سياسة قطر، وجهودها البارزة التي كان عليها استثمارها في علاقاتها مع دول عربية وإسلامية أخرى من أجل الاعتدال وكي تظل جافة تحت مطر الانتقادات الواقع عليها. وفي ضوء الجهود المتواصلة لبلورة نهج بديل لسياسات كثير من الدول العربية، المعارضة إيديولوجيا لأي بادرة تطبيع مع «الكيان الصهيوني» قبل حل كل المشاكل العالقة في الصراع الإسرائيلي العربي، كان استعداد قطر لدفع الثمن من أجل الحفاظ على وجود قنوات مفتوحة مع إسرائيل في أصعب الفترات ظاهرة خاصة ولافتة في منطقتنا. وفي المقابل، هناك بعد آخر في استعداد قطر للسير على حبل رفيع من أجل تنفيذ سياستها المستقلة يتمثل في العلاقة التي تقيمها مع منظمات المعارضة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وهناك مثال بارز لذلك يتمثل التوتر الشديد الذي شهدته العلاقات بين روسيا وقطر، بعد أن منحت الدوحة حق اللجوء السياسي إلى «سليم خان ياندرباييف»، أحد قادة الانفصاليين الشيشان المسلمين منذ منتصف سنوات التسعينات من القرن العشرين. ونبع الغضب الروسي من كون ياندرباييف متهما من جانب أجهزة الأمن الروسية بأنه المسؤول المباشر عن تفجير مسرح موسكو في أكتوبر ٢٠٠٢، الذي لقي فيه ١٥٠ شخصا مصرعهم خلال عملية لإنقاذ مئات الرهائن الذين احتجزهم الإرهابيون. واعتمد الاتهام على مكالمة هاتفية مع الخاطفين أثناء تنفيذ العملية في مسرح موسكو، يقول الروس إن ياندرباييف أجراها من مقر إقامته بقطر، واعتمد الاتهام أيضا على حقيقة استخدام الخاطفين الشيشان في موسكو لقناة الجزيرة القطرية لبث دعاياتهم وبياناتهم.

وحدث تدهور آخر في العلاقات بين روسيا وقطر مطلع العام ٢٠٠٤ بعد أن ألقت السلطات القطرية القبض على عميلين للاستخبارات الروسية وحاكمتهم بتهمة اغتيال ياندربابيف على حدود مدينة الدوحة. واحتدم الوضع بعد إصدار المحكمة القطرية حكمها الذي قالت فيه إن اغتيال ياندربابيف تم بدعم من القيادة الروسية وتم التنسيق فيه بين موسكو والسفارة الروسية في قطر. ووصلت الحرب الكلامية بين الدولتين إلى نهايتها فقط في شهر ديسمبر من نفس العام، بعد نقل المواطنين الروسيين اللذين صدر ضدهما حكم بالسجن المؤبد، على متن طائرة روسية إلى روسيا، بموجب اتفاق ثنائي، بأن يقضيا هناك بقية فترة سجنهما «قدر الإمكان».

وأثارت هذه القضية غضب روسيا شديدا بسبب علاقات قطر مع المتمردين الشيشانيين، وتبرز استعداد القيادة القطرية للمخاطرة بإغضاب دول عظمى بل وتوتر علاقاتها معها حتى النهاية من أجل الاستمرار في الحفاظ على علاقاتها المثيرة للجدل مع عناصر مختلفة في العالم الإسلامي، حتى تلك الموجودة خلف حدود قطر. وفي إطار هذه العلاقات وافقت قطر أيضا على منح حق اللجوء السياسي لقادة منظمات متهمة بالتورط في الإرهاب في أماكن كثيرة بأنحاء العالم، ويدعي منتقدوها أنها مستعدة للرقص مع الشيطان من أجل الدفاع عن مصالحها، الأمر الذي قد يجعلها تنقلب في المستقبل إلى سيف ضد قطر.

وهناك نموذج بارز للعلاقات الإشكالية التي تقيمها قطر مع منظمات إسلامية متطرفة، بنظر إسرائيل والغرب، تتمثل في علاقاتها مع حركة حماس الفلسطينية. وهناك تعبير علني مهم عن ذلك عند استقبال الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس وقائدها، في قطر في شهر أبريل ١٩٩٨، عندما كان في طريقه لإجراء زيارة

تاريخية إلى طهران، بعد وقت قصير من إطلاق سراحه من السجن في إسرائيل في إطار صفقة مع العاهل الأردني الملك حسين، في أعقاب فشل محاولة اغتيال مدير المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل. وتم استقبال الشيخ ياسين في الدوحة استقبالا رفيع المستوى يحظى به الزعماء الروحانيون، بل وقام أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة الشيخ ياسين بنفسه في غرفته بفندق «شيراتون الدوحة»، وسط تغطية واسعة من وسائل الإعلام المحلية.

وحظيت العلاقات الطيبة لقطر مع حركة حماس بفرصة للتعبير عن نفسها مرة ثانية في نوفمبر ١٩٩٩، بعد شهور من إغلاق مقر حماس في العاصمة الأردنية عمان وإلقاء القبض على ٤ من قادة الحركة – وكان من بينهم خالد مشعل نفسه والمتحدث باسم الحركة إبراهيم أبو غوشة – حيث تم وضعهم بعدها على متن طائرة قطرية نقلتهم إلى الدوحة، حيث حظوا بحق اللجوء السياسي. وكان القطريون ينظرون إلى استيعاب قادة حماس الأربعة المطرودين باعتباره حلا لمشكلة أردنية، في أعقاب قرار الملك حسين بعد المساح مجددا بأي أنشطة لحركة حماس على الأراضي الأردنية. وجاء ذلك بتنسيق أمني وسياسي أجرته قطر مع الأردن. ومع ذلك، ومن أجل إقامة علاقات مع حماس، كانت قطر مستعدة لدفع الثمن من علاقاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي لم تنظر بعين الرضا إلى مساعدة المعارضة الإسلامية المناهضة لحكم حركة فتح. وتصرف القطريون على هذا النحو رغم أنهم أدركوا جيدا حساسية هذه الخطوة. ومن أجل توضيح أنه لا ينبغي اعتبار ذلك تشجيعا لأعمال حماس الإرهابية، قال وزير الخارجية القطري، في مقابلة مع قناة الجزيرة: إن الأربعة هم ضيوف على الإمارة، ولكن غير مسموح لهم بممارسة أي أعمال سياسية خلال فترة بقائهم في قطر. وتوطدت علاقات قطر مع

حركة حماس أكثر منذ فوز الحركة في انتخابات السلطة الفلسطينية في ٢٠٠٦، ويدخل اليوم مسؤولو حماس ويخرجون من الدوحة بصورة دائمة وحرية تامة ويمارسون فيها أنشطة سياسية أيضا. بل أن الأمير القطري خصص خدماته أكثر من مرة من أجل محاولة التوسط بين قادة حماس برئاسة إسماعيل هنية، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن).

والسؤال الناتج عن ذلك هو لماذا تحرص قطر، التي تتمتع بصورة دولة عربية براجماتية لها مصالح واضحة مع الغرب، على إقامة قنوات مفتوحة مع حركات إسلامية متطرفة مثل حماس؟ في الحقيقة يكمن جزء من الاجابة في رغبة قطر بأن تحظى بظهور عال على مستوى أنشطتها في الدبلوماسية الشرق أوسطية، وأيضا عن طريق القيام بأعمال الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين المنشقين الفلسطينيين الرئيسيين، بما فيهم حماس. ولذلك فإن المتحدثين الرسميين القطريين يؤكدون على أنه من أجل دعم الأمن والاستقرار، فإن الموقف الأيديولوجي القطري يقوم على ضرورة الحفاظ على الحوار، حتى مع العناصر المتطرفة في المنطقة، والحفاظ أيضا على علاقات وطيدة مع مختلف الحركات الإسلامية. وتنبع هذه السياسة أيضا من مصالح قطر نفسها، في ضوء وضعها كدولة صغيرة ومكشوفة، وصاحبة موارد طبيعية ضخمة ومستوى دخل للفرد من أعلى المستويات على مستوى العالم، كي تضمن حمايتها الشخصية عن طريق الحفاظ على علاقات وطيدة مع من قد يدبر لها المكائد أو يكيد لها مستقبلا بين الحركات الإسلامية المتطرفة. ويستهدف الأمر أيضا الحفاظ على التوازن في مواجهة العلاقات التي تقيمها قطر مع إسرائيل والنقد الذي يوجه لها من أكثر من عاصمة عربية – من دمشق حتى الرياض – عن استعدادها للتمسك بإجراءات التطبيع حتى في أوقات التراجع والانتكاسات على المسار

السياسي. وهناك مغزى آخر للسياسة القطرية الواعية والقائمة على التوازنات الدقيقة، فهي من جانب تنفتح على العالم الغربي، وتوطد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقيم علاقات مع إسرائيل، وعلى الجانب الآخر تبذل قصارى جهدها للحفاظ على علاقات وطيدة مع إيران وتبدي استعدادها لمنح اللجوء لقادة منظمات إسلامية متطرفة، يعتبرهم الكثيرون إرهابيين.

إلى جانب العوامل البراجماتية التي تقف وراء سياسة القيادة القطرية، لا يمكن تجاهل دور البعد الديني والثقافي. ففي دولة صاحبة تراث سني وهابي مثل قطر، يلعب الإسلام دورا رئيسيا في التعليم منذ الصغر، وبعد ذلك في كل مراحل حياة الإنسان. فالإسلام يشكل محورا مركزيا في حياة الإنسان، ويمثل مسارا للتحرر من الضغوط السياسية والاجتماعية داخل الدولة، ومركزا للهوية المشتركة بين أناس قد تفرق بينهم هوة عميقة من ناحية المكانة والطبقة والثراء وقدرة التأثير. ولذلك لا ينبغي الاندهاش من الدور المهم المحفوظ للإسلام حتى على المستوى الدولي، من أجل التقارب والتجانس والتعاطف بين عناصر، يفرق بينها الكثير من كل جانب آخر. وشعور التضامن الإسلامي الذي يستشعره الكثيرون يبين مركزية المكون الديني العاطفي في العلاقات الخارجية، والذي يعبر عن نفسه في العلاقات مع دول عربية وإسلامية ومنظمات إسلامية. وظهر التعاطف الديني العميق للكثيرين في قطر مع أهداف المنظمات الإسلامية في صورة جمع التبرعات المالية لصالح هذه المنظمات عن طريق «الدعوة» – صناديق التبرع الإسلامية في المساجد. وبحسب تقارير منشورة بالصحف، فإن مبالغ ضخمة من هذه التبرعات تعرف طريقها على مر السنين إلى أيدي منظمات مختلفة تعمل في أراضي السلطة الفلسطينية، ومن بينها حماس.

ومن هذه الزاوية، فإن العلاقات بين قطر والعالم العربي والإسلامي تشكل إطارا لرؤية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما تعتمد العلاقات مع الولايات المتحدة على مصالح قطر الأمنية والاقتصادية، ويهددها الشعور السائد بين الجماهير، تحظى العلاقات الحذرة القائمة مع مختلف اللاعبين في العالم العربي والإسلامي بتأييد الرأي العام والمعتمدين على التراث الحضاري والديني المشترك. وهذا الواقع الذي يحمل في طياته أيضا خطر الانهيار والانزلاق إلى الهاوية، التي لن يكون بوسع القادة السيطرة عليها بالضرورة – كما تحظى نبوءة «الأمة الإسلامية» بتأييد واسع بين الكثيرين من سكان دول المنطقة، الذين ينحازون أيضا لتنظيم «القاعدة». ومع ذلك، ليست هذه صورة ملونة بالأبيض والأسود، ويبرز فيها التنوع التي تربط بين مختلف

الفجوات الموجودة بالهوية في دول الخليج العربي، ففي طرفها الأقصى يقف الإسلاميون، وفي الطرف الثاني تقف القوى الدافعة باتجاه توطيد العلاقات مع الغرب. وينبغي على قادة قطر، بناء على ذلك، أن يبحروا بسفينة سياستهم بحذر نحو شواطئ آمنة – عندما تواجههم عراقيل وتيارات خطرة في صورة تهديدات تحمل أطرا أيديولوجية متطرفة مستوردة من إيران ومدرسة المنظمات الإرهابية المتطرفة. إنها مسيرة معقدة وصعبة، ولكن لا بد منها من أجل توضيح إصرار قطر بشأن الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة أمام كل لاعبي المنطقة – من إسرائيل وحتى حماس.

الفصل العاشر

«قناة الجزيرة»

أداة للتغيير أم بوق للدعاية المتطرفة؟

من بين كل الخطوات الدراماتيكية التي بادر إليها الأمير القطري الجديد بعد توليه الحكم عام ١٩٩٥، كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية هو ما جعل اسم الإمارة الصغيرة، التي تقع في قلب الخليج العربي، اسما معروفا في جميع أنحاء العالم. وأدى نجاح القناة وانتشارها إلى تسليط الأضواء على قطر باعتبارها دولة عربية مستقلة ذات طبيعة خاصة. وفي تلك الأثناء أحدثت القناة، التي تقع استوديوهاتها في شمال مدينة الدوحة، ثورة حقيقية في الإعلام العربي، وقادت تغييرا حادا في شكل ومضمون برامج المتابعة الإخبارية التي يجري بثها لمشاهدي التليفزيون في الشرق الأوسط وكل متحدثي اللغة العربية في جميع أنحاء العالم.

وأصبحت قناة الجزيرة نموذجا جديرا بالتقليد والمحاكاة من جانب وسائل الإعلام في العالم العربي بفضل الأسلوب الجديد في تقديم التقارير الإخبارية المباشرة والمفتوحة، التي تغطي موضوعات مثيرة للجدل، وتوجيه النقد اللاذع لأنظمة الحكم العربية، وبرامج الاستضافة (التوك شو) العاصفة التي تشهد مواجهات نقاشية ساخنة بين خصوم سياسيين من مختلف التيارات والاتجاهات وعلى كافة المستويات ممن تكون لديهم وجهات نظر متباينة بشأن الأحداث في أفغانستان والعراق والسلطة الفلسطينية. ولكن نجاح الجزيرة لم يكن مجانا. فقد أصبحت قطر، بسبب القناة وبرامجها، هدفا للانتقادات القاسية من جانب أنظمة الحكم العربية التي وجدت نفسها فجأة تحت عدسة مكبرة وتحت المجهر، كما تلقت انتقادات أيضا من جانب مسؤولين بالإدارة الأمريكية، ممن يعتقدون أن برامج القناة تساهم في التحريض على الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الانتقاد الموجه للقناة من كلى الجانبين يثير الأسئلة حول دور الجزيرة في صياغة الرأي العام في الشرق الأوسط وما وراءه. وترتبط هذه الأسئلة، بشكل وطيد، بإشكالية الهوية

العربية في المستقبل، بما في ذلك إمكانية إطلاق مسيرة التحول الديمقراطي، مع الحفاظ على استقراره والقدرة على الاحتفاظ بالجسور اللازمة بينه وبين الغرب والولايات المتحدة، في مواجهة التطرف المتزايد بالمنطقة.

بدأ بث الجزيرة في ١ نوفمبر ١٩٩٦، بعد سنة بقليل من انقلاب الحكم الذي أتى بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حاكما للبلاد، خلفا لوالده الذي أطيح به. وكانت الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي طلب الأمير تنفيذها وإجراؤها ما زالت في بدايتها، آنذاك، ووقف خلف تدشين الجزيرة السعي إلى أن تصبح منصة دولية يتم التعبير من خلالها عن جرأة وطموح القيادة القطرية الجديدة. وكانت هناك ثمة دلالة ما من أن إنشاء قناة الجزيرة جاء بعد بضعة شهور فقط من افتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، من منطلق أن كل من الحدثين كان بمثابة حجر أساس للطريق الاستثنائي الذي تسعى قطر للسير فيه.

وكان إنشاء قناة الجزيرة نتاج مبادرة لشخصيات مركزية في الحكم القطري، وعلى رأسهم الأمير نفسه ووزير خارجيته الديناميكي وصاحب التأثير الكبير الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. ومن أجل تمويل بداية عمل القناة، حولت حكومة قطر ١٣٧ مليون دولار إلى ميزانية القناة، وقام رجال أعمال قطريون بتحويل مساهماتهم إلى القناة بصورة غير مباشرة. وكان هناك جزء واضح من الميزانية مطلوبا لتمويل الأجور الضخمة وتوفير المعيشة الفارهة والسخية لنخبة و«زبدة» الإعلام العربي، لأن قطر كانت بعيدة عن مركز صناعة الثقافة والصحافة في العالم العربي. واقتنع جزء من كبار المذيعين بالانضمام إلى قناة «الجزيرة» أيضا بسبب إيمانهم بقدرة القناة على إحداث تغيير حقيقي في مجال الإعلام بالشرق الأوسط، ولكن موافقة أغلبهم على الانتقال للعيش في الدوحة كانت نابعة من الإغراء المالي

الهائل. ومع ذلك، أثبت هذا الاستثمار جدواه وحقق المطلوب منه، لأن المستوى العالي لرجال الإعلام الذين نجحت الجزيرة في تجنيدهم للعمل لديها – ومن بينهم ٢٥ صحفيا كانوا يعملون بمحطة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» الناطقة باللغة العربية، والتي انهارت قبل وقت قصير من ذلك – كان مفتاحا مركزيا في الصعود السريع للقناة الفضائية القطرية.

وعبرت قطر عن طموحها وأهدافها من إقامة هذه القناة عبر الاسم الذي أطلقته عليها، «قناة الجزيرة»، التي تنسب إلى شبه الجزيرة العربية، التي تقع في مركزها المملكة العربية السعودية، وانتشر منها الإسلام والثقافة العربية. وجاء اختيار الاسم ليعبر عن نبوءة قادة قطر لوضع الإمارة في مقدمة المنصة والتأثير على مستقبل الخليج العربي والشرق الأوسط بأكمله، عن طريق جعل الجزيرة أكثر القنوات العربية تفاعلا وحرية بالعالم العربي. ومن خلف هذه النبوءة وقف الاعتراف بأنه في عصر الإنترنت والإعلام الجماهيري لم يعد ممكنا إخفاء المعلومة أو الخبر عن الجمهور، ولذلك ينبغي على قطر أن تنضم إلى جبهة صناعة المعرفة، التي تكسبها قوة تأثير هائلة على الرأي العام.

وبطريقة عملية تحقق الأمر عبر وضع مقاييس ومعايير جديدة للتقارير الإخبارية التي تبثها القناة، والتي كانت تختلف بشكل مطلق عما كان معروفا في الدول العربية حتى ذلك الحين. وما زالت السلطات الحكومية العربية تسيطر على قنوات التليفزيون الرسمية، واعتاد مشاهدوها على بث أخبار تركز على الفعاليات والأحداث الرسمية والبث الحي لمراسم الاستقبال الرسمي وتقارير مملة عن لقاءات بين الرؤساء، يتم تلخيصها بشكل عام في كلمات جافة، مثل: «وبحث الزعيمان القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية محل الاهتمام

المشترك». وفي المقابل عرضت «الجزيرة» لأول مرة قناة تليفزيونية ديناميكية باللغة العربية، تبث على مدار ٢٤ ساعة يوميا، أخبارا مهمة ذات مضمون فعلي بأسلوب يذكر بالشبكات الإخبارية الدولية المتقدمة.

ونتيجة لذلك تحولت «الجزيرة» إلى قناة إخبارية رائدة في العالم العربي خلال وقت قصير من انطلاقها. وأدى هذا النجاح السريع إلى زيادة شهية القائمين على القناة، الذين لم يكتفوا بالساحة الإقليمية وأعربوا بكل وضوح وصراحة عن طموحهم لمنافسة أكبر وسائل الإعلام في العالم.

وبدأ تحقيق الطموح الدولي لقناة الجزيرة من ملصق (بوستر) تم توزيعه في تلك الفترة يحمل شعارا على خلفية عين ضخمة، ويقول الشعار: «الجميع يشاهدون CNN.. فما الذي تشاهده CNN؟.. إنها تشاهد الجزيرة». وبدا هذا الشعار خياليا في البداية، لكنه تحول بسرعة إلى واقع، بعد أن كانت الجزيرة أول من يصل إلى القصص الإخبارية الرئيسية، حتى قبل أكبر وأهم الشبكات الإخبارية في العالم. وكان الحدث الفارق والمهم في ذلك هو عملية «DESERT FOX»، أو «ثعلب الصحراء»، التي قام الأمريكيون خلالها بمهاجمة أهداف داخل العراق، في شهر ديسمبر ١٩٩٨، إذ تم بث أول صور تليفزيونية مدهشة للمواقع التي أصابتها صواريخ البحرية الأمريكية في بغداد، حاملة شعار قناة الجزيرة، الذي بات معروفا منذ ذلك الوقت. ويضاف إلى ذلك أنه بعد أسبوعين من بدء الهجوم الأمريكي، نجحت القناة القطرية في أن تحظى بأكبر نسبة مشاهدين عندما سبقت كل القنوات الأخرى في بث كلمة الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، الذي دعا إلى ثورة عامة في العالم العربي. ولم يكن اختيار صدام حسين لقناة الجزيرة وليد الصدفة، وإنما نبع من رغبته في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين والمشاهدين في العالم، بعد أن

تم تدمير محطة التليفزيون العراقي بقذائف أمريكية. وبالنسبة للقناة القطرية، التي ادعت بشدة أنها مفتوحة أمام كل زعيم عربي ليقول ما يشاء، كان ذلك بلا شك أحد اللحظات التي ساهمت في ترسيخ مكانة القناة في وعي الجماهير العريضة.

وبالإضافة إلى الجانب الإخباري المتميز، أراد الجميع في العالم العربي مشاهدة الجزيرة أيضا بسبب أسلوبها الثوري في برامج الاستضافة والبرامج الحوارية التي تبثها، والتي تثير خلافات حول قضايا تتصدر اهتمامات المجتمع العربي وتمس أعصابه بشكل مباشر. وكانت برامج أسبوعية مثل «الاتجاه المعاكس»، «أكثر من رأي»، «حوار مفتوح»، «بلا حدود»، والتي يتم بثها على الهواء مباشرة، هي التي حطمت كل القواعد المكتوبة عن البرامج التفاعلية في العالم العربية، عبر تقديمها مواقف وآراء متناقضة، ونقاشا عاصفا في قضايا حساسة للغاية – مثل التطرف الإسلامي، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وقضية القومية الكردية، والديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية، ومكانة المرأة. وكان الحديث بلا رقابة أو محظورات في موضوعات حساسة كهذه، بعد كل وسائل الرقابة وموانع نقل المعلومات في دول المنطقة العربية، يشكل مصدرا لإثارة اهتمام مواطني هذه الدول المتابعين لبرامج الجزيرة.

يضاف إلى ذلك إمكانية أن يتصل كل مشاهد بالأستوديو ليشارك في النقاش الدائر مع الضيف، مما أضاف مزيدا من النجاح والتميز لبرامج الاستضافة في القناة، لأن شدة حساسية النقاش في تلك البرامج تصل في أحيان كثيرة إلى حد الصراخ والسباب الشخصي المتبادل، الذي لا مكان له طبعا في القنوات العربية الرسمية.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك حقيقة مهمة تتعلق بأن هذه البرامج استضافت

أناسا وشخصيات لم تظهر من قبل على شاشات التليفزيون العربية، بما في ذلك مسؤولين إسرائيليين، من بينهم وزراء وأعضاء كنيست ومتحدثين رسميين باسم حكومة إسرائيل، وفي أعقاب ذلك زادت بدرجة واضحة نسبة تعرض المشاهدين للجانب الإسرائيلي في أية قصة، وحظوا بمشاهدة بث حي لمناقشات عاصفة خلال مواجهة بين ضيوف إسرائيليين وضيوف فلسطينيين ومشاركين من دول عربية مختلفة. وبذلك تجاهلت الجزيرة الأسلوب الذي تم فرضه على وسائل الإعلام العربية قبل إقامتها، ذلك الأسلوب الذي رفع راية المقاطعة التامة لكل المسؤولين الإسرائيليين، وواصلت الجزيرة سياستها تلك، رغم نيران الغضب التي تلقتها من أولئك الذين لقبوها بأنها «قناة صهيونية»، ورغم الإدعاءات التي قيلت بشأنها من أن كثرة ظهور الإسرائيليين على القناة يساهم في مسيرة الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها والاعتراف بمكانتها في الشرق الأوسط.

هذا التجديد الذي قدمته الجزيرة في برامجها هو احد العوامل الأساسية التي جعلت عشرات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بعد ذلك بوقت قصير، يشاهدون برامج القناة الفضائية كل يوم. حقا أن معظمهم يقيمون في العالمين العربي والإسلامي، ولكن هناك عدد ليس قليل منهم في مناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب وحتى الصين واليابان في الشرق. وفي المقابل، فإن التجديد الذي أتت به القناة الفضائية القطرية، جعلها ضيفا، بل فردا من أفراد العائلة، في كل بيت في مناطق واسعة من العالمين العربي والإسلامي، بما وضعها ، مرة بعد مرة، على طريق التصادم مع أغلب أنظمة الحكم في الدول العربية. وفي الواقع، لم تكن هناك دولة عربية واحدة، باستثناء قطر طبعا، لم تر أن الضرر أصابها، ولم تعبر في وقت أو آخر عن احتجاجها على برامج الجزيرة. بل إن

الأنظمة العربية بصفة خاصة شعرت أنها مهددة بالفعل من الأسلوب الذي تعمل به البرامج التفاعلية بالقناة، لأنها تتيح، لأول مرة، لمعارضيهم الظهور في الأستوديو، والهجوم عليهم، وإثارة نقاش حاسم بشأن الأوضاع الداخلية في الدول العربية – وهو الأمر الذي لم يكن تصوره ممكنا قبل ميلاد الجزيرة. ونتيجة لذلك، اتخذت العديد من الدول العربية إجراءات عقابية، أكثر من مرة، ضد قناة الجزيرة ومراسليها تعبيرا عن الاحتجاج على ما بدا بنظر تلك الدول مسا بسيادتها فوق أراضيها.

ووقعت مواجهة شهيرة بصفة خاصة بين مصر والمحطة في شهر أكتوبر ٢٠٠٠. وكان ذلك في الأيام الأولى من اندلاع أعمال العنف، التي عرفت في الشارع العربي باسم «انتفاضة الأقصى»، حيث دعا كثيرون في المنطقة إلى الجهاد ضد إسرائيل. وعلى هذه الخلفية تم بث برنامج «الاتجاه المعاكس»، الذي يقدمه المذيع السوري فيصل القاسم، الذي يعد المذيع الأكثر شعبية في الجزيرة، وناقش المسألة التالية: «هل ينبغي على الحكام العرب أن يسمحوا لرعاياهم بتنفيذ أعمال الجهاد ضد إسرائيل؟»، وكان الجو المحيط، والموضوع المثير للخلاف الذي اختاره البرنامج والمذيع المعروف بميوله للاستفزاز والتحريض والإثارة تسببت في دخول المتحدثين بالبرنامج في معركة صوتية. وأثناء تبادل الحديث ادعى الشيخ نادر تميمي، مفتي جيش التحرير الفلسطيني أنه ينبغي على مصر أن تطرد «السفير الصهيوني» من أراضيها. وأطلق الشيخ تميمي سهامه باتجاه الرئيس المصري حسني مبارك على خلفية اعتراضه على الحرب مع إسرائيل، ودعا إلى إسقاط نظامه الحاكم. وكأن الفوضى التي كانت في الأستوديو لم تكن كافية، أتاح البرنامج لأحد المشاهدين أن يتحدث بعد أن اتصل هاتفيا بالبرنامج، وراح يطلق كلمات المديح بحق قاتلي

الرئيس المصري أنور السادات. وكما هو متوقع أدت هذه الكلمات إلى إثارة الغضب في القيادة المصرية. وادعى مسؤولون مصريون أن القناة تعمل على زعزعة استقرار الحكم في مصر، عبر دعوتها لممثلي المعارضة الإسلامية المتطرفة للظهور في برامجها، بل وهددوا باتخاذ خطوات ضد القناة إذا استمرت مثل هذه الأمور.

ولم يكن الغضب وفقدان الصبر في مواجهة ظاهرة اسمها «الجزيرة» نصيب مصر فقط، فقد وقعت مواجهات مشابهة مع الكثير من أنظمة الحكم العربية الأخرى. وأعربت الجزائر عن غضبها من استضافة ممثلي المعارضة في برامج الجزيرة، عندما علم النظام الحاكم هناك عن عزم القناة بث برنامج عن أعمال القمع التي يمارسها الجيش الجزائري ضد المنظمات الإسلامية المتمردة.

وتوترت علاقات الأردن مع قطر أيضا، وأغلقت مكاتب الجزيرة في العاصمة الأردنية عمان، لفترة ما، عقب بث برنامج بعنوان «٤ سنوات على اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل»، قام خلاله ضيف سوري باتهام العاهل الأردني الراحل الملك حسين بالتعاون مع إسرائيل. بل إن مكاتب القناة في رام الله تعرضت هي الأخرى للإغلاق عام ٢٠٠١، لعدة أيام، بأوامر من السلطة الفلسطينية، بعد بث تنويه وإعلان لبرنامج على الجزيرة عن الحرب في لبنان، تضمن صورة تم اعتبارها مسا باحترام وكرامة ياسر عرفات.

وكانت موجات الاحتجاج على القناة حاضرة أيضا لدى جيران قطر القريبين منها على الخليج العربي، حيث وجدوا صعوبة في قبول تغيير قواعد اللعبة، التي كان من المحظور بموجبها توجيه انتقادات من دولة إلى شقيقتها الأخرى في المنطقة. فقد صبت الكويت على سبيل المثال، غضبها على قناة الجزيرة، في عهد حكم صدام حسين، بدعوى أن القناة موالية للعراق، وعندما بلغ الغضب ذروته لدى الكويتيين

أرسلوا وزيرا رفيع المستوى إلى الدوحة، من أجل بث الشكوى في أذن السلطات هناك من الانتقاد الذي تلقته سياسة الكويت في أحد برامج القناة. أما البحرين، أقرب جيران قطر – والتي كانت علاقاتها متوترة من تلقاء نفسها بسبب الصراع الإقليمي المتواصل على جزيرة «حوار» – فصبت نيران غضبها على القناة بسبب مقابلة مثيرة للجدل مع ممثل المعارضة في البحرين. وكما هو معروف كانت المملكة العربية السعودية أيضا، خلال السنوات الأخيرة، على طريق التصادم الدائم مع الجزيرة، بسبب الملاحظات الانتقادية التي يتم بثها في مناسبات كثيرة ضد العائلة السعودية المالكة. وفي أعقاب ذلك حددت المملكة أنشطة الجزيرة على أراضيها، وفي العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ منعتها من نقل مشاعر الحج. والأكثر من ذلك أنه في نوفمبر ٢٠٠٥، ترددت أنباء عن أنه ردا على «الحملة المعادية للسعودية» التي تبثها القناة، عرقلت المملكة مشروعا لإنشاء أنبوب لتنقل الغاز بين قطر والكويت.

بسبب الخوف من الجزيرة، بذل الكثير من المسؤولين في العالم العربي جهودا كثيرة من أجل التشكيك في مصداقية القناة، عبر نشر ادعاءات بأنها تمثل مصالح غربية، بل أمريكية وصهيونية بالأساس، وأنها تدار بمعرفة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» وجهاز الاستخبارات الإسرائيلية الموساد. وقيل أيضا : إن نظام الحكم القطري، الذي يقف خلف قناة الجزيرة، يستخدمها لأعمال الابتزاز السياسي من دول بالمنطقة لصالح جهات أجنبية. وكانت هناك تداعيات اقتصادية ومالية على قناة الجزيرة من الحرب الكلامية وعرقلة عملها على الأرض، في مواجهتها مع أنظمة الحكم العربية التي شعرت أنها تتعرض للضرر من برامج بث القناة القطرية. وجاءت الخسائر المالية على نحو يتناقض مع الشعبية الهائلة للقناة، حيث امتنع كبار المعلنين الموجودين بشكل أساسي في المنطقة العربية عن الإعلان في

القناة خوفا من تأثير ذلك على أنشطتهم الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ربما كانت شركات ووكالات الإعلان التي يقع مقرها في المملكة العربية السعودية، وتضم أكبر عدد من المستهلكين في شبه الجزيرة العربية، ربما كانت مهتمة بالإعلان عن منتجاتها والوصول إلى جمهور مشاهدي الجزيرة، ولكن امتنعت غالبيتها خوفا من غضب النظام الحاكم بالمملكة. وبناء على ذلك، رغم النجاح الكبير للجزيرة ، كان على شخصيات من الأسرة الحاكمة في قطر - وعلى رأسهم الأمير - أن يواصلوا تمويل القناة بسخاء طوال سنوات وجودها.

على ما يبدو، كان من الممكن التفكير في أن استعداد الجزيرة للإمساك بالثور من قرنيه، ومنحها منصة للأصوات الداعية بوضوح إلى تغيير أنظمة الحكم العربية، سوف يمنحها تزكية كي تحظى، بشكل أوتوماتيكي، بدعم الإدارة الأمريكية، التي تدعم التحول الديمقراطي في الدول العربية. ولكن ومع مزيد من الدهشة والعجب، كان الواقع مختلفا تماما، حيث أثارت القناة القطرية غضب الإدارة الأمريكية أكثر من مرة. وتولد غضب الولايات المتحدة الأمريكية على قناة الجزيرة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، في نيويورك وواشنطن والعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق، حيث ساد انطباع في واشنطن بأن القناة تقود خطا لإفساد جهود الحرب على الإرهاب، ويتم استخدامها كأداة لنشر الدعاية التي تمس بالمصالح الأمريكية.

وبرزت هذه الادعاءات بصفة خاصة أثناء حرب الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، التي بدأت في ٢٠٠٣، لأن الجزيرة سمحت لأن تكون منصة لعناصر منظمات سرية في العراق طالبوا بتكثيف الجهود لتهدئة الأجواء من أجل استقرار نظام الحكم الجديد في الدولة، وبلغ الغضب الأمريكي ذروته عندما عرضت القناة

صورا لجنود أمريكيين وبريطانيين قتلى وآخرين وقعوا في الأسر بالعراق، الأمر الذي اعتبرته واشنطن ماسا بجهود الحرب.

من جانبها، دافعت الجزيرة عن نفسها بالقول إنه بعد أن طالب البنتاجون بإزالة الصور حتى يتم إبلاغ ذوي القتلى الخبر، وهو ما فعلته القناة بالفعل، وتوقفت عن عرض الصور لبضع ساعات، ولكن هذه التوضيحات وتبريرات القائمين على القناة بأنهم لم يفعلوا أكثر من أداء واجبهم الصحفي، لم تجد آذانا صاغية لدى الإدارة الأمريكية التي أصرت على أن القناة تحرض العالم العربي ضد الولايات المتحدة.

في أعقاب ذلك، ورغم العلاقات الوطيدة التي أشرنا عليها بين الولايات المتحدة وقطر، أثناء الحرب، وتمركز القيادة العسكرية الأمريكية في القاعدة التي تقع بالقرب من مقر قناة الجزيرة في الدوحة، قرر البنتاجون منع أنشطة القناة في العراق، كما خرج مسؤولون في إدارة الرئيس بوش، يوجهون انتقادات قاسية ضد الجزيرة، وكان أشد هذه الانتقادات قسوة، ما ورد على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، الذي اتهم القناة القطرية في أبريل ٢٠٠٤ بأنها تبث الأكاذيب، وتعمل بالتنسيق مع الإرهاب. بينما أجرى وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مقابلة وصفت بأنها عاصفة وصادقة - بكلمات اعتبرت غاضبة بالمفهوم الدبلوماسي - مع وزير الخارجية القطري، ادعى خلالها باول أن تقارير الجزيرة تضر بالعلاقات القائمة بين الدولتين. وبلغت نبرة الولايات المتحدة ذروتها تجاه قط، عندما لم تدعو واشنطن قطر في شهر يونيو من العام نفسه، ضمن مجموعة الدول العربية، إلى مؤتمر الدول الثمانية الصناعية، والتي كان هدفها المعلن هو مناقشة الإصلاحات في الدول العربية، وبرزت عدم الدعوة بشكل خاص؛ لأن قطر من الدول الأساسية التي

تقود مسيرة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول الخليج العربي، وزادت دهشة قطر لأن قناة الجزيرة، التي تلقت انتقادات أمريكية، يعتبرها القطريون واحدة من أكثر المبادرات التي تستهدف دفع مسيرة الليبرالية والتحرر في مجال تداول المعلومات.

بعد عدة سنوات قليلة من إطلاقها، حصدت الجزيرة بعضا من ثمار مسيرتها، وأصبحت علامة من علامات الثورة الإعلامية التي بدأت في الدول العربية. ولكن على خلفية الواقع السائد في الشرق الأوسط المتوتر، وجدت القناة نفسها بين المطرقة والسندان. فمن ناحية، باتت تحت ضغوط كثيفة ومتواصلة من أنظمة الحكم العربية، التي تعتقد أن القناة تساعد عناصر المعارضة المتطرفة، مع اتهامها أيضا بأنها «عميل للغرب»، يهدد استقرار هذه الدول، ومن ناحية أخرى، يرى الكثير من مسؤولي الإدارة الأمريكية – خاصة المنتمون إلى التيار اليميني – أن الجزيرة محطة تلفزيونية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتتحدث باسم الإسلام المتطرف، وتمس جهود الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

عندما سئل القائمون على قناة الجزيرة عن رؤيتهم للهجوم الذي تتعرض له القناة من كل الاتجاهات، من جانب أجهزة الحكم العربية والإدارة الأمريكية على حد سواء، كانت إجابتهم أن ذلك أكبر دليل على أن القناة تسير في الطريق الصحيح. ويقولون إن ذلك نتيجة حتمية لا يمكن منعها من محاولة الحفاظ على خط مهني حر ومفتوح، الذي يمنح حرية التعبير لكل وجهات النظر المختلفة، ويمتنع عن فرض أي نوع من أنواع الرقابة، ويقولون: إنه من الطبيعي أن يكون هناك من يتضرر من التغطية الإخبارية المتزنة التي تمس الواقع غير الجيد، أو مكانة هذا أو ذاك خلال البرامج التي تبثها القناة.

وتعتمد هذه التوضيحات على أنه في السنوات القليلة التي مضت على انطلاق القناة، نجحت الجزيرة في أن تحظي بمصداقية عالية في تقاريرها الإخبارية في الدول العربية، الأمر الذي يعد إجابة جزئية على النقد الكثيف الذي تلقته القناة منذ إقامتها. ومع ذلك، علينا أن نضع في الاعتبار أن القناة هي نتاج مبادرة خاصة للقيادة القطرية التي لم يتم انتخابها بأسلوب ديمقراطي، وأنها اختارت خطًّا سياسيًّا استثنائيًّا، وكانت النتيجة أن هذه الخطوات أدت إلى إثارة توترات لا تتوقف في مواجهة عدد من الدول العربية بسبب خطوات قطر الاستثنائية بدفع التيار الليبرالي والإصلاح الداخلي، أو بسبب علاقات الدوحة مع الولايات الأمريكية وإسرائيل. كما أن هذه الخطوات نفسها أدت إلى إثارة توترات مع الولايات المتحدة بسبب العلاقات الوطيدة التي أقامتها الدوحة مع المنظمات الإسلامية الراديكالية. وبناء على ذلك، وفي ضوء المد الإعلامي الذي منحته الجزيرة لقطر، لم يكن هناك فحص متعمق للأسباب التي جعلت القناة دائما أداة لإثارة الخلافات العاصفة مع الدول الأخرى داخل المنطقة وخارجها.

ويتطلب هذا الفحص التعامل مع أسئلة أساسية تتعلق بأنشطة القناة، وعلى رأسها: هل الثورة الإعلامية التي بدأت بفضل الجزيرة تمثل الحبل السري لإجراءات أوسع تبشر بمزيد من التحول الديمقراطي في العالم العربي؟ أم أن القناة تستغل المناخ الذي كان قائما في مجال الإعلام والمعرفة في الدول العربية والإسلامية، كي تصبح بوقا دعائيا لمواقف وآراء متجذرة منذ قديم الزمان؟ وبصفة خاصة: هل تبنت القناة معايير متقدمة من الصحافة الموضوعية، أم أن عناصر متطرفة استغلت برامجها لأغراض دعائية وتحريضية؟

على ما يبدو، لسنا في حاجة إلى أدلة تثبت صحة الاحتمال الثاني. ويتضح الأمر

على سبيل المثال من بث الجزيرة لبرنامج «الشريعة والحياة»، أسبوعيا، للشيخ يوسف القرضاوي، الذي يحظى بشعبية كبيرة. ويستخدم الشيخ القرضاوي هذا البرنامج من أجل الترويج لفتاوى تنتهج خطا متشددا ومحرضا ضد الغرب، في أنحاء العالمين العربي والإسلامي. ومن ذلك على سبيل المثال، أثناء حرب العراق عام ٢٠٠٤، أعلن الشيخ القرضاوي فتوى تقضي بأن من يلقون حتفهم على يد الجنود الأمريكيين هم شهداء، بل وشجع المسلمين على احتلال أوروبا – ليس بوسائل عسكرية طبعا – من خلال نظرية تقول إن العالم كله ملك لله، وينبغي العمل على هداية البشرية إلى الإسلام. وبالطبع لم تسلم إسرائيل من انتقادات القرضاوي، الذي دعا في أحاديثه للقناة إلى الجهاد ضد إسرائيل، وشجع الفلسطينيين كثيرًا على تنفيذ عمليات انتحارية. بل إنه أفتى بإمكانية مشاركة النساء في هذه العمليات، مستدلا على ذلك بمشاركة النساء في الحروب في عهد النبي محمد ﷺ.

وفيما يخص القول بأن الجزيرة تبث دعاية متطرفة وخطيرة، يمكن أن نجد ما يؤيده في الحقيقة التي تقول بأن القناة اختارت أن تبث خلال السنوات الأخيرة شرائط لزعيم القاعدة، أسامة بن لادن، ونجح الأخير من خلالها في توصيل كلامه إلى ملايين البيوت في كل المنطقة. وكان هناك نموذج بارز بعد أسابيع من وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما انفردت الجزيرة ببث شريط، يعترف فيه بن لادن بمسؤولية القاعدة عن التفجيرات. ويضاف إلى ذلك أنه في السنوات التالية، في أعقاب إسقاط نظام حكم طالبان في أفغانستان على يد الولايات المتحدة، وهروب قادة القاعدة إلى مخابئ سرية، ظلت شرائط بن لادن والمقربين منه تجد طريقها إلى القناة، التي كانت تبثها دون أي تدخل – حتى تلك التي تضمنت دعوات واضحة إلى تنفيذ عمليات تفجيرية ضد الأمريكيين وحلفائهم. وفي نهاية

أكتوبر ٢٠٠٤، عشية انتخابات الرئاسة الأمريكية، بثت الجزيرة شريطا توجه فيه أسامة بن لادن بالحديث مباشرة إلى الشعب الأمريكي، هاجم خلاله السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهدد بتنفيذ العديد من العمليات مثل تلك التي نفذتها منظمته قبل ثلاث سنوات من ذلك.

في أعقاب هذه الشرائط التي تم بثها برغم الضغوط الكثيفة التي مارستها الإدارة الأمريكية على قطر لمنعها، كان هناك من اتهموا القناة الفضائية القطرية بأنها «المتحدث باسم القاعدة» واتهموها بنشر الرسائل المتطرفة للمنظمة، والمساعدة في التحريض على الإرهاب، ولم تكن مثل هذه الاتهامات الموجهة للجزيرة صادرة فقط عن الأمريكيين، وإنما كانت تصدر عن مسؤولين في دول أخرى، ادعوا أن سياسة القناة ببث هذا الكم من الرسائل التي تصلها مباشرة من منظمات إرهابية، تساعد على تحقيق أهداف هذه المنظمات في بث الخوف والذعر بين السكان، والتحريض على أعمال العنف. على سبيل المثال، في أعقاب اختطاف مئات الرهائن على يد الإرهابيين الشيشانيين في مسرح بموسكو، في أكتوبر ٢٠٠٢، وجهت الحكومة الروسية انتقادات قاسية لقناة الجزيرة، قالت خلالها إن القناة في تغطيتها للحدث، تحولت في الواقع إلى متحدث باسم المجموعة الوهابية المتطرفة الشيشانية، التي تلقت بذلك مساعدة، باستخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة للترويج لدعاياتها، واستمر سماع مثل هذه الاتهامات في السنوات التالية أيضا، والتي قامت خلالها القناة ببث تسجيلات وصلتها من مجموعات إرهابية، ظهر فيها رهائن من دول مختلفة في جميع أنحاء العالم وهم يتحسرون على أنفسهم، أو يتم إعدامهم بطريقة وحشية على يد الإرهابيين. كل هذه الأمور زادت من عدد المقتنعين في العالم الغربي بأن الجزيرة وسيلة لترويج الأيديولوجية الإسلامية الراديكالية.

وبالطبع يرفض القائمون على قناة الجزيرة كل هذه الاتهامات تماما، ويصرون على أن بث هذه المحتويات المثيرة للجدل، مثل شرائط أسامة بن لادن، لا يتم بثها بدوافع أيديولوجية، بل لأنها ببساطة تتضمن محتوى إخباريا، وهو أمر يمثل جزءا من سياسة القناة التي تقضي بإتاحة حرية التعبير لمختلف وجهات النظر، وقد سمعت مثل هذا الرد على لسان مذيع القناة فيصل القاسم الذي دافع عن بث شرائط بن لادن على قناة الجزيرة، قائلا: إن الأمر يتسق مع الواجب الصحفي للقناة، وقال القاسم: «إننا أثناء التغطيات نكون في حالة حرب»، وبنفس الروح تحدث القاسم عن تطور الجزيرة والتزامها ببث كل المعلومات والأخبار لمشاهديها، مقارنة مع انغلاق محطات التلفزيون الأخرى «التي ترتبط بشكل رئيسي بأنظمة الحكم ولا تستطيع بث أي خبر حقيقي عما يحدث على أراضيها للجمهور».

وتبين كلمات فيصل القاسم بشكل واضح طريقة تفكير هيئة التحرير القائمة في قناة الجزيرة، التي تسعى القناة بموجبها إلى لعب دور لغرس قيم جديدة تتعلق بحرية وانفتاح التقارير الإخبارية في المنطقة، وبموجب وجهة النظر هذه، يعبر بث البرامج الإشكالية عن نوع من الليبرالية الإعلامية الجديدة التي تسعى الجزيرة لتقديمها في الشرق الأوسط، والتي تعمل على دفع القيم الديمقراطية وحرية التعبير المنتشرة في الدول الغربية نفسها. وحتى إذا كان الأمر متعلقا بالتعامل مع عناصر متطرفة، كانت حتى ذلك الوقت ممنوعة من الظهور على شاشات التلفزيون في العالم العربي، فإن ذلك يبدو كثمن ينبغي دفعه للتعبير عن مختلف الآراء ووجهات النظر الموجودة في الساحة. ويمكن العثور على تأكيد لذلك في شعار القناة القطرية: «الجزيرة.. الرأي والرأي الآخر».

ومع ذلك، فإن هذا الكلام يبين عمق سوء التفاهم القائم بين مسؤولي قناة

الجزيرة ومنتقديهم. فبالنسبة للقائمين على القناة، فإن فيصل القاسم، على سبيل المثال، عندما استضاف في برنامجه «الاتجاه المعاكس» ممثل حركة حماس في طهران، أبو محمد مصطفى، في مواجهة ممثل السلطة الفلسطينية، حسن عصفور، وتبادل الاثنان الاتهامات والسباب، يعتبر ذلك مساهمة في خلق تلفزيون ليبرالي مثير للاهتمام، ويتميز بالانفتاح ويعرض للمشاهدين صورة أكثر كمالا عما يحدث في المجتمع الفلسطيني، عن اختلاف الآراء الداخلية فيها. في المقابل، وعلى الجانب الآخر، يبدو الأمر بمثابة إتاحة منصة دولية للمتحدث باسم حماس، تحت رعاية الجزيرة التي تحظى بجماهيرية واسعة، الأمر الذي يساعد على وصول الدعاية المتطرفة لحركة حماس إلى أكبر عدد ممكن من الجماهير.

ويتضح من هذه الصورة أن هناك ثغرات كبيرة في صورة القناة، فمن ناحية تبدو الجزيرة أداة للتغيير تساعد في تغلغل القيم الغربية إلى الإعلام العربي، ومن الناحية المقابلة، تبدو القناة كأداة دعائية للإسلام المتطرف. ولكن قد يبدو أن هذا الالتباس في صورة الجزيرة نابعا من وجهة نظر غربية خارجية، يأتي في مركزها أن الجزيرة قناة عربية تعبر عن السياسة والثقافة والدين والحياة الاجتماعية في الشرق الأوسط. كما يتضح أيضا من تشكيل الفريق العامل بالمحطة، في مختلف وظائف التحرير والإنتاج التي تتكون في معظمها من فلسطينيين ومصريين وأردنيين ولبنانيين. وفي ضوء ذلك يصعب الاندهاش من أن القناة تعرض أولا وقبل أي شيء الرؤية العربية والإسلامية في القضايا المركزية التي تتطرق إليها – خاصة فيما يتعلق بالملف العراقي والقضية الفلسطينية أو المشاكل الداخلية التي تشغل الدول العربية. وهي بذلك لا تختلف عن بقية وسائل الإعلام العربية،ولا يمكن أيضا تجاهل الاختلاف الجوهري الذي قدمته الجزيرة عند مقارنتها بوسائل الإعلام التي كانت موجودة في

الدول العربية قبل إطلاق القناة، وهي التغييرات التي ينبغي النظر إليها على خلفية البيئة التي تعمل فيها.

ويبرز الأمر في أسلوب التغطية التي تمنحها الجزيرة لإسرائيل وعلاقاتها مع الفلسطينيين والعالم العربي. على الجانب الإيجابي، لا يمكن تجاهل مساهمة القناة الفضائية القطرية في زيادة الوعي الجمعي الإعلامي العربي عندما دعت ضيوفا إسرائيليين إلى برامجها، ولكن على الجانب الآخر، كان واضحا تماما أن الخط التحريري للجزيرة فيما يتعلق بإسرائيل يشبه تماما ذلك الخط السائد لدى بقية وسائل الإعلام العربي. وبصفة خاصة بدت إسرائيل في برامج القناة من نفس الجانب السائد في بقية العالم العربي الذي يعرضها كمجتمع معاد للفلسطينيين ولكل جيرانها. وكان هناك مثال لذلك في برنامج باسم «سري للغاية» تم بثه في ١٦ فبراير ٢٠٠٧، وعرض، إلى جانب صور المقاهي في تل أبيب، صورا للحواجز في الأراضي الفلسطينية، كما تم عرض مقاطع من مقابلات أجراها المذيع يسري فودة مع المطرب (الإسرائيلي) أفيف جيفن، الذي قال إن ما يبعث على الضحك أن اليهود خبراء في التكنولوجيا بينما العرب خبراء في الحمص والقهوة، بالإضافة إلى لقاء مع عضو الكنيست آنذاك عزمي بشارة، الذي أكد أن المشكلة ليست عدم وجود رغبة لدى إسرائيل للتفاوض، وإنما عدم رغبة إسرائيل في دفع ثمن السلام. وكممثل لإسرائيل في قطر، شعرت بهذه النبرة جيدا، في تقارير القناة عن العلاقات بين إسرائيل وقطر، وعن أنشطة مكتب، تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، والتي تشبه تماما تلك التقارير التي تبثها محطات التلفزيون العربية الأخرى، التي تؤكد على التحفظ من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأدركت من ذلك أنه على الرغم من امتناع الجزيرة من توجيه النقد لقطر، وجد محررو القناة حرية مطلقة في توجيه

انتقادات مباشرة على السياسة المعلنة للحكومة القطرية بشأن العلاقات بين إسرائيل والإمارة الخليجية، على الرغم من أن الحكومة القطرية هي التي أطلقت القناة.

وبرز هذا الخط التحريري للجزيرة في مضمون التقارير التي تم بثها في شرائط الأخبار عن المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في فترة الانتفاضة الثانية. وقام مراسل القناة في السلطة الفلسطينية وإسرائيل وليد العمري – الحاصل على الماجستير على الصحافة والإعلام من جامعة تل أبيب – ببث سيل من التقارير، عبرت بشكل مطلق عن وجهة النظر العربية والفلسطينية، من حيث اختيار الصور، والتعليقات المصاحبة لها. وكنتيجة للحساسية المفرطة التي أثارتها قناة الجزيرة في تقاريرها خلال تلك الفترة، كان هناك من رأى فيها أحد العناصر المسؤولة عن تسخين الأجواء المعادية لإسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية – التي يشاهد بث القناة فيها ثلاثة من كل أربعة فلسطينيين – وكان هناك نموذج بارز للتغطية التي استخدمتها القناة لدعم الموقف الفلسطيني في الصراع ضد إسرائيل، يتمثل في بث متكرر لصور تبادل النيران بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ومسلحين فلسطينيين في غزة، والذي وقع في بداية الانتفاضة، التي مات فيها الطفل محمد الدرة (١٢ عاما) في أحضان أبيه، الذي كان يحاول الدفاع عنه في مواجهة الرصاص المتطاير، وكان استخدام هذا المشهد ككليب متكرر في الفواصل الرابطة بين برامج قناة الجزيرة، عاملا مساعدا بصورة واضحة على تحويل محمد الدرة إلى شهيد ورمز للنضال الفلسطيني ضد إسرائيل. بل والأكثر من ذلك أن الشعبية الواسعة التي تحظى بها الجزيرة في أنحاء المنطقة، جعلت هذا الحدث كلحظة عصيبة من المواجهة مع إسرائيل في الوعي العربي العام.

الفصل الحادي عشر

«الشرق الأوسط الجديد»

يصل إلى قطر ولكنه يتعثر في عراقيل معروفة من الماضي

سئل وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، ذات مرة، عن كيفية نجاح بلاده، رغم صغرها، في أداء دور مهم على الساحة الدولية.

فأجاب بلا تردد: « انظروا إلى إسرائيل، فتعداد سكانها بضع ملايين فقط، ولكنها تنجح في إصابة العالم كله بالصداع». ويمكن الافتراض بان هذه الإجابة، أعطت في السياق، تعبيرا عن الإحباط الذي تستشعره قطر بسبب صراعات القوى التي تخوضها في مواجهة دول عربية مركزية، على خلفية مساعيها لدفع علاقاتها مع إسرائيل وتعزيز التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد بلغت صراعات القوى هذه أوجها حول استضافة قطر للمؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي أصبح بمثابة نافذة أطلت منها كل العواقب والعراقيل الضخمة التي واجهت تحقق نبوءة «الشرق الأوسط الجديد».

كانت المرة الأولى التي لمست فيها عن قرب استعداد قطر للغوص في مياه الدبلوماسية العميقة بالشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩٥، في فندق «بورتا جراند» بالعاصمة الأردنية عمان. وكان ذلك في ذروة يوم مزدحم بالمباحثات في القمة الاقتصادية الثانية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حين بدأت الشمس في الغروب والرحيل عن عمان، وكان بهو الفندق يعج بالفوضى والهرج والمرج، حيث اختلط مسؤولو الحكومات برجال الأعمال وممثلي وسائل الإعلام من المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم. وكان هناك أمريكيون وأوروبيون وإسرائيليون وعرب يتحدثون مع بعضهم البعض، ويتفقون فيما بينهم على خطط ومشروعات. وشاهدت من موقع جلوسي، مجموعة من رجال الأعمال الإسرائيليين المعروفين، يجلسون مع نظرائهم الأردنيين في ركن من أركان بهو الفندق، وبالقرب من مدخل الفندق وقف رجل أعمال مهم من سلطنة عمان، ومقرب جدا من السلطان قابوس،

ووافق بلا تردد على الإدلاء بحديث إلى التليفزيون الإسرائيلي. وعلى خلفية هذا الصخب الذي يحيط بي، بدا لي أن فكرة إنشاء منتدى للتعاون الاقتصادي بدأت في التحقق على أرض الواقع، وبوسعها أن تساعد على توطيد العلاقات الصناعية والتجارية بين إسرائيل والدول العربية. في هذا اليوم الخريفي، جلس المستشار المقرب من وزير الخارجية القطري على مائدة جانبية مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين، وكان من بينهم نائب المدير العام للشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية الإسرائيلية، «عوديد عيرن»، وتحدث بحماس عن الأهمية الكبيرة التي توليها بلاده لاستضافة القمة القادمة، التي تقرر عقدها في العام التالي، في نوفمبر ١٩٩٦. كان يدير الحديث بيد ترتفع ونبرة حاسمة، لا تدع مجالا للشك في أن المتحدث رجل قريب من متخذي القرار في قطر. وكان ذلك المستشار القطري هو ابن واحدة من العائلات المهمة في قطر، وهي عائلة آل عطية، المعروفة بماضيها كقبيلة تضم مقاتلين من البدو الشجعان، وربطت مصيرها بالعائلة الحاكمة في قطر. ومما يدل على أهمية هذه العائلة أن أحد أعمام هذا الرجل شغل منصب نائب وزير الخارجية القطري، وله عم آخر كان وزيرا للطاقة – وهو منصب مركزي للغاية في دولة تعتمد على البترول والغاز كمصادر أساسية للدخل. بل إن المستشار نفسه درس لسنوات طويلة بجامعات غربية، فهو يتحدث الإنجليزية بطلاقة، وكان يثق بنفسه كثيرا، ولديه وجهة نظر خاصة وغير تقليدية في كل موضوع يتطرق إليه. فهو على سبيل المثال يؤيد إقامة علاقات مع إسرائيل، ويدعم محاولات تحقيق السلام والتعاون في الشرق الأوسط. ومن الواضح طبعا لماذا يرى به الكثيرون مرشحا بارزا لجيل قادة المستقبل في قطر، واتخذ الأمر طابعا رسميا من جانب «منتدى دافوس» الشهير في جنيف بسويسرا، الذي وضع اسم المستشار القطري ضمن قائمة مصغرة من قادة المستقبل في الشرق الأوسط.

كانت المهمة الملقاة على عاتق المستشار واضحة: تحويل قطر إلى لاعبة في العملية السياسية عن طريق دفع العلاقات مع إسرائيل. وكان نجاح القمة الاقتصادية في العاصمة الأردنية عمان – التي حضرها أكثر من ١٥٠٠ شخص، من بينهم سياسيين ورجال أعمال من الفئة الأولى من كل أنحاء العالم – والمشروعات الكثيرة التي تم الاتفاق عليها في إطارها، والتي قدرت قيمتها بمليارات الدولارات، كل ذلك صنع هالة كبيرة للقمة. في ذلك الوقت تحديدا كان من السهل تفهم الرغبة الجريئة لقطر الصغيرة في أن تضع لنفسها موطئ قدم في المسارات التاريخية التي يعج بها الشرق الأوسط، بل وبدا الأمر طبيعيا عند مشاهدة الحماس الكبير الذي أبداه مستشار وزير الخارجية القطري لترشيح بلاده لاستضافة القمة الاقتصادية الإقليمية التالية. واعتمد في مطالبه على السياسة التي كان يتبعها في تلك الفترة أمير قطر الجديد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ووزير خارجيته. وأشار المستشار إلى توقيع بلاده على مذكرة التفاهم المشترك لإبرام صفقة الغاز الطبيعي مع إسرائيل، في إطار القمة التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان، كخطوة من جانب قطر على طريق الإلغاء الفعلي للحظر التجاري المفروض على إسرائيل، والتي يمكن أن تؤدي إلى إبرام صفقات أخرى. كما أشار المستشار القطري إلى أن بلاده رأت في استضافة القمة الاقتصادية الإقليمية فرصة إضافية للتأكيد على كونها دولة ذات اقتصاد عصري وحديث، وجذب مستثمرين كبار لتنمية صناعتها. وواصل المستشار حديثه وشرح بالتفصيل للجالسين الإسرائيليين معه حول المائدة جهود الإقناع البارزة التي استغلها أيضا في ذلك اليوم أمام مسؤولين آخرين، وكان من بينهم مسؤولون أمريكيون ومن المنتدى الاقتصادي العالمي، من أجل محاولة التأثير على اتخاذ قرار إيجابي بشأن ترشيح قطر لاستضافة القمة التالية.

ولكن قطر لم تكن الدولة الوحيدة التي أعربت، في قمة عمان، عن اهتمامها باستضافة القمة الاقتصادية التالية، فقد بذلت مصر جهودا كثيرا للفوز بدعم ترشيحها. وتحول التنافس على استضافة القمة الاقتصادية بسرعة إلى صراع ضاري بين الدولتين. وفي خلفية ذلك كان هناك دور للخصومة الطويلة بين مصر وقطر. فالمواطنون المصريون الكثيرون الذين وجدوا فرص عمل طيبة في الإمارة الخليجية، كمدرسين ومهندسين وأطباء ومديرين، وجدوا أنفسهم على المحك بين الجانبين: فالمصريون اشتكوا من الصعوبات التي يضعها القطريون أمامهم عند استخراج تأشيرات العمل في قطر، بينما أعرب القطريون عن تخاوفهم من التدخل المصري الزائد عن الحد في شؤونهم الداخلية. وكان هناك مضمار آخر للتوتر بين مصر وقطر بسبب التنافس فيما بينهما حول صفقة توريد الغاز الطبيعي لإسرائيل، لأن مصر كانت تدير مفاوضات مقابلة، في نفس الوقت الذي كانت تتفاوض فيه قطر، من أجل توريد الغاز الطبيعي لإسرائيل. وزاد هذا التوتر بعد أن نشرت الصحف المصرية تقارير تقول إن قطر تخطط لنقل الغاز الطبيعي إلى إسرائيل عن طريق مينائي العقبة (الأردني) وإيلات (الإسرائيلي)، وليس عبر ناقلات تمر من قناة السويس، كي لا تحصل مصر على مقابل المرور. ولذلك، عندما أبدى وزير الخارجية المصري آنذاك، عمرو موسى، تحفظه في قمة عمان على «دول عربية تهرول لإبرام صفقات اقتصادية مع إسرائيل» قبل ضمان الحقوق الفلسطينية واكتمال «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية واللبنانية»، أدرك الجميع أنه يقصد قطر بهذا الكلام. وكان ذلك بمثابة تدشين لإطلاق النار والتدهور العميق في العلاقات بين مصر وقطر، والتوترات الشخصية البارزة التي اندلعت بين وزيري خارجية البلدين، وأصر القطريون خلالها على أن يكونوا على قدم المساواة مع مصر، رغم الفروق الهائلة والواضحة بين البلدين. وهكذا بدأت لعبة القوى، عندما

أصرت كل دولة على أن تستضيف هي القمة الاقتصادية الإقليمية التالية، وسط حيرة الوسطاء، وعلى رأسهم الأمريكيين. فقط بعد جهود مضاعفة، وقبل دقائق فقط من انتهاء قمة عمان تم التوصل إلى تسوية مثالية: تحظى القاهرة باستضافة القمة الاقتصادية الإقليمية عام ١٩٩٦، وتحظى الدوحة باستضافة القمة التالية لها عام ١٩٩٧.

وفي نهاية ماراثون المباحثات غادر المصريون العاصمة الأردنية عمان وهم يشعرون بالرضا، أولا لانتصارهم على القطريين، وثانيا بسبب حصول المصريين خلال مباحثات القمة الاقتصادية على إعلان أمريكي بشأن افتتاح بنك للتعاون الاقتصادي وتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي تقرر افتتاحه في القاهرة بعد سنتين من ذلك، برأس مال مبدأي قدره ٥ مليارات دولار. وفي المقابل خرج القطريون بنصف ما كانوا يسعون إليه. وبفضل الديناميكية القطرية اللافتة، والتي بدت في عيون الكثيرين بالعالم العربي سياسة مندفعة وطائشة، نجح القطريون حقا في فرض أنفسهم من خلال قمة عمان على منصة الشرق الأوسط، بل وحصلوا على اعتراف أمريكي بمكانتهم. ولكن من جهة أخرى، وبسبب خطوتهم الجريئة، جعلوا أنفسهم هدفا لانتقادات دول رئيسية في العالم العربي، مثل مصر والمملكة العربية السعودية. وربما ينطوي ذلك على قدر من الاندهاش والمفاجأة حين أقول إن مسؤولي قطر الرسميين أصيبوا بخيبة أمل من فوز مصر باستضافة القمة الاقتصادية التالية قبل تلك التي تقرر عقدها في بلادهم.

خلال أيام قليلة فقدت كل هذه الأفكار أهميتها تماما. فبعد عودتنا من العاصمة الأردنية عمان، عاد مشهد المصاعب والعراقيل التي تعترض مسيرة السلام لتطل بكثافة من جديد وبسرعة شديدة. فتم قتل رابين ونفذت حركة حماس عمليات

انتحارية في الأتوبيسات والمقاهي، في مطلع العام ١٩٩٦، وتلا ذلك ردود فعل العالم العربي عقب انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للوزراء، بعد منافسته لشمعون بيريز – كل هذه الأمور هددت لا بإلغاء المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وحسب، بل وبإلغاء كل الإنجازات المتواضعة التي تحققت في اللقاءات الشرق الأوسطية متعددة الأطراف. وكانت الفكرة الرئيسية تقوم على استخدام هذه اللقاءات الإقليمية لتسريع مسيرة المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن كان الواضح أن ما حدث هو العكس: فقد تسببت الأزمة الناشئة في قلب المسيرة السياسية في تهديد كل الغلاف الخارجي الذي تم تخصيصه لتحسين الأجواء والظروف المحيطة لتحقيق السلام. وهكذا، وعشية الموعد المقرر لعقد القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة، كان أعضاء المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف قلقين للغاية، وأصبح انعقاد القمة ذاتها محفوفا بالشكوك. وأضيف إلى ذلك تخاوف رجال الأعمال، الذين كان من المفترض أن يكونوا المحفز الرئيسي لتنمية التجارة والاستثمارات في الشرق الأوسط، الذي بدا عبر شاشات التليفزيون مليئا بالإرهاب والعنف. وإذا لم يكن ذلك كافيا، يمكن الإشارة إلى أنه قبل أكثر من شهر بقليل من الموعد المقرر لانعقاد القمة بالقاهرة، تم افتتاح النفق أسفل الحائط الغربي، واندلعت أعمال عنف دامية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ورغم ذلك كله أصرت مصر على عقد القمة الاقتصادية في القاهرة في موعدها المحدد، ١٢ نوفمبر ١٩٩٦. واتضح أن النظام المصري، الذي رأى في القمة منصة مهمة لدفع الاقتصاد المصري، لم يكن مستعدا للتنازل عن كل ما استثمره، وأثبت بقراره أن المصلحة الاقتصادية قادرة على التغلب أحيانا على الظروف السياسية

الصعبة. ونتيجة لذلك، عقدت القمة الاقتصادية بالقاهرة، بمشاركة ٣٥٠٠ شخص، يمثلون العشرات من دول المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم، من بينهم ٤٨ رجل أعمال من قطر. وجاء هذا التطور ليمنح بعض الطاقة لمسيرة التعاون الاقتصادي الإقليمي، في الفترة التي بدا فيها أنه سيتوقف عن التقدم لا محالة. وبالنسبة لقطر بدا الطريق ممهدا للسير في أعقاب مصر، التي وفت بالتزامها في استضافة القمة الاقتصادية الإقليمية. فها هي مصر، بثقلها المركزي في الجامعة العربية، أصرت على انعقاد القمة في القاهرة، في واقع سياسي وأمني صعب كهذا، وبالتالي لم يكن هناك سبب لدى قطر الصغيرة يدفعها لعدم التصرف مثل مصر. وحظي معسكر التفاؤل بدفعة إضافية على هذا الصعيد في بداية عام ١٩٩٧، مع التوقيع على «اتفاق الخليل» بين إسرائيل والفلسطينيين، والذي أعاد ترتيب وتنظيم استعدادات ووجود إسرائيل في المدينة. وكان ذلك أول اتفاق بين حكومة نتنياهو والفلسطينيين، وجدد التوقعات والآمال بشأن تقدم العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، بما فيها دول الخليج العربي أيضا. وانعكست هذه الروح الجديدة على الأحداث في قطر، وأعلنت الحكومة القطرية أن اتفاق الخليل يمثل خطوة إيجابية لاستئناف عملية السلام. وكان هناك إحساس بأن الاتفاق إذا كان يبشر فعلا ببداية طريق جديد في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإنه قد يؤثر بالإيجاب أيضا على انعقاد القمة الاقتصادية الإقليمية المقرر انعقادها في الدوحة بعد ١٠ أشهر من ذلك.

ولكن هذا الإحساس لم يدم طويلا، فقد عادت الأمور لتتدهور مجددا على صعيد المسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، في الشهور التي تلت ذلك، ونتج عن ذلك ممارسة المزيد من الضغوط على قطر من أجل دفعها لإلغاء القمة

الاقتصادية الإقليمية. وبلغ الأمر ذروته مع قدوم ربيع عام ١٩٩٧، بتزايد الخلاف مع الدول العربية التي تعارض أي تطبيع مع إسرائيل. وكان على رأس هذه الدول المعارضة سوريا، والتي قام وزير خارجيتها فاروق الشرع بزيارة إلى الدوحة، في ذلك العام، والتقى بأمير قطر ووزير خارجيته. وتحدثت التقارير الرسمية عن هذا اللقاء بان الجانبين بحثا معا استئناف المفاوضات على المسار السوري في عملية السلام، ولكن كان في الخلف من ذلك، تم الحديث عن ممارسة وزير الخارجية السوري لضغوط واضحة على القطريين، خلال الزيارة، لدفعهم إلى الامتناع عن دعوة إسرائيل إلى القمة الاقتصادية الإقليمية. وبعد ذلك بعشرة أيام، عقد في الرياض مؤتمر لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، والذي قرر بكل وضوح في سياق قراراته أن النفق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام كان نتيجة لتعنت حكومة إسرائيل، وفي الكواليس تمت ممارسة الكثير من الضغوط الكثيفة – بقيادة المملكة العربية السعودية مستضيفة الاجتماع – لإجبار قطر على التخلي عن حلمها بانعقاد القمة.

وإزاء حملة الضغوط المهولة هذه أثيرت الكثير من الشكوك حول قدرة قطر على الاستمرار في الإصرار على استضافة القمة الاقتصادية الإقليمية بمشاركة إسرائيل. ولكن الرد القطري على ذلك كان استثنائيا. ففي لقاء وزراء خارجية الدول الخليجية في الرياض، أعلن وزير الخارجية القطري، أمام القاعة التي امتلأت عن آخرها، أن قطر ماضية في استعداداتها لاستضافة القمة في شهر نوفمبر، بل ودعا بقية الدول العربية إلى المشاركة بها واستخلاص أكبر قدر من الفوائد منها. ومن أجل إزالة أية شكوك، واصل القطريون استعداداتهم بكل قوة لاستضافة القمة. واشرف على هذه الاستعدادات لجنة خاصة تضم وزراء وشخصيات رفيعة،

وبشكل استثنائي – في دولة تخلو في هذا الوقت من العام من سكانها، بسبب ارتفاع درجة الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية – استمرت الأعمال طوال فترة الصيف. وترك ذلك، لدى كل من تابعه، انطباعا عميقا بالجدية والالتزام بعقد القمة. كما أنفقت قطر في استعداداتها تلك مبالغ مالية ضخمة لا يمكن تجاهلها. ولأن قطر لم تستضف حدثا بهذا الحجم الضخم، كان التحدي الفوري هو إنفاق الكثير من ملايين الدولارات على إنشاء مركز فاخر للمؤتمرات يسع ٢٥٠٠ شخص. بالإضافة إلى ذلك، ولضمان أماكن لمبيت كل المشاركين في المؤتمر، تم تجنيد كل الغرف بفنادق الدوحة ومحيطها، وتم استئجار منازل خاصة لم يسكنها أصحابها بعد، وتم استدعاء سفن وبواخر ركاب خاصة لتبيت فيها بقية الضيوف المتوقع وصولهم ولن يجدوا مكانا لمبيتهم. وفي النهاية تم تزويد كل ذلك بأجهزة الكمبيوتر الحديثة في كل أركان المؤتمر والفنادق، من أجل تحسين خدمة الاتصال الإلكتروني بين المشاركين. ولكن حتى الاستعانة بأحدث أجهزة الكمبيوتر لم يكن ليتغلب على مصاعب الاتصال بين مؤيدي المؤتمر والمعارضين له، ورغم اعتدال الجو قليلا في نهاية الصيف، رفضت النفوس أن تهدأ، واستؤنف الضغط بكل قوة على قطر. وبدأت تصدر البيانات والتصريحات من كل اتجاه من جانب الدول العربية التي هددت بمقاطعة القمة الاقتصادية التي تستضيفها قطر. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية: أن «إيران تريد من قطر أن تلغي انعقاد القمة». وجددت هذه التطورات عدم التفاهم، وكان هناك إحساس آنذاك بأن قطر حتى إذا قررت عقد القمة رغم كل ذلك، فإن أغلب الدول العربية ستقاطعها. وتجسد هذا الشعور على أرض الواقع مع لقاء وزراء خارجية الدول الأعضاء بالجامعة العربية (٢٢ دولة)، في القاهرة، نهاية سبتمبر ١٩٩٧، عندما تم الإعلان عن أن البيان الختامي للقاء قد يتضمن إعلانا عن اعتراض عام للدول العربية على انعقاد القمة. وتزايدت جدية

هذه التوقعات بعد الإعلان عن أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات شعر بالتعب أثناء مناقشة عاصفة مع وزير خارجية قطر حول عزم قطر استضافة القمة الاقتصادية المقررة.

فقط عندما بدا أن عجلة الحظ قد توقفت لتقرر مصير قمة الدوحة، ظهرت في الصورة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، وبعثت برسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، طالبت فيها الدول العربية بعدم اتخاذ قرار بمقاطعة القمة. ونتيجة لذلك انتهى لقاء الجامعة العربية في القاهرة دون إعلان معارضة عربية عامة لانعقاد القمة الاقتصادية في الدوحة. وبعد ذلك مباشرة، وقبل شهر تقريبا من الموعد المقرر لافتتاح المؤتمر، أعلن القطريون أنهم أكملوا استعداداتهم وأرسلوا الدعوات الرسمية إلى وزراء خارجية الدول المشاركة في الحدث، ومن بينهم وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي.

***

جاءت الدعوة الاحتفالية التي أرسلها وزير الخارجية القطري، في مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٧، إلى وزير الخارجية الإسرائيلي، لحضور المؤتمر الشرق الأوسطي في الدوحة، جاءت الدعوة خالية من كل الإشكاليات التي يدور الخلاف حولها. فالعنوان الذي تم اختياره للمؤتمر «خلق شراكة عامة وخاصة من أجل التجارة والتنمية الاقتصادية لما بعد عام ٢٠٠٠»، أشارت إلى أسلوب حاولت قطر ترويجه ليوحي بان الموضوع يجري في إطار «الأعمال التجارية العادية». وكان الهدف الواضح من ذلك هو تنحية المصاعب والمشاكل السياسية والأمنية جانبا، والتركيز على لقاء الزعماء ورجال الأعمال، الذي سيدفع الفرص الاقتصادية إلى الأمام. ولجأت قطر أيضا إلى هذا الأسلوب من أجل تخفيض شدة المعارضة في العالم العربي

بسبب اشتراك إسرائيل في مؤتمر الدوحة، وكذلك من أجل زيادة فرص نجاحه. كما عبر ذلك عن موقف القيادة القطرية، التي حصدت الكثير من الأرباح لأن الأجواء الإقليمية لم يكن يجب أن تشكل عائقا لاستغلال الفرصة من أجل جذب استثمارات أجنبية لمشروعات يجري تنفيذها في قطر، ومن أجل تحسين الصورة العالمية للإمارة الخليجية. ويبدا الأمر واضحا في الجهود التي بذلت لحشد أكبر عدد ممكن من المشاركين في مؤتمر الدوحة، من القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أخرى على اتساع العالم. ومن أجل ذلك تم عقد مؤتمر تمهيدي رفيع المستوى في نيويورك استعدادا لمؤتمر الدوحة، بمشاركة الأمير القطري، ووزيرة التجارة الأمريكية، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط دينيس روس.

وكانت المحاولة القطرية للفصل بين الوضع السياسي والشق الاقتصادي أمرا يستحق الإشادة، ولكن ثبت لمرة أخرى أن العلاقة بين الجانبين في الشرق الأوسط قوية للغاية. حقا انه بعد أن أرسل القطريون الدعوات، لم يعد هناك شك في انعقاد القمة ذاتها، ولكن الدول العربية التي عارضت كل محاولات التطبيع مع إسرائيل لم تألو جهدا لعرقلة نجاح المؤتمر، وركزت جهودها المتزايدة على إقناع الدول العربية البرجماتية بمقاطعة قمة الدوحة. وفي المقابل، مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على تلك الدول لمنعها من اتخاذ قرار يفسد مؤتمر الدوحة أو يبشر بنهاية العملية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

وجاءت هذه الضغوط المتعارضة من الجانبين، والتي كان مقررا لها أن تحدد شكل المؤتمر في الدوحة، لتؤدي إلى حدوث انشقاق داخلي في العالم العربي – بما في ذلك جيران قطر في الخليج العربي وبعض الدول العربية المعتدلة – ومن بينها موريتانيا، تونس، سلطنة عمان، التي أقامت في فترة سابقة علاقات مباشرة مع

إسرائيل، وطبعا الأردن، التي رأت في المؤتمر فرصة إضافية لتحسين اقتصادها وجذب الاستثمارات إلى المملكة الهاشمية – وكانت هذه الدول تحاول دائما اللجوء إلى المناورة بين المصالح المختلفة حتى اللحظات الأخيرة قبل افتتاح المؤتمر، وقررت في النهاية أن توفد إليه وزراء اقتصاديين أو شخصيات رفيعة المستوى. وحتى الكويت قررت المشاركة بوفد رسمي في مؤتمر الدوحة، بعد حيرة كبيرة، وأمام الرغبة في التعايش وإرضاء المعارضة الإسلامية المتطرفة في الداخل والتي اعترضت على كافة أشكال العلاقات مع إسرائيل، كان هناك التفكير الذي انتصر في النهاية، وهو أن الكويت تحمل في عنقها دينا كبيرا للأمريكيين في أعقاب تحرير الكويت من احتلال صدام حسين لها.

وعلى الجهة المقابلة لم يكن ممكنا تجاهل موجة المقاطعات الكبيرة التي بادرت إليها دول عربية، وخيمت آثارها على مؤتمر الدوحة. وبرز ذلك في غياب المملكة العربية السعودية، الجارة الكبرى لقطر، والتي لم تنظر بعين الرضا إلى محاولاتها الأخيرة لاتخاذ مبادرات مستقلة، فأعلنت رسميا عن طريق وزير خارجيتها سعود الفيصل أن المملكة ستقاطع المؤتمر. كما قرر زعيم الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان، عدم إرسال أي وفود رسمية إلى المؤتمر، لا سيما وأن زايد يتبنى خطا قوميا عربيا محافظا. ويضاف إلى ذلك طبعا، وكما هو متوقع، كمل من سوريا ولبنان والجزائر، وبصورة أقل توقعا المغرب – التي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل. وفي النهاية كان القرار الأهم هو الصادر عن السلطة الفلسطينية بعدم المشاركة في مؤتمر الدوحة، ولم يخفف ذلك من إعلان السلطة أن قرارها غير موجه ضد قطر، وإنما – وحسب ما قالته حنان عشراوي – كان القرار نابعا من رفض «محاولات الأمريكيين والإسرائيليين لمنح إسرائيل ثمار السلام قبل تنفيذ

تطلبات السلام».

وعلى خلفية المقاطعة الواسعة لمؤتمر الدوحة على يد دول عربية، بدأ وزير الخارجية ديفيد ليفي في المماطلة بشأن حضوره للمؤتمر، لولا أن بعض مستشاريه في إسرائيل أصروا على أن عليه الحضور ليشد على يد أمير قطر، الذي سبح ضد التيار السائد في العالم العربي. ومع استمرار الاستعدادات لعقد المؤتمر، نقلت قطر رسالة واضحة بشأن رغبتها في مشاركة وزير الخارجية الإسرائيلي، بل إن الإمارة تعهدت بأن تبذل قصارى جهدها كي تضمن أن تحظى إسرائيل بمعاملة مماثلة لبقية الوفود المشاركة في المؤتمر – وهذا على مستوى المراسم وتحديد اللقاءات رفيعة المستوى للوزير الذي سيرأس الوفد الإسرائيلي. وبذلت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، التي شاركت بنفسها في مؤتمر الدوحة، الكثير من الجهد لتشجيع وزراء خارجية العديد من الدول الشرق أوسطية للمشاركة في المؤتمر، ومن بينهم وزير الخارجية الإسرائيلي. وأدت كل هذه الأمور إلى إطالة أمد الحيرة والتخبط في مكتب وزير الخارجية ديفيد ليفي، ولكن الخلافات السياسية التي خيمت على سماء العلاقات بين إسرائيل والدول العربية دعمت الاتجاه الذي يرفع راية عدم المشاركة في المؤتمر. وفي النهاية جاء القرار الذي سقط عشية افتتاح مؤتمر الدوحة أنه بدلا من وزير الخارجية، سوف يرأس الوفد الإسرائيلي الرسمي وزير التجارة والصناعة ناتان شارانسكي ومحافظ بنك إسرائيل يعقوب فرانكل. وسافر معهم إلى الدوحة وفد إسرائيلي كبيره ضم مسؤولين رفيعي المستوى من مختلف الوزارات الإسرائيلية، وأكثر من ثلاثين رجل أعمال، ونحو عشرين صحفيا، وتولى تنظيم الأمر نائب المدير العام بإدارة وزارة الخارجية نسيم بن شتاريت، وإلى جانبه رجل الوزارة يوسي الفاسي. وورد بصحيفة يديعوت أحرونوت أن الوزير ديفيد ليفي

قرر عدم المشاركة في المؤتمر كي يمنع تحول المؤتمر إلى منصة لتوجيه الإدانة السياسية لإسرائيل، وأن اختيار وزير اقتصادي لرئاسة الوفد الإسرائيلي قد يتيح التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمؤتمر.

ومع ذلك، كان الانطباع الأكبر عن المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الذي عقد في الدوحة، هو نتاج المواجهة المتواصلة بين مصر وقطر. وكانت نواة هذه المواجهة قد غرست في «التسوية» التي تحققت في قمة العاصمة الأردنية عمان، عام ١٩٩٥. ففي السنتين التاليتين لذلك، بدأ التوتر في ضرب جذوره العميقة بين الدولتين، ولكن كان من الصعب التنبؤ مسبقا بأبعاد الأزمة، التي وصلت إلى قمتها خلال أيام انعقاد المؤتمر في الدوحة، والتي تركت رواسب عميقة لزمن طويل بعده. بل إن المراقبين عن كثب لشؤون الشرق الأوسط اندهشوا لسماعهم عن شدة تبادل الاتهامات بين قطر ومصر. فقد كانت الحرب الكلامية هذه متفجرة ومشتعلة بين الإمارة النفطية الثرية التي تقع في قلب الخليج العربي، وبين الدولة التي ترى نفسها زعيمة للعالم العربي، الأمر الذي يشي بالكثير عما كان يعتمل في الخفاء بين الجانبين حتى خروج ذلك إلى العلن بهذا الشكل الانفجاري.

وقعت أولى بوادر التدهور المتوقع عندما قامت مصر باستدعاء سفيرها لدى الدوحة محمد منسي، إلى القاهرة، قبل أيام من انعقاد المؤتمر، من أجل «التشاور» – وهي الخطوة التي تعد وفقا للغة الدبلوماسية تعبيرا عن الاحتجاج على سياسة قطر، التي أصرت على إقامة المؤتمر في الدوحة. ولكي يتضح كيف كانت مصر الكبيرة تنظر إلى النظام القطري، طرح الرئيس حسني مبارك تساؤلا عن مدى تأييد الشعب القطري لانعقاد المؤتمر، بل ولفت ساخرا إلى أن سكان قطر كلها يستطيعون بالكاد أن يملؤوا فندقًا متوسطًا.

ورأت القيادة القطرية في ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية، ولم تفهم كيف أن مصر، التي استضافت هي نفسها القمة الاقتصادية في القاهرة قبل ذلك بعام، تبذل كل هذه الجهود لعرقلة ومنع انعقاد المؤتمر في قطر. وبدت الخطوات المصرية وفقا لذلك تعبيرا بارزًا عن الضغينة المصرية تجاه الإمارة، وعلى هذه الخلفية عقد وزير الخارجية القطري مؤتمرا صحفيا في يوم افتتاح المؤتمر، في ١٦ نوفمبر ١٩٩٧. وفي هجوم غير مسبوق، أزيلت فيه كل الاعتبارات، اتهم الوزير القطري مصر بأنها بذلت الكثير من الجهد لإفساد فرص نجاح المؤتمر، ودعا أيضا إلى استقالة الرئيس المصري حسني مبارك، بدعوى أن «من لا يؤمن باتفاقيات كامب ديفيد – التي وقعت عليها بلاده – عليه أن يستقيل». كما ادعى أن الدافع الحقيقي الذي يقف وراء خطوات مصر مرتبط بمحاولتها إلحاق الأذى بالنظام الحاكم القطري، وأعاد التذكير بزعم أن مصر كانت متورطة في محاولة داخلية للانقلاب على الحكم في قطر عام ١٩٩٦، عن طريق ضباط مصريين مع مئات من المرتزقة البدو الذين حاولوا إعادة الحكم إلى الأمير السابق – والد الأمير الحالي.

كان الهجوم العلني لوزير الخارجية القطري على مصر ورئيسها استثنائيا في شدته، بل إنه كان شاذا تماما عن الأسلوب التقليدي الذي تدار به الأمور بين حكام العالم العربي، حيث لا يتم اطلاع الجماهير العريضة إلا على صور وتقارير نمطية مقولبة، تظهر جزءا واحدا، وتخفي الكثير مما يحدث في الغرف المغلقة. وكان من الصعب على المراقبين أن يصدقوا إن قطر تجرأت على الخروج بهذه الصورة المباشرة ضد مصر الكبيرة، وكان واضحا في تلك اللحظات أن مصر لن تظل ملتزمة ومدينة لوقت طويل. وبالفعل لم يتأخر الرد المصري في الوصول، فقد سنت حملة هجوم على قطر، انتشر في أعقابها تبادل الكلمات القاسية، بين الجانبين انتشار النار في

المشيم، ووصلت إلى مواجهة إعلامية شاملة. من الجانب المصري، انطلقت الانتقادات ضد قطر وتضمنت ادعاءات بشأن إقالات جماعية لآلاف المصريين العاملين في قطر، إلى جانب اتهامات بشأن تورط قطر في عملية إرهابية كبيرة وقعت في الأقصر، في نوفمبر ١٩٩٧ أيضا، وتم خلالها ذبح ٥٨ سائحا على يد ٤ مخربين. وتم توجيه أغلب الغضب إلى وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وخرجت الصحف المصرية عن سياقها للضغط والمطالبة بنقله من منصبه وتلطيخ اسمه. وكانت جريدة أخبار اليوم هي أكثر الصحف في ذلك، فلم تتعفف في الكلمات وأطلقت على الوزير القطري ألقابا بارزة بشكل خاص، لم تعرف طريقها إلى الصحف من قبل، مثل «سيئ السمعة» و«حية ذات ذكاء محدود» و«ابن غير شرعي» و«خائن». ومن الجانب الثاني، احتشدت الصحف القطرية كي تدافع بشدة عن قادة بلادها في مواجهة حملة الصحافة المصرية. وفي السياق، في أعقاب مقال بجريدة «أخبار اليوم» جاء الرد عبر مقال افتتاحي في جريدة «جالف تايمز» القطرية بكلمات لاذعة كي ترد الهجوم، حيث ورد فيها «كم هو مخجل أن من يدعي انه صحفي يسقط من مواسير الصرف الصحي إلى مياه المجاري، فيطلق سلسلة من الشتائم ليست أكثر من ثرثرة بلا معنى في حملة دعائية مجنونة».

استمر تبادل الضربات بين الدولتين لفترة طويلة بعد انتهاء المؤتمر الاقتصادي في الدوحة. وبذلت مصر قصارى جهدها لمنع قطر من العودة إلى الصف العربي، ونجح وزير الخارجية المصري عمرو موسى في حشد دول عربية أخرى لتأجيل لقاء في الدوحة بين وزراء خارجية «إعلان دمشق». واعتبرت قطر تأجيل هذا اللقاء، بعد إرسال الدعوات إلى الدول المشاركة، بمثابة مس بمكانتها وإهانة لكرامتها. وعملت قطر من جانبها في الشهور التالية لمؤتمر الدوحة على إنهاء عقود المئات من المصريين

العاملين في وزارات الحكومة القطرية، وشركة التليفونات الحكومية والمدرسين في المدارس. وباستثناء المس بمصادر دخل الكثير من المصريين، والإقالات الجماعية – تمت بعض هذه الإقالات عشية عيد الفطر – بدا الأمر بالنسبة لكثير من المصريين بمثابة رسالة قطرية بأنه لم يعد ممكنا الاعتماد على إخلاص ووفاء الموظفين المصريين العاملين في أماكن حساسة بالحكومة أو بالشركات القطرية الرئيسية.

أخذ الشعور بالإهانة المتبادلة يتعمق، ووصلت العلاقات بين قطر ومصر إلى أدنى مستوياتها، حتى ألقت المملكة العربية السعودية على نفسها مهمة الوساطة لتسوية الأمر بينهما، عملا بالتقاليد العربية، وانطلاق من الشعور بالمسؤولية اللازمة تجاه جيرانها. وفي هذا الإطار قام العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز بترتيب لقاء للمصالحة بين أمير قطر ورئيس مصر، قال في أعقابه وزير الخارجية القطري للصحفيين: إن «العلاقات بين قطر ومصر مرت بمرحلة صعبة في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فرغم الصعاب والحساسية التي رافقت الجانبين، فإن الرابطة العربية والإسلامية التي تربط بين قطر ومصر وبقية الدول العربية والإسلامية، أقوى من أي خلاف بين الأشقاء. ونحمد الله، لأن القمة التي عقدت في الرياض بين الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، أزالت كل أسباب الخلاف. وبعد ذلك سوف نكون على اتصال مع أشقائنا بمصر بشأن هذا الموضوع، ونحن واثقون في أن أشقائنا بمصر سوف يتعاملون معنا بالمثل. ونحن نقدر دور مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى في منطقتنا ونقدر تضحيات الشعب المصري من أجل الدفاع عن المصالح العربية».

كان هذا هو ما قيل في الخارج، أما ما دار خلف الكواليس فكانت القصة مختلفة قليلا، لأنه كان من الصعب، وعبر حركة واحدة، إزالة كل الأحداث العاصفة التي

دارت حول المؤتمر الاقتصادي بالدوحة والثمن الفادح الذي دفعته قطر لعقد المؤتمر على غير إرادة جهات أقوى منها. ومن إجمالي هذه الضغوط التي تعرضت لها قطر، ألقي الضوء على المصاعب والعراقيل التي قد تعترض في المستقبل طريق أية دول تحاول الخروج عن الصف في العالم العربي. ويمكن الاستدلال على ذلك، وفي تناقض بارز للصراع العنيف الذي أدارته مصر وقطر فقط قبل سنتين من ذلك، في الجلسة الختامية للمؤتمر بالدوحة، إذ لم توجد ولا دولة عربية واحدة تتطوع لاستضافة القمة في السنة التالية. ربما لأن العاصفة حول مؤتمر الدوحة كانت ما زالت قائمة ومحفورة بالذاكرة كأغنية الوداع لمحاولات بدأت منذ سنوات التسعينات من القرن العشرين، لعقد فعاليات ولقاءات واسعة تشجع التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية كوسيلة لدفع السلام في الشرق الأوسط. وكان الدرس المستفاد من ذلك هو أنه في المرحلة الحالية من الأفضل التركيز على اللقاءات المتواضعة والمركزة، وترك الاحتفالات الضخمة إلى أيام أجمل من تلك.

رياح منعشة في قلب الصحراء:

في الأيام الطبيعية تبدو المياه في خليج الدوحة هادئة، حتى يمكن رؤية النخيل والمباني الفاخرة المطلة على الكورنيش، بكل وضوح. ولكن أعضاء بالوفد الإسرائيلي المشارك في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة، والذين اضطروا إلى المبيت في السفن التي تم إحضارها إلى ميناء الدوحة من أجل استخدامها كفنادق مؤقتا، اشتكوا من أن السفن لم تتوقف عن الاهتزاز بقوة من جانب لآخر بشكل يصعب معه النوم على متنها. هذه الهزات التي تسببت فيها الأمواج بالخليج رمزت أيضا إلى شعور المشاركين في المؤتمر كنتيجة للعاصفة التي حدثت حول مشاركة إسرائيل. وطرحت هذه العاصفة بكل قوتها السؤال

الجوهري: هل ساعد مؤتمر الدوحة بأي شيء في دفع التفاهم المتبادل والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية؟

كان الشعور المتشائم، الذي تشكل في أعقاب مقاطعة مؤتمر الدوحة من جانب دول عربية كثيرة، قد ترسخ وتزايد خلال طقوس الافتتاح الاحتفالي. فقد افتتح المؤتمر بكلمات لاذعة بشدة تنتقد سياسة إسرائيل، وردت على لسان المضيف الرسمي، الأمير القطري الذي أكد أن «مسيرة السلام التي تفاعل بها الرأي العام الدولي، دخلت للأسف الشديد، في مرحلة حرجة تنبع من تعنت حكومة إسرائيل وتراجعها غير العادل عن الاتفاقات التي وقعت عليها»، وأضاف أن «على حكومة إسرائيل أن تفهم أن خطواتها تلك تضر بعملية السلام وتعرض المنطقة بأسرها لمخاطر لا يمكن التنبؤ بها». وخرقت هذه الكلمات آذان أغلب الإسرائيليين الذين حضروا في قاعة مترامية الأطراف ملاصقة لفندق «شيراتون الدوحة»، خاصة لأن هذه الأقوال تتسق مع الرؤية المعتادة في العالم العربي، والتي تقضي بأن إسرائيل تحمل إثم كل العراقيل التي تعترض عملية السلام، وسمعت من فم رئيس دولة عربية كانت مستعدة لمواجهة دول عربية أكبر وأقوى منها من أجل استضافة مؤتمر تشارك فيه إسرائيل. في تلك اللحظات كان من السهل رؤية نصف الكوب الفارغ وإلقاء الشكوك حول الفائدة المنتظرة من المؤتمر.

وبرأيي، رغم ذلك، كان هناك نصف كوب مملوء. فمجرد انعقاد مؤتمر الدوحة، في ظل الضغط السياسي الهائل الذي تعرضت له قطر من أجل إلغائه، يعد إنجازًا فعليا، أثبت للكثيرين أن دولة صغيرة في العالم العربي بمقدورها أن تلعب دورا في دفع التعاون الاقتصادي بالشرق الأوسط وتوثيق العلاقات مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك، أنه على الرغم من مقاطعة أجزاء واسعة من العالم العربي، شاركت في

المؤتمر وفود رسمية كثيرة ومئات من رجال الأعمال، بما في ذلك من عدة دول عربية. وحظيت المشروعات القطرية في مجالات النفط والغاز الطبيعي باهتمام واسع، ومواجهة قطر للضغوط أدت إلى توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وساعدت على دعم صورة قطر. ومن هذه الناحية كان المؤتمر الاقتصادي في قطر بمثابة كشاف ضوء تم تسليطه على التحول الذي طرأ على هذه المنطقة من العالم. حقا إنه في مؤتمرات الدار البيضاء عام ١٩٩٤، والعاصمة الأردنية عمان عام ١٩٩٥، كانت أجواء التفاؤل في ذروتها بالشرق الأوسط، وكان من السهل جدا الاعتقاد بأن رؤية نشوء «شرق أوسط جديد» يمكن أن تتحقق. ولكن إصرار مصر على انعقاد المؤتمر في عام ١٩٩٦، وإصرار قطر على انعقاده عام ١٩٩٧، في ظل خفوت الحماس بشأن نبوءة «الشرق الأوسط الجديد» بصورة واضحة، دل على أن الحافز الاقتصادي ما زال قادرا على المساهمة في دعم استعداد دول عربية لخوض المخاطر من أجل تغيير صورة الواقع. وهذه ملاحظة مهمة على خلفية التوتر المتزايد بين عناصر أكثر اهتماما بالتنمية السياسية والاقتصادية للدول العربية، وبين أولئك الذين يفضلون الخط المنغلق والمحافظ.

ونستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن الطريق ما زال طويلا كي تتحول العلاقات الاقتصادية إلى قاعدة تضمن الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط، ينبغي الاستمرار في هذا الاتجاه. لأنه كما ثبت في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك دول سادت بينها حالة عداء عميق، لا بديل للمصالح الاقتصادية كوسيلة لدعم الاستقرار والسلام. ويمكن تعلم هذا الدرس أولا وقبل أي شيء من الاتحاد الأوروبي، الذي يجسد التجربة الناجحة على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية لتحويل المشهد الاقتصادي إلى وسيلة إيجابية لتحقيق الاستقرار المتواصل والسلام في القارة الأوروبية.

الفصل الثاني عشر

علاقات إسرائيل مع قطر في فترة عدم استقرار مسيرة السلام

كان مؤتمر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في شهر نوفمبر ١٩٩٧، علامة فاصلة تدل على نهاية فصل مهم في جهود دفع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. وكان الأمل في ذروة هذا الفصل أن تسفر اللقاءات الإقليمية الكثيرة، التي عقدت منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو والعلاقات التي نشأت بين إسرائيل وعدد من الدول العربية - بما في ذلك فتح مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الدوحة - عن إنشاء بنية تحتية سياسية واقتصادية لبناء واقع مختلف في الشرق الأوسط. وكان واضحا بعد مؤتمر الدوحة أننا على وشك الدخول في مرحلة عاصفة، ستؤثر على العلاقات بين إسرائيل وقطر. وبالفعل، حتى نهاية خدمتي في قطر، في صيف ١٩٩٩، بدا استمرار الأمر كالسفر بواسطة القطار الجبلي في ساحة المغامرات الشرق أوسطية، الذي يصعد مساره ويهبط وفقا لتطورات عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

أحاطت الكثير من الشكوك بقدرة إسرائيل على الاندماج في الشرق الأوسط، في أحيان كثيرة منذ إقامة دولة إسرائيل. وفي كتابه «آخر الإسرائيليين» ينقل «ديفيد أوحانا» عن الصحفي الكبير أنيس منصور كلماته القاسية في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، بعد سنوات قليلة من توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل: «إن ميل اليهود إلى الاختلاف والانغلاق على أنفسهم هو ما سيجعل إسرائيل مجرد جيتو في الشرق الأوسط.. فلن تحقق إسرائيل سلاما حقيقيا مع جيرانها طالما ظلت معزولة ومنعزلة ومنغلقة». وقد بعثت العلاقات التي بدأت في النشوء مع بعض الدول العربية، بعد بضع سنوات من قول هذه الكلمات، برسالة إلى الجميع بشأن اهتمام إسرائيل وأجزاء من العالم العربي، بالتغلب على اعتبار إسرائيل غرسا غريبا في المنطقة. ولكن بمرور بضع سنوات، عاد الشك ليؤكد مجددا على أن الوميض الذي

بدا مبكرا كان مجرد أوهام مؤقتة، وليست ظاهرة واسعة أو عميقة بالشكل الكافي الذي يجعلها تؤثر بشكل كبير على صورة إسرائيل وعلاقاتها مع العالم العربي ودفع عملية السلام.

واتخذت العلاقات مع قطر، والتي كانت من أبرز ثمار جهود التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، منحنى الهبوط منذ انتهاء مؤتمر الدوحة. وفور إقلاع آخر المشاركين الإسرائيليين في المؤتمر من مطار الإمارة تغيرت الأجواء بسرعة شديدة، وتحولت جهود قطر إلى رأب الصدع الذي أصاب علاقاتها مع جيرانها. وكانت أولى التحركات بهذا الاتجاه في بداية شهر ديسمبر ١٩٩٧، في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) التي عقدت في طهران، في ضيافة الرئيس الإيراني آنذاك محمد خاتمي. فقد حقق الأمير القطري نجاحا مهما عندما حظي بدعم ترشيح قطر لاستضافة القمة التالية عام ٢٠٠٠. وجاء فوز قطر باستضافة القمة لينقل رسالة واضحة لكل من كان يشكك في قدرة قطر على العودة سريعا إلى الصفوف وأحضان الموقف الإقليمي العام. ولم يكن يقل عن ذلك أهمية، بالنسبة لأمير قطر، مدى السعادة التي أبداها سكان الإمارة عند استقبالهم لقرار منظمة المؤتمر الإسلامي بعقد القمة القادمة في الدوحة. فبعد فترة من شعور القطريين بالعزلة بسبب انفتاح قيادتهم على إسرائيل، رأوا بأعينهم كيف تعود بلادهم لتوحد صفوفها مع الدول العربية والإسلامية.

وبرز بوضوح تام التحول الذي طرأ على سياسة قطر من خلال تصريحات المسؤولين القطريين في تلك الأيام. فقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية فواز آل عطية أن قطر تقف بشكل كامل خلف الفلسطينيين وأنها تطالب إسرائيل بوضع حد للاستيطان وأن تعود بشكل جاد إلى مائدة المفاوضات». وكان عمه ،

عبد الرحمن بن حمد آل عطية – الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية القطري – قد تحدث بلهجة متشددة مدعيا أن «القدس تتعرض لأهوال من جانب السلطات الإسرائيلية، التي تسعى إلى تغيير الطبيعة الديموجرافية والجغرافية للمدينة وتدنس أماكنها المقدسة». وبعد ذلك بوقت قصير حدث تدهور آخر في الأوضاع، بعد أن فشلت محاولات الموساد في اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية خالد مشعل في العاصمة الأردنية عمان.

أدى التوتر المتزايد إلى ترجمة التصريحات العامة إلى قرارات فعلية وفورية. فقال وزير الخارجية القطري في مقابلة صحفية: إن النية الطيبة والأجواء المتفائلة كانت وراء قرار الأمير لإقامة علاقات مع إسرائيل، أما الآن وطالما أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود بسبب إسرائيل، ولأن إسرائيل تتجاهل وجهة نظر الدول العربية، فإن قطر أوقفت تماما الإجراءات التي كانت اتخذتها لافتتاح مكتب تجاري قطري في إسرائيل، وخفضت من أنشطة المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة».

وهكذا، باتت العلاقات الرسمية بين إسرائيل وقطر، والتي نشأت خلال إنضاج مسيرة السلام، معلقة على المحك. وفي شهر أبريل ١٩٩٨، في أعقاب لقاء وزير الخارجية القطري مع الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد في دمشق، نشرت الصحف بشكل بارز تحذيرا أصدره الوزير القطري من أن سياسة إسرائيل وجمود عملية السلام قد يؤديان إلى قطع تام للعلاقات معها وإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة.

وكان لهذا التحذير بالطبع تأثير فعلي وفوري على حياتنا اليومية في الدوحة، وعلى قدرتنا على العمل بصورة طبيعية كمسؤولين إسرائيليين نمثل إسرائيل. وخشيت من التغير المفاجئ في طريقة تعامل المحيطين بنا، عندما تمت دعوتي، أنا

وزوجتي، مع دبلوماسيين ورجال أعمال من دول مختلفة إلى عشاء في منزل رئيس تحرير صحيفة «بنينسولا» القطرية والصادرة باللغة الإنجليزية. كان ذلك مساء يوم بشرت فيه العناوين الرئيسية بوسائل الإعلام المحلية عن احتمال أن يكون مكتب التمثيل الإسرائيلي في الدوحة باتت أيامه معدودة. ولدواعي الأدب والذوق لم يذكر لنا أي أحد بوضوح أن هذا العشاء قد يكون العشاء الجماعي الأخير لنا في الدوحة. ولكن سادت أجواء تشي بوضوح بأن الحفل عبارة عن حفل وداع لنا، فعندما كنا في طريقنا لمغادرة الحفل، وبينما كنا واقفين عند الباب، أعرب صاحب المنزل عن أمله بأن «تسنح الفرصة لنا للقاء مجددا، رغم مانشيتات الصحف».

وقد أضرت تصريحات الوزير القطري طبعا بجهودنا لدفع العلاقات مع قطر، لأن الخوف من تدهور العلاقات يجعل الناس يفكرون مرتين قبل توطيدها: كيف سيبدون في نظر الآخرين؟ وكيف سيبدون أمام أنفسهم؟ وممثلو الدولة التي يقيمون معها اتصالات اليوم هل يجدون أنفسهم مطالبين بمغادرة المدينة في صباح اليوم التالي؟. حتى الأصدقاء الحقيقيين والأشخاص الذين ابدوا انفتاحا ورغبة لدفع العلاقات (مع إسرائيل) في مجالات الأعمال والتجارة، بعثوا إلينا – عبر المماطلات والاعتذارات – برسالة مفادها أنهم مضطرون لتأجيل السير قدما في توطيد علاقاتهم مع مسؤولين وجهات إسرائيلية إلى أوقات أخرى تتوافر فيها أجواء أفضل من الآن. وفي الغرف المغلقة واصل بعضهم إبداء الاهتمام بإقامة علاقات مع إسرائيل، ولكنهم كانوا يخافون من الاعتراف بذلك علنا، وسعوا إلى التواري عن الأنظار، في ضوء الضغوط التي تعرضوا لها، ورغبتهم في الحفاظ على علاقاتهم بالدول العربية. وكان من الشواهد على هذا الوضع، رفض طلب ٣ أطباء إسرائيليين طلبوا عرض بحث لهم في مؤتمر طبي عقد في قطر في ذلك العام.

كان الخطر يكمن في أنه إذا كان الحديث يجري عن أزمة مؤقتة، فإن ما تكشف لاحقا هو أن الحديث يجري عن احتمال قطع العلاقات كنبوءة تتحقق فعلا. ويمكن الوقوف عند أحد الشواهد البارزة على ذلك عندما خشيت فنادق رئيسية في الدوحة أن تؤجر لنا قاعاتها لإقامة حفل استقبال فيها بمناسبة العيد الخمسين لإقامة إسرائيل. ونتيجة لذلك اضطررنا إلى تنظيم الحفل في خيمة بدوية أقيمت خصيصا لهذا الغرض في فناء المنزل الذي تم تخصيصه لنا في قطر. وكان هناك مظهر آخر يدل على ذلك، استطعنا إدراكه في حفل الاستقبال نفسه، والذي شارك فيه أكثر من ١٠٠ سفير أجنبي ودبلوماسي ورجل أعمال، بينما حضر مسؤول وحيد غير رفيع المستوى، هو رئيس قسم المراسم بوزارة الخارجية القطرية، لتمثيل الحكومة القطرية. ولم أتلق توضيحا رسميا لغياب بقية المسؤولين القطريين الرسميين، ولكن لم أجد صعوبة في العثور على توضيح جزئي في الصحف القطرية الصادرة باللغة العربية، والتي أشارت إلى أن هذا اليوم هو يوم النكبة العربية ١٩٤٨، وهو اللقب الذي يطلقه الفلسطينيون على أحداث العام الذي أقيمت فيه دولة إسرائيل، وخرج منها مئات الآلاف من اللاجئين العرب. وورد في السياق انه كلما احتفلت إسرائيل – عن طريق ممثليتها في الدوحة أيضا – ينبغي على الفلسطينيين والعالم العربي كله أن يحزنوا على المصيبة التي وقعت في يوم ولادة إسرائيل. ونشرت جريدة «الوطن» القطرية كاريكاتيرا يظهر الشعار الرسمي للاحتفال بالعيد الخمسين لإسرائيل إلى جانب وجه رجل عربي تنزل من عيونه دموع تتخذ شكل الرقم ٥٠. وكان ذلك وصفا تعبيريا لحالة الانقسام العميق القائم بين محاولة تعزيز اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط، وبين الطريقة التي ينظر إليها بها سكان المنطقة. حقا إنه في حفل الاستقبال الذي أقيم بمناسبة يوم الاستقلال (الإسرائيلي) أكد كثير من الحاضرين ضرورة التنمية والتفاهم المشترك، وأملهم في أن تصبح العلاقات بين إسرائيل وقطر نموذجا للسلام، ولكن الانطباع السائد بين قطاعات كبيرة من الجماهير

في قطر والشرق الأوسط بصفة عامة أن الحديث يجري عن لعبة صفرية، تقف فيه مصالح إسرائيل في التطبيع مع الدول العربية في مواجهة تامة وبالتناقض تماما مع المصلحة الفلسطينية والعربية. وفي الأسابيع والأشهر التالية لذلك، أخذ الانقسام في الازدياد على خلفية اندلاع أعمال عنف في مايو ١٩٩٨، لقي خلالها عدد من الفلسطينيين مصرعهم بنيران جنود الجيش الإسرائيلي، ثم بدء البناء (الاستيطان) في هارحوماه بالقدس في نهاية شهر يوليو من نفس العام، الأمر الذي اعتبره العالم العربي برهانا حاسما على انسحاب إسرائيل من المسيرة السياسية مع الفلسطينيين.

في هذا الواقع الذي تشكل في تلك الظروف، زاد الضغط الذي مارسته الدول العربية الكبرى على الدول العربية الأصغر التي نسجت علاقات أولية مع إسرائيل. وكانت الدول الكبرى تفترض أن هامش المرونة والمناورة لتلك الدول الصغيرة يكون أصغر بكثير جدا من المتاح لدولة مثل مصر، التي تعد دولة مركزية في العالم العربي، ولذلك فان الضغط على الدول الصغيرة سوف يزيد من التصدعات في مسيرة التطبيع. وبالفعل، اتخذت عدد من الدول العربية قرارا بتجميد العلاقات مع إسرائيل، واتخذ البعض الآخر خطوات عملية، عبر إعلان انسحابها من الاتفاقات التي أبرمت مع إسرائيل في أجواء احتفالية وإعلامية كبيرة بعد اتصالات حثيثة ومتواصلة، في الفترة التي كانت العملية السياسية في أوج ازدهارها. وبرز بين ذلك كله قرار تونس بترحيل آخر دبلوماسييها من مكتب تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل، في يوليو ١٩٩٨، بينما أعلن مدير مكتب الاتصال المغربي في إسرائيل، في نهاية الشهر نفسه، عن «الخروج في إجازة». يضاف إلى ذلك أيضا القرار الذي اتخذته «لجنة القدس» المنبثقة عن الجامعة العربية، والتي اجتمعت في الدار البيضاء برئاسة العاهل المغربي الملك حسن الثاني، إذ دعت اللجنة الدول العربية إلى «إعادة النظر من جديد في علاقاتها مع إسرائيل». وجاء تتابع هذه الأحداث ليشكل كرة من الثلج، ولم تخطئ

صحيفة معاريف حين بشرت قرائها بأن ثمة خوف في القدس من أن «المغرب وتونس وسلطنة عمان وقطر تعتزم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل».

وكان واضحا انه إذا لم يحدث أي تحول ايجابي في مسيرة السلام، فإن من المحتمل أن أغلب دول «الصف الثاني» في العالم العربي سوف تتعلق مكاتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي الموجودة لديها. وفي نفس الوقت حدث تصعيد آخر في نبرة التصريحات المتعلقة بوجود مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الدوحة. وكان وزير الخارجية القطري هو الذي عاد مجددا ليزيد من نبرته في الحديث عن هذا الموضوع. ففي مقابلة لصحيفة «الحياة» اللندنية العربية واسعة الانتشار، في أكتوبر ١٩٩٨، قال الوزير القطري إن: العلاقات مع إسرائيل تم تجميدها»، وأضاف أن قطر ستواصل علاقاتها مع إسرائيل فقط إذا حدث تقدم في عملية السلام، ولكن إذا حدث إبطاء في المسيرة السياسية، سوف تبطئ قطر أيضا بنفس القدر في علاقاتها مع إسرائيل. وفي مقابلة لقناة «الجزيرة» القطرية، بعد شهرين من ذلك، زاد وزير الخارجية القطري من حدة لهجة الرسالة التي أعلنها، إذ قال: «إذا انهارت عملية السلام ستضطر قطر إلى إعادة فحص موقفها من جديد فيما يتعلق بمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة».

ومع ذلك، شهدت تلك الفترة أيضا تطورا أعاد بث الأمل بشأن إمكانية العلاقات بين إسرائيل وقطر إلى مسارها. ولوهلة، عندما نقلت شاشات التليفزيون بثا مباشرا الحفل في البيت الأبيض، ظهر فيه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وهم يوقعون على اتفاق «واي بلانتيشين»، وبدا أن ثمة تحول ايجابي قد حدث بالفعل. وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية علي الكواري إلى أن الحديث يجري عن خطوة مهمة على الطريق الصحيح، وأعرب عن أمله في إعادة بعث الحياة من جديد في عملية السلام بكل مساراتها. ولكن نبض القلب الايجابي هذا لم يدم طويلا، فسرعان

ما تم صب الماء البارد عليه من خلال الشكوك العميقة التي سادت في أوساط الرأي العام بالمنطقة في تلك الفترة. وكانت الانتقادات الموجهة إلى «اتفاق واي» تتركز في التأكيد على أن الحديث يجري في الغالب عن «خضوع فلسطيني» نابع من اليأس وانعدام الحيلة، وجاء عدم تنفيذ الاتفاق فعليا والشعور بأن الأمر سيمنع حدوث أي تطور في عملية السلام في المستقبل المنظور، ليزيد أكثر في الفترة التالية لذلك من نشاط العناصر المعارضة لعملية التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي.

وساد الجو العام رياح خلفية من التصريحات المتطرفة المعارضة لوجود إسرائيل في المنطقة. وكان من بين الأمثلة المميزة لذلك مقال للدكتور عبد الله فهد النفيسي، وهو أكاديمي قطري، نشر في صحيفة «الراية» القطرية، بمناسبة قمة دول التعاون الخليجي في أبو ظبي، في ديسمبر ١٩٩٨، تحت عنوان «الصهاينة في دول الخليج». وبدأ المقال بنبرة موضوعية، أشار فيه إلى أن «الكيان الصهيوني» له مكاتب اقتصادية في مسقط والدوحة، هدفها إقامة علاقات تجارية متبادلة. وتأسست هذه المكاتب في فترة حدوث تقدم في عملية السلام، خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦، من خلال رغبة سلطنة عمان وقطر في دعم عملية السلام. ولكن، بحسب المقال، «انسحب الكيان الصهيوني من عملية السلام وعمل بصورة متناقضة لروح ومضمون الاتفاقيات التي وقع عليها مع الفلسطينيين». ودعا الدكتور النفيسي السلطات في سلطنة عمان وقطر إلى تغيير موقفهما من وجود هذه المكاتب على أراضيهما للأسباب التالية: «أولا، في ضوء انتكاسة عملية السلام بسبب الإجراءات الإسرائيلية. ثانيا، من أجل الحفاظ على وحدة الصف وموقف دول الخليج العربي في ضوء حقيقة أن السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين رفضت فتح مكاتب مشابهة على أراضيها. ثالثا، من باب الاستجابة لنداء الدول العربية الأخرى – والتي تضم سوريا ولبنان ومصر والسودان واليمن والسلطة الفلسطينية – التي حذرت من التغلغل الصهيوني في الخليج. رابعا، من أجل

المشاركة في الضغط على حكومة الليكود». ومع نهاية المقال خرج الكاتب عن الخط الرفيع الذي يفصل بين التعبير عن رأي سياسي والتحريض الصارخ على إسرائيل، حين يؤكد أن «على دول الخليج أن تعلم أن الصهاينة مثل الكولسترول، الذي يتسلل في الشرايين حتى يسبب الموت المفاجئ»، بل إنه أعرب عن أمله بأنه «بمشيئة الله هناك مفر من الموت المفاجئ ومن الكولسترول الصهيوني».

لم يكن من الممكن تجاهل هذا المقال كتعبير عن موقف قلة متطرفة. وكانت هناك مقالات مشابهة، نشرتها الصحف القطرية في تلك الأيام، وصفت وجود إسرائيل بأنه «خطر على المنطقة»، ووجدت آذانا صاغية لدى الكثير من القراء. ولم يكن ذلك أيضا خطا تحريريا لهذه الصحيفة أو تلك، وإنما كان مجاراة للمزاج العام الذي بدأ يتعزز في كل أنحاء المجتمع المحلي، كنتيجة للتأثير العميق الذي أحدثته القطرات المتواصلة التي لم تتوقف أبدا للرسائل المعادية للإسرائيليين على مر عشرات السنين، والتي تركت بقعة على صورة إسرائيل لن تمحى آثارها بسرعة. ومن الصعب فهم كيف أن دولة مثل قطر، طورت علاقاتها مع إسرائيل من أجل المساهمة في دفع عملية السلام، تسمح باستمرار نشر مقالات من هذه النوعية، التي تتناقض مع ساستها الرسمية. والإجابة الوحيدة التي نجحت في العثور عليها ردا على هذا السؤال هو أنه على الرغم من إشراف السلطات على وسائل الإعلام، كان هناك حرية واسعة في تناول موضوعات معينة. وبالنسبة لإسرائيل، كانت هذه الحرية نابعة من الرغبة في إتاحة صمام لتنفيس الضغوط عن تلك الجماهير العريضة التي كانت تعارض أي حراك للتطبيع بين قطر وإسرائيل.

في هذه الأجواء المتوترة، لم يكن عجيبا أن تثار ضجة كبيرة حول قضية تتعلق بموقع مكاتب الممثلية الإسرائيلية في الدوحة، والتي ألقت بغيومها على سماء العلاقات بين إسرائيل وقطر على مدار شهور طويلة. فكما رويت قبل ذلك، بدأت الممثلية الإسرائيلية عملها في ربيع ١٩٩٦ في فندق «شيراتون الدوحة»، وبدأنا على

الفور، تقريبا، في البحث عن مقار دائمة في المدينة. ولم يكن ذلك مهمة سهلة أبدا، بسبب خوف الكثيرين من أصحاب المباني والمنازل على تأجير عقاراتهم كي تستخدم كمقار للمثلية إسرائيل . وفقط بعد جهود مضنية، استمرت حتى مارس ١٩٩٧، تم العثور على المبنى المناسب في أحد الأحياء الرئيسية بالدوحة، وحصلنا على موافقة إدارة المراسم بوزارة الخارجية القطرية على استئجاره، مما أتاح لنا تدشين الممثلية بصورة رسمية على هامش المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد لاحقا في الدوحة، قرب نهاية العام نفسه. وكان الانتقال من الفندق إلى مقر دائم، في حي رئيسي بالمدينة، يساعدنا على أداء المهام الكثيرة الملقاة على عاتق الممثلية من جهة، ويبعث برسالة بشأن دوام الممثلية الإسرائيلية نفسها من ناحية أخرى.

ومع مزيد من الأسف، لم يدم شعور الدوام هذا طويلا، فقد أدت خلافات تجارية، وصلت إلى حد الصراع القضائي في المحاكم، بين موطنين قطريين اثنين كانا متشاركين في تأجير المبنى (الذي يقع فيه مقر الممثلية الإسرائيلية)، حيث تعرض الاثنان لضغوط اجتماعية أدت إلى رغبة صاحب المنزل في أن يظهر على الملأ أنه لا يريد أن يستخدم بيته كمقر للممثلية الإسرائيلية. وانتقلت القضية إلى ساحات المحاكم القطرية، والتي أصدرت حكمها في ربيع ١٩٩٩، بعد مناقشات طويلة، لصالح صاحب المنزل، وحكمت بإخلاء المبنى الذي تم تأجيره للممثلية الإسرائيلية. وتم استغلال هذا الحكم على أيدي العناصر المعارضة للعلاقات بين قطر وإسرائيل، والتي هنأت صاحب المنزل علانية على «معارضته للوجود الإسرائيلي»، وفقا لكلام محامي صاحب المنزل، الذي ادعى في مقابلة مع صحيفة «بينسولا» القطرية أن الحكم يتسق مع وجهة نظر الشعب القطري «الرافض لفكرة التطبيع مع الصهاينة». ومن أجل جلب ما يؤكد معارضة الشعب القطري للتطبيع، تمت الإشارة إلى إجراء استطلاع للرأي، كشف عن أن ٨٠٪ من سكان الإمارة يعارضون أي وجود إسرائيلي. بل كان هناك من بين الصحف

القطرية من نظرت بعين المساواة إلى كل من الوجود الإسرائيلي في فيلا بوسط العاصمة القطرية والمستوطنات الإسرائيلية الموجودة في أراضي الضفة الغربية، عبر ربط الحالتين بجمود عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية. وكان مدهشا الجدل بشأن كيفية تحول مشكلة عقارية هامشية إلى راية رفعها المعارضون لوجود الممثلية الإسرائيلية في الدوحة. وتحولت الممثلية الإسرائيلية في عيون وسائل الإعلام إلى مصدر إلهام لتحريض الجماهير ضد العلاقات بين إسرائيل وقطر.

وتزامنت هذه الضغوط الداخلية، التي أخذت في التزايد، مع حفنة الضغوط الكثيفة التي تعرضت لها قطر من الخارج من أجل دفعها لإغلاق الممثلية الإسرائيلية الموجودة على أرضها. وكان هناك خطر حقيقي من أنه لا توجد أمام الإمارة الصغيرة أي خيار سوى الإذعان للضغوط. فقد كان القطار الجبلي (التليفريك) للعلاقات بين قطر وإسرائيل، قد وصل إلى مفترق طرق معقد على نحو خاص، والآمال الكبرى، التي كانت معلقة به في بداية الطريق، امتزجت بمخاوف ثقيلة بشأن مستقبل العلاقات بين الدولتين. وأضيف إلى السحابة الثقيلة التي شكلها عدم الاطمئنان، بسبب توقف عملية السلام الإسرائيلية العربية، اقتراب انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة في إسرائيل، والتي تقرر إجراؤها في شهر مايو ١٩٩٩ . فقد أدى اقتراب هذه الانتخابات إلى تمسك دول المنطقة بموقف الانتظار، لمعرفة ما ستسفر عنه هذه الانتخابات. ولم تكن هذه هي المرة الأولى، ويمكن القول إنها لم تكن الأخيرة، تطلعت العيون صوب الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، على أمل أن يؤدي صوت الناخب الإسرائيلي إلى إنقاذ عجلة السلام المتعثرة. فبينما حافظ المؤيدون للمحادثات على صمتهم، سارع المعارضون لسياسة قطر المنفردة، فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، إلى رفع أصواتهم عاليا. وكان بوسعنا أن نأمل فعلا أن تعود عملية السلام وتتقدم إلى الأمام، ولكن السهولة

الشديدة التي انفرطت بها العلاقات، والتي يحتاج ترميمها ونسجها من جديد لعدة سنوات، دعمت صوت المشككين في جدوى هذه العلاقات في إسرائيل. الأمر الذي ساهم أيضا في زيادة جديدة لعلامات الاستفهام بشأن إمكانية الحفاظ على الوجود الحالي لإسرائيل في إمارة عربية تقع في قلب الخليج العربي.

في نهاية الأمر، وفي ربيع العام ١٩٩٩ نفسه، اختارت قطر ألا تغلق مكتب المثلية الإسرائيلية في الدوحة. وبعد أيام قليلة من صدور حكم المحكمة القطرية، عادت الممثلية الإسرائيلية إلى الفندق، وبمرور أقل من شهر تقريبا عثرنا على مقر دائم جديد في وسط المدينة. وتطلب اتخاذ هذا القرار مَن قطر، في السنوات التالية بعد ذلك، قدرة على المناورة لا يمكن الاستهانة بها في مواجهة بقية الدول العربية والإسلامية، التي واصلت الضغط عليها لدفعها إلى قطع العلاقات مع إسرائيل. وفي المقابل واصلت قطر على التأكيد على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي منحتها فرصة لمواصلة العلاقات مع إسرائيل، وإن كان ذلك في نطاق ضيق ومحدود. وكانت هذه الفرصة هي العامل الأساسي الذي أتاح الحفاظ على بريق من التفاؤل بشأن تلك العلاقات، حتى في أصعب الأوقات. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه بعد أيام قليلة من صدور الصحفي في إسرائيل وقطر وعناوينها الرئيسية تبشر بأن «قطر تهدد بإغلاق الممثلية الإسرائيلية في الدوحة»، حرص وزير الخارجية القطري على تحقيق توازن في الصورة، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حين قال: إن السلام في الشرق الأوسط هو خيار استراتيجي لقطر، من أجل الدفاع عن المصالح العربية والدولية».

ووجدت قطر نفسها ثانية بين المطرقة والسندان، بين ضرورة إرضاء العالم العربي والطموحات الفلسطينية وبين رغبتها في الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل والثقة التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية بفضل هذه العلاقات. ولم يكن ذلك الوضع استثنائيا بالنسبة لقطر، على خلفية سياستها الخارجية المنفردة، والتي رفعت خلالها راية

قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية

الحفاظ على قنوات للحوار مع كل العناصر الموجودة بالمنطقة، بما في ذلك نظام آيات الله في إيران. ومع ذلك، كان ذلك الأمر يضيء الطريق بكل شدة في مواجهة أشد الصعاب التي تواجه دولة صغيرة ومكشوفة في قلب منطقة مليئة بالاضطرابات، سعت إلى أداء دور في الفعاليات السياسية الإقليمية، عن طريق دفع العلاقات مع إسرائيل.

في تلك الشهور المتوترة من عدم الاستقرار، وعلى الرغم من الواقع السياسي المعقد، كان مهما أن نوضح أن الممثلية الإسرائيلية في الدوحة ما زالت مفتوحة وتمارس نشاطها. ومن أجل ذلك كان استمراري – بمساعدة موظفي مكتب المثلية نسيم بلومو ويعكوف ياتساكان – في وضع أسس العمل في المثلية، وتدريب عناصرها البشرية المحلية وتطوير شبكة علاقاتها الخارجية على صعيد الحكومة القطرية والقطاع الخاص. وكانت لهذه الجهود نتائج حيوية فتحت صفحات من الحياة الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وقطر ودول أخرى في الخليج العربي.

في ذلك السياق، في نوفمبر ١٩٩٨، بعد وقت قصير من التوقيع على «اتفاق واي بلانتيشين» مع الفلسطينيين، قامت قطر بدعوة إسرائيل للمشاركة في معرضها التجاري Milipol Qatar للأجهزة والمعدات التأمينية والدفاعية والأمنية. وكانت هذه الدعوة نتيجة المشاركة الناجحة لإسرائيل في معرض Milipol الأول الذي أقيم بالدوحة في عام ١٩٩٦. وترأس الوفد الإسرائيلي مارك سوفير، رئيس شعبة اقتصاد الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإسرائيلية، ورافقه مسؤولون وممثلون لكل من وزارة الدفاع الإسرائيلية ومعهد إسرائيل للتصدير والتعاون الدولي واتحاد المكاتب التجارية، و١٠ شركات إسرائيلية، من بينها: الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركات الأجهزة الالكترونية والتكنولوجية المتقدمة. وفي هذه المرة لم أيضا لم تتوار أصوات المعارضين لوجود إسرائيل. فكان هناك من عارض مشاركة «ممثلي حكومة نتنياهو المعادية للفلسطينيين واللبنانيين»، وتساءل مندهشا: «لماذا نسمح لإسرائيل بأن ترفع

علمها إلى جوار علم قطر؟!». ولكن كالعادة، حظي المشاركون الإسرائيليون باستقبال حار وودود. وكانت لحظة الذروة عندما قام ولي عهد قطر – ابن الأمير – بزيارة الجناح الإسرائيلي في المعرض، يرافقه رئيس الحكومة القطرية وعشرات من قادة الجيش والشرطة المحلية، مرتدين ملابسهم الناصعة. وكان مشهد أعضاء الوفد الإسرائيلي، الذين اخذوا يجيبون على أسئلة ولي عهد قطر بشأن المنتجات الإسرائيلية المعروضة في جناحهم، والذي كان علم إسرائيل يرفرف فوقه إلى جوار إعلام دول عربية مشاركة في المعرض، قد زرع في نفسي إيمانا متجددا بأنه إذا توافرت فقط الظروف المناسبة سيكون بالإمكان إعادة قاطرة العلاقات بين الدول إلى طريقها الايجابي والصحيح.

كانت هناك أسباب أخرى بوسعها أن تعزز هذا الاعتقاد. فعلى الرغم من القرار القطري بتجميد العلاقات، استمرت اللقاءات على مستويات سياسية رفيعة، واستمر إسرائيليون في زيارة قطر. كما أقيمت محاولات عدة لتنفيذ صفقات مشتركة – في مجالات الاتصالات والبتروكيماويات والزراعة، وحظي الأمر باعتراف الصحافة القطرية، كما في العنوان الرئيسي لصحيفة «بنينسولا»، التي أكدت أن «العلاقات التجارية بين قطر وإسرائيل ما زالت حية». وسمحت الحكومة القطرية باتخاذ خطوات صغيرة إضافية إلى الأمام في مجالات أخرى، على الرغم من استمرار الانتقادات الموجهة لسياسة إسرائيل في العالم العربي بكل شدة. فعلى سبيل المثال قررت قطر السماح لرياضيين إسرائيليين بالمشاركة في مسابقات وبطولات دولية أقيمت في الدوحة، فتمت دعوة منتخب شباب إسرائيل بكرة اليد للمشاركة في بطولة العالم، التي أقيمت بالعاصمة القطرية في شهر أغسطس 1999. ورافق هذه الدعوة أيضا موجة من الانتقادات المعتادة من جانب معارضي التطبيع، ولكن رئيس اللجنة المنظمة للبطولة، وهو ابن الأسرة الحاكمة خالد بن علي آل ثاني، أعلن في تصريح له عن قدوم المنتخب الإسرائيلي قائلا: «سيتم استقبال الإسرائيليين في قطر بكل ترحاب».

دائما، وحتى في أصعب اللحظات من الناحيتين السياسية والعسكرية، كان هناك رجال دولة ورجال أعمال قطريين حافظوا على وجود علاقة وطيدة معنا، وفتحوا بيوتهم لنا، أو وفقا للتراث المحلي «فتحوا خيامهم لنا». وأهمية العلاقات الاجتماعية في العمل الدبلوماسي معروفة جيدا. فيتم استغلال عشاء أو غداء مشترك، حفل استقبال أو حفلات عائلية، باعتبارها فرصا للتعرف على أشخاص آخرين. ويمكن لمثل هذه العلاقات معهم أن تقتصر على المجال الاجتماعي، ولكن أحيانا يمكن الانتقال بهذه العلاقات إلى مجال العمل. وفي الظروف التي سادت في قطر كان لهذه العلاقات الاجتماعي أهمية مضاعفة بأضعاف كثيرة. أولا، لأنه في ضوء الخوف من إقامة علاقات رسمية مع إسرائيليين كان من السهل أكثر التعرف على أناس في دوائر غير ملزمة. ثانيا، لأن أسلوب الحياة اليومية في العاصمة القطرية كان هادئا جدا بوجه عام، وخيارات السهر والترويح في مدينة الدوحة كانت محدودة: فليس بها حفلات أوبرا تقريبا، ولا عروض موسيقية أو مسرحية على مستوى دولي، ودور السينما القليلة الموجودة هناك تعرض أفلاما تخضع للرقابة (أي ينالها مقص الرقيب بالحذف). ولذلك اختلط لديهم وقت الفراغ مع وقت العمل، مما ساعد على تعميق التعارف مع رجال الدولة والدبلوماسيين ورجال الأعمال وكذلك السكان الأجانب المقيمين في قطر. وظهرت هذه العلاقات التي نسجت بشكل غير رسمي كقاعدة للعلاقات القائمة بين الدول وشدت على أيادينا في أوقات صعبة أيضا.

وفي هذا السياق ما زلت أذكر على وجه خاص الاحتفال بعيد ميلاد زوجتي «أسينت» في يوليو ١٩٩٨، في أحد الأوقات الأشد توترا في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. في تلك الأيام احتشدت كل القوى الدافعة باتجاه قطع العلاقات، وفضل كثيرون في قطر ألا يظهروا بصحبة إسرائيليين. وعلى الرغم من ذلك، لبى كثيرون دعوتنا لحضور حفل عيد الميلاد، الذي أقيم في قاعة مزينة في وسط منطقة مغلقة بالقرب من منزلنا في الدوحة. وكان من بين الضيوف عدد من الأصدقاء

القطريين، الذين حافظوا على وجود علاقة وطيدة معنا طوال فترة عملنا في الإمارة، إلى مواطنين ومواطنات من دول مختلفة جاءوا إلى قطر للعمل، ومن بينهم صديقات قريبات اكتسبتهن «أسينت» خلال فترة مكوثنا في الدوحة. وكان بعضهم يعمل في مجال النفط والغاز الطبيعي والفنادق وعالم الأعمال، وكان هناك أيضا أطباء ومحامون ومهندسون معماريون إيطاليون مشاهير، قاموا بتصميم أفخم القصور لأبناء الأسرة المالكة. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الحضور المؤثر لسفراء الدول الرئيسية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

كانت أجواء السعادة والتحرر وانشغل الجميع في الرقص على إيقاع الموسيقى. وعندما انخرط السفراء المحترمون في رقص التانجو تحطمت كل القيود الرسمية. ولم يكن بوسع العشرات من محادثات الإقناع الدبلوماسية أن تحقق الكثير كي يصبح الوجود الإسرائيلي والضئيل في الدوحة جزءا طبيعيا تقريبا من المجتمع الدولي الكبير الموجود في الدوحة. وكان هناك حدث واحد فقط نجح لوهلة في إثارة الشك مجددا في القلوب. فقد انفجرت فجأة إحدى البالونات الملونة التي كانت تزين جدران الغرفة، ومن شدة الانفجار توقف الجميع عن الرقص. ولجزء من الثانية، اكتست وجوه بعض الحضور بمشاعر الذعر، خوفا من أن يكون ما حدث هو انفجار إرهابي. وبالطبع، أدرك الجميع بسرعة أن الصوت ناتج عن انفجار بالون، وعادوا إلى الرقص بكل قوتهم. ولم يكن الأمر مثيرا لاهتمام الكثيرين في كل حفلة أخرى كانت تقام في بيت دبلوماسي من دولة أخرى. ولكن في حفل عيد الميلاد هذا، على خلفية الواقع المحيط بالجميع، كانت هناك إشارة رمزية لوضع إسرائيل الحساس في المنطقة، والتي لم يسلم الكثيرون حتى بوجودها في المنطقة.

وكانت رحلة العمل في الدوحة مكدسة بالتحولات بالنسبة لي ولعائلتي. فقد ذكرتنا أحداث كثيرة خلال تلك الفترة بالحساسية الشديدة التي يثيرها وجودنا في دولة عربية، ولكن في مقابل ذلك، كانت تلك الرحلة مليئة بلحظات من الرضا والمتعة،

زرعت بداخلنا إيمانا بقوة العلاقات التي أقمناها وقدرتها على المساهمة في دفع التفاهم المشترك. وعندما ولد ابننا الثالث، «يوفال»، في شهر فبراير ١٩٩٩، حظينا بدليل إضافي على التغير الذي طرأ على رؤية أشخاص معينين في الإمارة، عندما بادر رجل أعمال قطري مهم إلى حضور حفلة المولود (السبوع)، والتي أحاط الضيوف خلالها المولود بالدفء وشدوا على أيدي الوالدين السعيدين. وقد جعلتنا السعادة الحقيقية، التي أحاطت بنا، نشعر بأننا حظينا بأيدي قريبة تسعى إلى دفعنا للشعور بالرضا في قطر.

ولذلك وفي هذا الشتاء نفسه، عندما ابلغوني بانتهاء خدمتي في قطر، وتعييني المتوقع نائبا لرئيس البعثة الإسرائيلية لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل (بلجيكا)، أجبت بمشاعر مختلطة. وجاء انتظار الأحداث التالية ليمنحني فرصة لتأمل من نوع آخر، كما لو أن القطار الجبلي «التليفريك» الذي كنا على متنه توقف فجأة، عند النقطة التي كان يمكن منها النظر إلى مشهد العلاقات بين إسرائيل وقطر منذ بداية انطلاقها. وكشف الميزان الذي استخدمته في التقييم صورة مركبة، تكثر فيها الظلال وانعدام الرؤية، ولكن كان بها أيضا الكثير من النقاط المضيئة، التي كان يمكن استقاء التشجيع منها.

ولا يمكن تجاهل أن جزءا كبيرا من السكان في قطر والمنطقة كلها لم يرغب أبدا في وجودنا بالإمارة العربية الواقعة في قلب الخليج العربي. وعلى مستوى متخذي القرار، كانت التصريحات القطرية المنشورة عن تجميد العلاقات، وضرورة الاتساق مع مواقف الدول العربية الكبرى والانتقادات اللاذعة التي تلقتها قطر من الخارج والداخل على حد سواء، قد زادت بشدة من صعوبة استمرار تنمية العلاقات مع إسرائيل، أو حتى القدرة على الحفاظ علي وجودها أساسا. وعلى صعيد الجمهور الواسع، وكذلك المثقفين ورجال الإعلام، كان من الصعب بالنسبة للكثيرين تفهم خروج حكومة قطر عن الصف العربي وتوقيعها اتفاقا يسمح بفتح مكتب للممثلية

الإسرائيلية في وسط العاصمة الدوحة. ولكن كانت هناك أسباب فتحت طاقة أمل لمستقبل العلاقات بين إسرائيل وقطر. فالأشخاص الكثيرون الذين حافظوا على وجود علاقات وطيدة لهم معنا طوال فترة عملنا في قطر، والذين شدوا على أيادينا في كل المناسبات، اثبتوا في كل مرة مجددا أن العلاقات الشخصية لها أهمية كبيرة، إلى جانب الأحداث في الشرق الأوسط، لتغيير وجه الواقع وزيادة التفاهم المشترك. وقد حظيت هذه الرؤية بدعم أعلى المستويات في قطر. وفي الصف الخلفي، ورغم الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الإمارة كي تعود لمقاطعة إسرائيل بصفة تامة، وهي الضغوط التي تزايدت في الفترة التي حظيت فيها سياسة إسرائيل بسيول من الانتقادات في العالم العربي، رغم كل ذلك تمسك الأمير ومستشاروه المقربون بالعلاقات مع إسرائيل. وكان ذلك تعبيرا عن الرؤية التي تسعى إلى تشجيع التعايش مع إسرائيل كعنصر مهم بوسعه أن يساهم في ازدهار السلام بالشرق الأوسط.

الفصل الثالث عشر

التطبيع.. حلم أم واقع؟

كانت انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة الإسرائيلية التي جرت في مايو ١٩٩٩، وشارك بالتصويت فيها، ولأول مرة في التاريخ، موظفون في ممثلية إسرائيلية بالخليج العربي - في قطر وسلطنة عمان - تشير بشكل رمزي وعملي في نفس الوقت على بداية فصل النهاية لبعثتنا في الدوحة. وشكل التصويت في مقر الممثلية بوسط الدوحة نهاية مرحلة إنشاء الممثلية، التي بدأت فعليا عشية الانتخابات التي جرت قبل ذلك بثلاث سنوات، في مايو ١٩٩٦. وتبخرت مشاعر التشكك التي كانت ممزوجة بالخوف بشكل عام، في المرحلة الأولى من عمل الممثلية، بل إن الوضع الذي كان يوصف قبل ذلك ببضع سنين بأنه «لا يخطر على بال أحد»، حيث يقوم ٦ إسرائيليين بوضع أوراق تصويتهم بالانتخابات الإسرائيلية في صندوق اقتراع بالدوحة، بات علامة على تأكيد الوجود والحضور الإسرائيلي. وبدا هذا الحضور، على الرغم من الصعود والهبوط في عملية السلام، انه حضور دائم وأكثر استقرارا وأمنا. واتصل بنا وزير خارجية إسرائيل آنذاك أريل شارون، ليهنئنا بهذا الحدث التاريخي المتمثل في مشاركتنا بالانتخابات الإسرائيلية من قطر.

كانت الانتخابات، التي تنافس فيها بنيامين نتنياهو وايهود باراك على رئاسة الحكومة (الإسرائيلية)، ذات أهمية كبيرة لصورة إسرائيل في المنطقة، خاصة لأنها أكدت على استقرار الديمقراطية الإسرائيلية. وبدا مقر الممثلية الإسرائيلية بالدوحة في استقبال الكثير من الاتصالات الهاتفية من صحفيي ومسؤولي الصحف القطرية، التي اهتمت بتفاصيل الاقتراع في إسرائيل. وأوضح هذا الاهتمام البارز أنه إلى جانب الانتقاد اللاذع لسياسة إسرائيل في العالم العربي، كان هناك تقدير كبير لها لأنها تتيح لمواطنيها في كل أنحاء العالم، بمن فيهم العاملين في الدول العربية، باستخدام حقهم الانتخابي والتأثير بذلك في السياسة المستقبلية. وفي المنطقة

المحرومة من الديمقراطية كان في ذلك رسالة أقوى بكثير من أي مقال يحاول أن يشرح مواقف إسرائيل. وفي مارس ١٩٩٩، قبل أشهر قليلة فقط من الانتخابات الإسرائيلية، أجريت في قطر الانتخابات غير المسبوقة لمجلس الحكم المحلي، التي شهدت منح النساء حق الترشح والانتخاب لأول مرة.

بعد إعلان نتائج الانتخابات في إسرائيل، وانتخاب إيهود باراك لرئاسة الحكومة، تجددت الآمال في قطر بشأن تحقيق تقدم أسرع في عملية السلام بالشرق الأوسط، مما فتح الباب أمام استئناف التقدم على صعيد العلاقات بين البلدين. وطالب المسؤولون، الذين كانوا يؤيدون إقامة علاقات مع إسرائيل، بانتهاز الفرصة السانحة لدفع هذه العلاقات. وحافظ المستوى الرسمي على تفاؤله الحذر، وأصدرت الحكومة القطرية بيانا حثت فيه رئيس الحكومة (الإسرائيلية) على «اتخاذ خطوات فعلية وجادة لإعادة عملية السلام إلى مسارها، عن طريق تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين واستئناف المفاوضات مع السوريين». وكانت النبرة المتفائلة واضحة للغاية في المحادثات مع كبار المسؤولين بالحكومة القطرية. وأعرب بعضهم عن اهتمامه باستئناف العلاقات مع إسرائيل وبحث السبل لدفع الملفات المشتركة التي ظلت على الرف لفترة طويلة. ولم تدم الانطباعات طويلا حتى تحققت نتائج ملموسة على الأرض، والموضوعات الإدارية المختلفة التي كانت تتعلق بمهام عمل الممثلية الإسرائيلية حظيت فجأة باهتمام كبير من جانب السلطات القطرية. إضافة إلى ذلك، بدأ رجال أعمال قطريون في الاتصال ثانية بالممثلية لاستئناف علاقاتهم مع رجال أعمال إسرائيليين. وطلبت شركة الطيران القطرية Qatar Airways بحث السبل لتوطيد علاقات الطيران، بل وبدأت في بيع تذاكر طيران في إسرائيل.

لم يكن هناك عدد قليل من الجماهير ممن تمسكوا بمعارضتهم لدفع مسيرة التطبيع. وأدت كل إشارة على تنشيط العلاقات بين قطر وإسرائيل إلى إثارة ردود فعل معارضة، تتضمن الضغط على رجال الأعمال لمنعهم من توطيد علاقاتهم مع إسرائيل. بل وحتى في مؤسسات الحكم القطري لم يكن الطريق سهلا أمام المسؤولين الذين وقفوا إلى جانب دفع العلاقات مع إسرائيل. فقد اضطروا إلى مواصلة مواجهتهم مع أولئك الذين تمسكوا بمواقفهم المحافظة، وحرصوا على توخي الحذر. ولكن رغم استمرار المعارضة الشديدة لهذه العلاقات من جانب الكثيرين، جاء انتخاب ايهود باراك لرئاسة الحكومة في إسرائيل ليساعد في إنجاز المقابل المأمول. وفي أجزاء أخرى من العالم العربي، وبالأساس في منطقة الخليج والمغرب العربي، كان الاعتقاد بان الانقلاب الذي وقع بالسلطة في إسرائيل سوف يمنح عملية السلام زخما متجددا، أدى في تلك الأيام إلى إزالة بعض الجمود الذي ساد العلاقات مع إسرائيل. الأجواء التي سادت في ذلك الصيف كانت تبشر برغبة دول عربية معينة في منح فرصة أخرى لعلاقاتها مع إسرائيل والتعاون الإقليمي، لتشجيع استئناف الزخم في عملية السلام.

ونتج عن التغيير السياسي نتيجة مهمة فعلا، وهي انه بعد فترة طويلة تم استئناف منح تأشيرات الدخول لإسرائيليين في تلك الدول العربية من الصف الثاني، التي فتحت بها إسرائيل مكاتب تمثيل دبلوماسي. ومن ناحيتي الشخصية كان لذلك تداعيات فورية تقريبا تمثلت في تخفيف الموقف القطري وموافقة السلطات على تعيين خليفتي في منصب مدير ممثلية إسرائيل في الدوحة. وبذلك انتهت مهمتي الشخصية أنا وأسرتي لإقامة العلاقات مع قطر. ويبدو الأمر لي الآن وكأننا قد قطعنا طريقنا من إسرائيل إلى قطر أمس الأول فقط، وها نحن في طريقنا

للعودة، عبر هذا الطريق القصير جغرافيا، لكنه طويل من كل جانب آخر. ولكن كل شيء تم ضغطه هذه المرة في بضع أيام في ذروة حرارة شهر يوليو: إجراء اللقاءات الأخيرة مع مسؤولي الحكم ورجال الأعمال القطريين، وداع سفراء بقية الدول والأصدقاء المقربين الذين تعرفت عليهم في الدوحة، وإجراء مقابلات مع الصحف المحلية بمناسبة انتهاء فترة خدمتي وجمع أغراضي الشخصية. وعلى الفور بعد رحيلي على متن رحلة طيران تابعة لشركة الطيران القطرية من الدوحة إلى العاصمة الأردنية عمان، ركبت سيارة أجرة تحملني من مطار عمان إلى جسر اللنبي، ومن هناك إلى بيتي، في القدس، حيث قضيت فترة قصيرة هناك قبل انتقالي إلى مقر عملي الجديد- بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي.

واليوم، بعد عدة سنوات من تلك الأحداث، وبعد جولة أخرى من العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، أدت إلى تراجع العلاقات مع دول الخليج، يبدو كما لو أن الفيلم يعود إلى الوراء. كما أن نبوءة «الشرق الأوسط الجديد»، التي كانت في الأجواء عندما اجتزت المجال الجوي للمملكة العربية السعودية في طريق إلى الدوحة للمرة الأولى، أخلت مكانها للواقعية الفجة للشرق الأوسط، والمأساوي أيضا.

وخلال كتابة هذا الكتاب، ما زالت هناك جهود لدفع التطبيع مع الدول العربية، خاصة مع إمارات النفط في الخليج العربي. وهناك جهد خاص، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كان موجها لضمان مشاركة المملكة العربية السعودية في مؤتمر أنابوليس في نوفمبر ٢٠٠٧، الذي خصص لدفع مسيرة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وأثناء المؤتمر وبعده صدرت عن الرياض بعض التصريحات الإيجابية، التي تطرقت إلى التطبيع الممكن مع إسرائيل في إطار مبادرة السلام العربية، التي نتجت عن مبادرة العاهل السعودي عام ٢٠٠٢. وهكذا على سبيل

المثال، قال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في مقابلة لمجلة «تايم»، في نوفمبر ٢٠٠٧: إن الشرق الأوسط بوسعه أن يتحول إلى جنة عدن، التي يستطيع أن يعيش فيها كل أبناء إبراهيم حياة طبيعية ومزدهرة، متحررين من الشعور بالخوف وعدم الأمان». بل إن شقيق وزير الخارجية، الأمير تركي الفيصل، السفير السابق للمملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أوضح بالتفصيل هوية التطبيع المقترح على إسرائيل في الظروف السياسية المناسبة: «إذا استجابت إسرائيل لمبادرة السلام العربية، وانسحبت من كل الأراضي المحتلة ووقعت على اتفاقية سلام شامل، سوف تحظى باندماج كامل في العالم العربي وبعلاقات تطبيع كاملة». وأضاف أن إسرائيل والعالم العربي سيتمتعان، ليس فقط بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية، وإنما أيضا بتعاون في المجالات العلمية والثقافية ومواجهة التهديدات المشتركة التي تهدد سكان المنطقة.

في مواجهة كل وعود التطبيع المستقبلي هذه، استمرت العلاقات الرسمية بين إسرائيل وقطر طوال السنوات الأخيرة، على الرغم من الفترات الصعبة التي مرت بها. بينما قامت دول عربية أخرى، مثل المغرب وتونس وسلطنة عمان بقطع علاقاتها مع إسرائيل بعد فشل عملية السلام واندلاع الانتفاضة الثانية، في مطلع سنوات الألفية الثالثة، سعت قطر إلى الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل. كما واصلت قطر السماح بدخول زوار إسرائيليين إلى الدوحة بغرض المشاركة في المؤتمرات الدولية والمنافسات الرياضية أو في برامج قناة الجزيرة وغيرها من وسائل الإعلام. وهكذا على سبيل المثال تمت دعوة لاعبة التنس الإسرائيلية شاحار بير للمشاركة في البطولة العالمية التي أقيمت في الدوحة في فبراير ٢٠٠٨. وأحيانا كان يبدو أنه ما زالت هناك مخاوف في إسرائيل من زيارة دول الخليج، كما دلت على ذلك ملاحظة لاعب التنس

يوني أورليخ، الذي تطرق إلى احتمال سفره للمشاركة في بطولة تقام في دبي، مع شريكه في المباريات الزوجية «إندي رام»، فقال في مؤتمر صحفي: «دعونا نرى أولا ما إذا كانت شاحار ستعود حية من الدوحة أم لا، وعندها نقرر ما إذا كنت سأسافر». ولكن شاحار سافرت في النهاية إلى الدوحة وملأت صورها جدران ملعب التنس الحديث بالمدينة القطرية وعلى طول كورنيش الخليج. وجاءت زيارتها الناجحة لتبين مرة أخرى المقابل العميق الذي طرأ على استعداد الإمارة لاستضافة إسرائيليين على أراضيها.

وشيئا فشيئا تواصلت الزيارات واللقاءات الرسمية أيضا. وسلطت وسائل الإعلام الكثير من الأضواء بصفة خاصة على الزيارة التي أجراها إلى قطر عضو الكنيست الإسرائيلي ميخائيل ملكيؤور في فبراير ٢٠٠٥، من أجل المشاركة في حلقة من البرنامج الشهير Doha Debates الذي تقدمه إذاعة «بي بي سي» البريطانية، وكانت عن السلام في الشرق الأوسط. وبسبب هذه الحلقة تمت إدانة قطر مرة ثانية في وسائل الإعلام العربية بسبب «ميولها الإسرائيلية». وفي العام نفسه أجري في نيويورك لقاء بين وزير الخارجية (الإسرائيلي) سيلفان شالوم ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. وبمناسبة انعقاد مؤتمر أنابوليس، بعد استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، نشأت فرصة جديدة لدعم العلاقات ورفع مستوى الاتصالات. وفي تلك الفترة أجرت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عدة مباحثات مع نظيرها القطري كي تبحث معه استئناف عملية السلام والعلاقات بين الدولتين، بل والتقت خلال مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك، في سبتمبر ٢٠٠٧، أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وأكدت ليفني أمام الأمير على أهمية التطبيع، وقالت له: «هناك دور مهم للدول العربية في المسيرة

السياسية، كي تكون قوة مضاعفة للفلسطينيين وأيضا في عمليات مباشرة مع إسرائيل على أعلى مستوى». من جانبه، قال الأمير القطري في مقابلة مع وسائل الإعلام، بعد أيام من هذا اللقاء: « إن سياستنا تقوم على إقامة علاقات صداقة مع الجميع، ونحن في حاجة إلى علاقات طيبة مع إسرائيل، على الرغم من مشاكلنا بسبب القضية الفلسطينية». وبعد عدة شهور من ذلك، في أبريل ٢٠٠٨، أجرت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني أول زيارة لها إلى قطر.

ولكن على الرغم من صدور نبرات أكثر ايجابية في بعض الدول العربية بشأن العلاقات مع إسرائيل، ظل الطموح المتزايد من عملية التطبيع في العقد السابق معلقا في الهواء. فالجهود المبذولة لدفع المشروعة متعددة الأبعاد بين إسرائيل ودول عربية في مجالات الطاقة والمياه والصناعة والتكنولوجيا لم تؤت ثمارها بعد. كما لم يتحقق الأمل في أن يؤدي دعم العلاقات المباشرة بين شعوب المنطقة إلى زيادة التفاهم بينها، على سبيل المثال عن طريق برامج ثقافية مشتركة تعلم الأطفال الإسرائيليين والعرب قيم التسامح وقبول الآخر. وبشكل عام، لم يكتمل الأمر بأن تكون العلاقات بين إسرائيل وتلك الدول العربية من الصف الثاني، التي لم تكن متورطة بشكل مباشر في الصراع (العربي الإسرائيلي)، ترسخ الثقة المتبادلة، التي تمثل عنصرا ضروريا في تحقيق التعايش والسلام. وكانت بعض تلك الدول – ومنها الأردن والمغرب وقطر- مستعدة في السنوات الأخيرة أيضا للمشاركة في محاولة إعادة دفع هذه الأهداف لتحقيقها، ولكن الضغط الشديد الذي تعرضت له من جانب الدول العربية المركزية، التي عارضت ذلك، ضرب على يدها.

كانت الفجوة بين الطموحات والواقع عميقة للغاية في الإعلام العربي والرأي العام بدول المنطقة. فمن ناحية، ساهم ظهور متحدثين إسرائيليين في قناة الجزيرة

الفضائية القطرية في إزالة «التابو» المحرم الذي كان قائما قبل ذلك بشأن وجود أية علاقة مع إسرائيل. ومن ناحية أخرى، اضطر ممثلو إسرائيل ومسؤوليها إلى خوض مواجهات متتالية مع النقد اللاذع، وأحيانا مع تعبيرات مسمومة بسبب أفعال حكومتهم. وبلغ هذا الهجوم أعالي السماء وحلق على أجنحة الخيال في كل مرة، حين تظهر على الشاشة صور صعبة لمعاناة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو السكان اللبنانيين خلال حرب إسرائيل مع حزب الله اللبناني في صيف ٢٠٠٦. وكان رفيق حلبي (وهو درزي إسرائيلي كان مديرا للإذاعة والتليفزيون الإسرائيلي الناطق باللغة العربية)، وأحد من استضافتهم قناة الجزيرة، ادعى أنهم «في بعض الحالات اعتادوا استضافة ضيف إسرائيلي ليجعلوه مثل كيس الرمل الخاص بتدريبات الملاكمة كي يتلقى اللكمات، وكأنهم يرون أن من الواجب إهانته، وأنهم بذلك يشاركون بدورهم في الجهد الحربي لحزب الله». وطوال تلك الفترة كانت تصدر في دول عربية، من بينها قطر أيضا، تعبيرات معادية لإسرائيل بشدة، ومن بينها تلك التعبيرات التي تسعى إلى التشكيك في حق إسرائيل الأساسي في الوجود بالمنطقة. وكانت أبرز التعبيرات على هذا الصعيد ما صدر عن الزعيم الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي في ١٤ اغسطس ٢٠٠٦ في مؤتمر بالقاهرة، دعا فيه الحكام والرؤساء والملوك العرب والمسلمين إلى محاربة إسرائيل بعزيمة وإصرار لطردها من المنطقة و«استعادة فلسطين المحتلة من البحر إلى النهر». هذه الكلمات، التي سقطت على الكثير من الآذان الصاغية في العالمين العربي والإسلامي، سكبت المزيد من الزيت على النار ودعمت الشك بشأن إمكانية اعتراف اغلب الجمهور العام في الشرق الأوسط بحق إسرائيل في الوجود.

إن اكبر العقبات التي تواجه تغيير الواقع الذي وصفناه هو العامل الأساسي

للجدل الدائر بشأن القدرة على دفع مسيرة حقيقية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية في المستقبل المنظور. وعلى الطرف الآخر من الصورة يقف أولئك المتمسكين برأيهم بأن كل جهود دفع التطبيع ستضيع سدى، طالما لم ينته الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تماما على كل مساراته، وعلى رأسها المسار الإسرائيلي الفلسطيني. وبمزيد من التفصيل، يرى هؤلاء أنه لا جدوى من بذل الكثير من الجهد في العلاقات مع دول عربية بعيدة مثل قطر، لأن قيمتها في صورة الوضع العام محدودة للغاية. ويدعون أنه ينبغي استثمار كل الجهود فقط في حل ثنائي للصراع مع الفلسطينيين والسوريين، بما يفتح الباب أمام قبول إسرائيل من جانب بقية الدول العربية. والإدعاء الأساسي الذي يطرحه هؤلاء هو أن أصعب العراقيل التي تواجه الصراع بين إسرائيل والعالم العربي، هو اتساع رقعة هذا الصراع وشدته، وعدم وجود سبيل عملي إلى إختراقه والتسلل إليه. ويدللون على صحة وجهة نظرهم بالإشارة إلى الرأي المشترك والسائد بشكل واسع في العالم العربي الذي يصر على أن الشرط المسبق لأي تطبيع مع إسرائيل هو اكتمال عملية السلام حتى نهايتها، وفقا لما تنص عليه المبادرة العربية.

وعلى الطرف الآخر، يقف التيار الذي يرى أن الأمور ينبغي أن تسير إلى الأمام بالتوازي وفي نفس الوقت، وأن من المهم جدا أن يترافق أي تقدم في المفاوضات المباشرة بتقدم مماثل في عملية التطبيع مع الدول العربية. ووفقا لهذا الرأي، بوسع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية مختلفة أن تساعد في خلق أجواء مساعدة لدفع عملية السلام، لأن الأمر سيقنع الجمهور الإسرائيلي بأن هناك فرصة حقيقية لقبول إسرائيل من جانب بقية دول المنطقة، كما أنه سيحسن صورة إسرائيل أمام الرأي العام العربي بصورة تزيد من حجم المعسكر المعتدل المهتم بالتوصل إلى تسوية

معها. وفي نهاية الأمر، يرى المؤيدون لجهود التطبيع أنه من أجل إنجاز سلام مستقر وطويل المدى إلى جانب توقيع الزعماء من الجانبين على اتفاق رسمي، سيكون من الضروري أيضا إقناع شعوب المنطقة بان الثمن الذي سيدفع على مائدة المفاوضات يؤتي ثماره فعلا.

ورافقت هذه الخبرة الأساسية سياسة إسرائيل منذ فترة طويلة، ورافقت كل فترة خدمتي في قطر، وكل تحولاتها السياسية، واستمرت أيضا في الفترة التالية لانعقاد مؤتمر أنابوليس، عندما أجريت محاولة جديدة لاستئناف التطبيع مع دول عربية في الخليج العربي والمغرب العربي. وفي هذا الإطار تم طرح التساؤل التالي: «هل بوسعنا بعد كل هذه السنوات الطويلة أن نعرف ما إذا كان التطبيع مجرد حلم في ظل الظروف السائدة حاليا في الشرق الأوسط، أم أنه واقع فعلي؟!

الإجابة، في اعتقادي، هي أن من المحظور على إسرائيل أن تتخلى عن محاولة تحويل الحلم إلى واقع. وتجربتي الشخصية في إنشاء أول مكتب تمثيل دبلوماسي لإسرائيل في قطر أثبتت أن هناك جهات قوية بالفعل تسعى إلى منع أية إمكانية لتطبيع مكانة إسرائيل في المنطقة، ولكن هناك أهمية كبيرة للجهود المستمرة لدفع العلاقات مع دول عربية على عدة مستويات. على المستوى الأساسي، من ناحية هوية دولة إسرائيل، هناك أهمية قصوى لدفع المسيرة التي وصفها «ديفيد أوحانا» في كتابه بـ«الانتقال من مجتمع إسرائيلي يضطر للقتال على وجوده إلى مجتمع يسعى إلى إدارة حوار سياسي واقتصادي واجتماعي مع جيرانه». وعلى خلفية التهديدات الأمنية المستمرة التي تواجه إسرائيل، يجري الحديث فعليا عن مسيرة متواصلة وطويلة الأمد جدا، ولكن العلاقات التي نشأت مع بعض الدول العربية تشكل دليلا إضافيا على أنه يمكن دفعها إلى الأمام. ولذلك على سبيل المثال، منذ إقامة

العلاقات الأولية مع قطر وجد زوار إسرائيليون أنفسهم أمام رغبة حقيقية لدى الكثير من الأشخاص في الإمارة الخليجية للتعرف على إسرائيل عن قرب، والبحث عن سبل للتعاون معها. وقد ساعد ذلك الأمر على تغيير الانطباع السابق عن إسرائيل، لدى أولئك الذين كانوا يرون في العالم العربي كيانا متراصا ومتماسكا، والتعرف من قرب على التنوع الموجود بداخله.

وكانت هناك أهمية خاصة، في هذا السياق، تكمن في الفرصة الجديدة التي نشأت من ناحية عرب إسرائيل للربط بين جنسيتهم الإسرائيلية وسعيهم إلى الحفاظ على ارتباطهم بالعالم العربي المحيط. وقد تعرضت لذلك أول مرة في ديسمبر ١٩٩٤، في اليوم الذي أعلنت فيه مانشيتات الصحف عن منح جائزة نوبل للسلام إلى إسحاق رابين وشمعون بيريز وياسر عرفات، عندما ذكر عنوان فرعي في صحيفة «هآرتس» أن وفدا من عرب إسرائيل سيزور قطر للاتفاق على تنفيذ مشروعات مشتركة. وكان ذلك هو أول وفد من عرب إسرائيل يزور دولة خليجية بصفة رسمية. وضم الوفد ٦ من رؤساء المجالس المحلية ورجال الأعمال وأكاديميين وصحفيين. وكانت الرسالة التي نقلتها الزيارة إلى المضيفين القطريين قد دعمت الشعور بأن العلاقة المباشرة التي نشأت مؤخرا (بين قطر وإسرائيل) بوسعها أن تدفع إلى تطبيع مكانة عرب إسرائيل في العالم العربي. بل إن العلاقات بين قطر وعرب إسرائيل ازدادات توطيدا خلال السنوات التالية لذلك، وساعدت أيضا على دفع العلاقات الاقتصادية والإنسانية بين إسرائيل ودول الخليج العربي.
وكان البرهان البارز على ذلك متمثلا في تبرع أمير قطر بمبلغ ١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٥ لبناء استاد حيفا لفريق كرة القدم «بني سخنين»، والذي حمل اسم «استاد الدوحة»، وإقامة مركز رياضي في المدينة. وأدى هذا التبرع السخي إلى جعل اسم

قطر معروفا لدى الكثيرين من مختلف شرائح الشعب الإسرائيلي. وينبغي التأكيد على أنه كان هناك في العالم العربي معارضون حتى لمظاهر التطبيع مع مواطني إسرائيل العرب، ولكن نجاح فريق «بني سخنين» يعلمنا أنه إلى جانب تحسن مستوى كرة القدم، فإن العلاقات التي نشأت مع قطر بوسعها أن تساعد في المساعي الرامية إلى التعايش العربي الإسرائيلي. وقد عبر المتحدث باسم فريق «بني سخنين»، منذر خلايلة، عن ذلك حين قال: إن نجاح كرة القدم في سخنين «يساهم في تحقيق هدفنا الاجتماعي – عبر غزو قلوب الأغلبية اليهودية في الدولة بما يساعد على تقبلنا كأسوياء بين أسوياء في الدولة».

ويضاف إلى ذلك، أن العلاقات التي نشأت بين بعض الدول العربية وإسرائيل لها أهمية كبيرة أيضا في دفع مسيرة التغيير التي بدأت في العالم العربي نفسه. وفي هذا السياق، جاء استعداد دولة صغيرة مثل قطر للغوص في المياه العميقة ودفع العلاقات مع إسرائيل، حتى قبل أن يتضح نهائيا مصير عملية السلام، بما منح دعما للعناصر المعتدلة الأخرى المهتمة بإنشاء واقع مغاير في الشرق الأوسط.

ما زالت المخاوف عميق للغاية، كما دل على ذلك امتناع وزير الخارجية السعودية عن القيام بعمل بسيط مثل مصافحة يد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في مؤتمر أنابوليس. وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثير من السكان في قطر والبحرين ودبي ودول أخرى في المنطقة التقوا إسرائيليين وجها لوجه، وتعلموا بدورهم كيفية التعرف على التنوع الموجود في المجتمع الإسرائيلي. واكتشفوا خلال ذلك أن إسرائيل أكثر مما تعرضه نشرات الأخبار في القنوات الفضائية أو يقرؤونه في الصحف عنها، وأن بها أعمالا جيدة في مجالات الاقتصاد والبحث العلمي والثقافة. وحدث تغيير كبير منذ الفترة التي شهدت فتح أول

مكتب دبلوماسي إسرائيلي في الدوحة، عندما اندهش أناس من اكتشاف أن إسرائيليين من لحم ودم يقفون أمامهم، ومهتمين بالحياة والعمل في قطر. وعلى الرغم من كل الصعاب، ينبغي الاستمرار في هذه المحاولة لكسر العجلة السحرية للصراع الإسرائيلي العربي، التي تتضمن آراء مسبقة تسلح معارضة التطبيع. وهذا الأمر ضروري للشد على أيادي المؤيدين لاستمرار دفع مفاوضات السلام مع إسرائيل.

ومع مرور ما يقرب من ١٠ سنوات ونصف، منذ بدأت المحاولات الأولية الجادة لدفع التطبيع، بات التوازن المرحلي أمرا ثانويا. وحققت جهود دفع علاقات الجيرة مع دول عربية قريبة وبعيدة إنجازات خاصة مع شريحة رقيقة من الزعماء المعتدلين ورجال الأعمال. وفي المقابل ظلت شرائح واسعة – تشمل أوساط المثقفين والزعماء الدينيين ورجال الإعلام الذين يقودون الرأي العام – معارضة لأية علاقات من أي نوع مع إسرائيل. ومع ذلك تشكلت أرضية مهمة للمستقبل، والأكثر من ذلك أن كل ما استثمرناه سنجده أمامنا، فقط عندما تكتمل عملية السلام مع الفلسطينيين.

الفصل الرابع عشر

قطر
على جبهة الخليج

بات الخليج العربي اليوم، وأكثر من السابق، ميدانا للأحداث الحاسمة من حيث أهميتها بالنسبة لأمن العالم واستقراره وازدهاره الاقتصادي. وبوسعنا أن نلمس دليلا على ذلك من خلال زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الخليج، في يناير ٢٠٠٨، حيث ألقى خلالها كلمة في أبو ظبي، حذر فيها من الخطر الذي تشكله إيران، وأكد على الحاجة إلى العمل مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للانتصار على المتطرفين، ومن بينهم تنظيم القاعدة. ومع استمرار جولته في منطقة الخليج ظهر بوش على شاشات التليفزيون وهو يرقص رقصة السيوف التقليدية مع أمير من الأسرة المالكة السعودية. وروت تقارير أخرى في تلك الأيام عن زيارة الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي إلى المملكة العربية السعودية وقطر، والتي بحث خلالها إبرام عدد من الصفقات الضخمة في مجال الطيران والطاقة والأمن الداخلي. وورد أن فرنسا اتفقت على إقامة قاعدة عسكرية فرنسية هي الأولى من نوعها في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة. وسبق ذلك الإعلان في الصحف عن أن الإدارة الأمريكية تخطط لتزويد دول الخليج – ومن بينها المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر والإمارات العربية المتحدة – بأسلحة متقدمة تقدر قيمتها بنحو عشرين مليار دولار، وأن المملكة العربية السعودية أعلنت أنها ألقت القبض على ٢٠٨ أشخاص كانوا متورطين في التخطيط لعمليات إرهابية ضد مواقع التنقيب عن النفط، وأنشأت قوة أمنية خاصة لحماية المنشآت النفطية. وثمة دليل إضافي على مركزية المنطقة يتضح في الآونة الأخيرة من النشرات الاقتصادية في الصحف الدولية، التي تتحدث عن صناديق من دول الخليج تتمتع بتحقيق عوائد كبيرة من النفط، تشتري ثروات ضخمة من الأسهم بأعلى سعر في بورصات لندن ونيويورك. ويدعم ذلك أيضا ما تبثه القنوات الرياضية، التي تذيع أخبارا وصورا عن بطولات ومسابقات فاخرة تقام في دبي أو

قطر، ومباريات لفريق مثل الأرسنال في استاد الإمارات الذي يقع في لندن.

وقد أدت الظروف المتغيرة بسرعة إلى إتاحة فرص جديدة في دول النفط التي تقع في شبه الجزيرة العربية، ولكن زادت المخاطر أيضا إلى جوار ذلك. والأوقات التي كانت المنطقة فيها مكانا نائيا تعيش فيه قبائل إسلامية رحالة، تربي الجمال أو تعمل بالصيد كي تبقى على قيد الحياة، لم تعد سوى مجرد ذكريات بعيدة. وبفضل أسعار النفط والغاز الطبيعي التي تحلق في عنان السماء تحولت دول الخليج إلى أغنى دول العالم. ونتيجة لذلك، حدث تحفيز مثير للتنمية الاقتصادية في أجزاء واسعة من المنطقة، وتمتع الكثير من السكان بالأرباح واستفادوا بمستوى عال من الخدمات. وشيئا فشيئا، بدأت بعض الدول في محاولات لتنفيذ إصلاحات سياسية داخلية، تشمل إجراءات مبكرة للغاية نحو التحول الديمقراطي، وتعديل منظومة التعليم حتى يتوائم مع متطلبات العصر الحديث. ولكن مساعي النظام الشيعي الحاكم في إيران نحو زيادة تأثيره في المنطقة، بما في ذلك عبر تطوير برنامجه النووي، تهدد كل جيران إيران في منطقة الخليج. وجاء انعدام الاستقرار الداخلي في العراق، بعد تحريرها من حكم الرئيس صدام حسين على يد ائتلاف قادته الولايات المتحدة الأمريكية، ليثير هو أيضا مخاوف أنظمة الحكم الملكية السنية في شبه الجزيرة العربية، وجاء استقواء الطوائف الشيعية في العراق ليحمل في طياته دافعا لزيادة التوتر بين الشيعة والسنة. وينبغي أن نضيف إلى ذلك الخوف المتزايد من أن يزعزع التطرف الديني استقرار أنظمة الحكم في دول الخليج. فأصداء هذه المعركة التي تدور رحاها في الخليج يحسها الجميع في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله.

وتقف قطر، رغم حجمها المتواضع، على جبهة الأحداث في الخليج. فهي تقود سياسة استثنائية على الصعيدين الداخلي والخارجي، لا تدع مجالا للشك في

طموحها للقيام بدور مركزي في صياغة الشخصية المستقبلية للمنطقة. وعبرت هذه الحقيقة عن نفسها بشكل بارز في مايو ٢٠٠٨، عندما حظيت الدبلوماسية القطرية بإعجاب العالم عندما شهدت عاصمتها الدوحة توقيع «اتفاق الدوحة»، الذي أنهى الأزمة السياسية الداخلية في لبنان. وبفضل جهود الوساطة القطرية والتمويل السخي الذي وفرته قطر لخدمة الأطراف تم التوصل إلى تسوية بين القوى الموالية للغرب في لبنان وبقية الطوائف، وعلى رأسها المعارضة الموالية لسوريا وحزب الله. ومن المتوقع أن تكون هناك تداعيات لهذا الاتفاق، حتى على مستوى إخراج سوريا من عزلتها الدولية التي كانت فيها. ويمكن التماس أولى الدلائل على ذلك في ١٢ يوليو ٢٠٠٨، عندما استضاف الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي الرئيس السوري بشار الأسد، بأذرع مفتوحة في قصر الإليزيه. وكانت هناك ثمة رمزية أيضا في أن المؤتمر الصحفي الذي عقد في ذلك اليوم، شهد وجود صاحب الفرح أمير قطر، إلى جانب ساركوزي والأسد والرئيس اللبناني ميشيل سليمان، الذي تم اختياره لمنصبه بفضل اتفاق الدوحة.

وهناك دور مركزي في تقدم قطر إلى واجهة المنصة يرجع إلى تولي الحكم زعيم من جيل جديد، في أعقاب الانقلاب الداخلي الذي نفذه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ضد والده عام 1995. وترتكز السياسة التي يقودها الأمير على السعي إلى توطيد العلاقات مع كل اللاعبين المركزيين في المنطقة، سواء من الدول العربية المهمة لضمان أمن واستمرار الازدهار الاقتصادي في قطر، أو من مختلف القوى في العالمين العربي والإسلامي، بمن فيها من المعارضين للتأثير الغربي في المنطقة. وهناك ميزة بديهية لدولة صغيرة ومكشوفة في قلب منطقة تعج بالمخاطر، بعيدا عن محاولة الإمارة الصغيرة السير بحذر على خط رفيع يفصل بين المصالح المتناقضة، بما

وضعها في بؤرة الانتقادات من الجانبين.

وتبرز هذه التناقضات القائمة في سياسة قطر خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جارة قطر، التي تخشى مثل بقية دول الخليج من تهديدات تعاظم القوة النووية لإيران وطموح الإيرانيين للسيطرة على منطقة الخليج. وتعلم قطر أيضا أن عليها أن تعتمد على تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى علاقات وطيدة مع دول غربية أخرى لضمان أمنها. ويبدو الأمر واضحا في زيادة عدد القواعد الكبيرة للجيش الأمريكي على أرض قطر. ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود خطا يطالب بعزل إيران وممارسة ضغوط شديدة عليها لوقف تسلحها النووي وإجبارها على التوقف عن دعمها للإرهاب، تحافظ قطر على علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع طهران. وظهرت محاولة قطر السير بين الألغام في مواجهة النظام الإيراني، بشكل بارز، في فبراير ٢٠٠٧، على خلفية تزايد حدة التوتر في التصريحات المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، عندما أكد رئيس الوزراء القطري أنه على الرغم من وجود القواعد الأمريكية في قطر والتعاون العسكري معها «لن يتم شن أي هجوم عسكري ضد إيران عبر قطر». وفي تصريحات أخرى حذر رئيس الحكومة القطرية من القيام بأية عملية عسكرية ضد إيران، وأضاف أن جميع الأطراف سيخسرون من اللجوء إلى استخدام القوة.

وكان هناك توتر مشابه بسبب علاقات قطر مع منظمات إسلامية متطرفة، وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية «حماس». فبعيدا عن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على حماس في السنوات الأخيرة، كجزء من الخط الذي يتطلب دعم العناصر المعتدلة وإضعاف المنظمات الإرهابية،

قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية

واصلت قطر فتح أبوابها أمام مسؤولي الحركة مثل إسماعيل هنية وخالد مشعل. بل ويزيد عن ذلك، إلى جانب الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية التي منحتها لمسؤولين فلسطينيين برجماتيين، وعلى رأسهم أبو مازن، الذي أقام في قطر سنوات طويلة، بحسب تقارير إخبارية، منحت قطر مساعدة مالية سخية لحركة حماس، التي تتبنى سياسة مغايرة. وكما هو واضح هناك تناقض بديهي بين هذه العلاقات وعلاقات الإمارة الخليجية مع إسرائيل، التي تطالب المنظمة الإسلامية الفلسطينية بالاعتراف بحق الدولة العبرية في الوجود، وأن تتخلى عن طريق الإرهاب كشرط لإجراء اتصالات معها. ولكن قطر ترى الأمور بصورة مختلفة. فعندما عاد شمعون بيريز من زيارة أخرى أجراها إلى قطر في بداية العام ٢٠٠٧، وكان نائبا لرئيس الوزراء آنذاك، أعرب أمير قطر أمامه بوضوح تام عن رأيه بضرورة أن تجري إسرائيل محادثات مع حماس. بل وحتى بعد السيطرة العنيفة لحركة حماسة على قطاع غزة في شهر يونيو ٢٠٠٧، والتمزق الداخلي الذي نشأ في أعقابها في السلطة الفلسطينية، أضاف قادة قطر إلى مواقفهم انه ينبغي العمل على تحقيق المصالحة والتعايش بين حركتي فتح وحماس. وأوضح القطريون أن أسلوبهم يعبر عن منظور عالمي يقضي بأنه ينبغي في البداية العمل على أن تصبح حماس أكثر اعتدالا، وتتحول إلى منظمة سياسية من أجل دمجها في عملية السلام مع إسرائيل. وخلال ذلك، وحسب تقرير في موقع صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية على الإنترنت، في اللقاء الذي تم في دايفوس بسويسرا، في يناير ٢٠٠٨، بين وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس الحكومة القطرية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بحث الجانبان تطورات الأوضاع في أعقاب اقتحام الجدار الحدودي بين قطاع غزة ومصر، ومحاولات قطر لاستغلال علاقاتها الطيبة مع حركة حماس لدفع المفاوضات من أجل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط.

وتجسد سير قطر على حبل دقيق مرة أخرى في عام ٢٠٠٨، في أعقاب استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المدن الإسرائيلية، حيث خرجت إسرائيل لتنفيذ عملية «رصاص مصبوب» ضد حماس. وخلقت عاصفة الرأي العام في العالم العربي أمواجا وصل صداها بسرعة إلى شواطئ الخليج العربي، وفي ١٦ يناير ٢٠٠٩ دعت قطر إلى عقد مؤتمر قمة طارئ لقادة الدول العربية والإسلامية، وكان من بينهم الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الذي ألقى كلمة في الدوحة طالب فيها الدول العربية بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني. وعقب اللقاء أعلنت قطر عن تجميد علاقاتها مع إسرائيل وطلبت من مسؤولي مكتب التمثيل الإسرائيلي في الدوحة مغادرة البلاد. ومع ذلك فإن رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني لم يغلق كل الأبواب، وبكلامه في مؤتمر صحفي بنهاية القمة المصغرة أبقى نافذة لاستئناف العلاقات، إذا وعندما تتغير الظروف وتتحسن الأجواء لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وبموجب ذلك يمكننا نأمل في أن العلاقات الدبلوماسية بين قطر وإسرائيل، التي اجتازت أزمات عصيبة في الماضي، ستنجح في اجتياز الأزمة الأخيرة أيضا.

وفي المقابل مع بروز السياسة الخارجية المثيرة للجدل التي تبنتها، واصلت قطر وقوفها على جبهة الحدث في الخليج العربي حتى في قضية التحول الديمقراطي والإصلاحات الداخلية. فبالرغم من الصورة الماثلة للعيان والتي ترتبط بالتوترات القائمة في المنطقة، إلا أن خطوات الأمير القطري والمقربين منه على الساحة الداخلية مرتبطة بالسير على حبل دقيق في محاولة لمد جسر بناء عوالم متناقضة، عندما يقف العالم المحافظ المتمسك بالبناء الاجتماعي القبلي وتراث الماضي، وعلى الجانب

الآخر يقف العالم العصري الكوني. وكانت الخطوات الأولى التي تم اتخاذها – ومن بينها الانتخابات المحلية غير المسبوقة وإقرار أول دستور قطري يفتح الباب أمام إجراء انتخابات منظمة لانتخاب أعضاء «مجلس الشورى»، الذي ينصح الأمير في مجموعة من شؤون الحكم – قد رفعت من سقف التوقعات بشأن استمرار التحول الديمقراطي في قطر. فقد عبرت التصريحات القطرية الرسمية عن التزام بزيادة الحرية الداخلية، ودمج جيل الشباب في سوق العمل، وتحسين مكانة المرأة، وضرورة ضمان أن تصل ثمار الثراء الكبير الذي سقط على الإمارة إلى مختلف شرائح السكان وطبقاتهم. وبفضل ذلك حظيت قطر بإعجاب وإشادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، رفعت شعار ضرورة إجراء تغييرات في بناء أنظمة الحكم العربية. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، لتمنح دفعة جديدة لهذه المسيرة، بعد أن طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش بعدها بالعمل على عجل وبنشاط زائد لتنفيذ النظرية التي تقضي بضرورة دفع الديمقراطية في الشرق الأوسط، من أجل إضعاف المعارضة المحافظة ورأب الصدع وجسر الهوة التي نشأت بين الغرب والعالم الإسلامي. وكان هناك من يرى في السياسة الأمريكية وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ولكن قطر ردت بصور إيجابية نسبية على المبادرات الأمريكية لدفع الديمقراطية والإصلاح الداخلي في الشرق الأوسط.

وشهدت السنوات الأخيرة إشارات إضافية على تمسك قطر بمسيرة التغيير. وكانت إحدى هذه الإشارات انعقاد «المنتدى الأمريكي الإسلامي العالمي»، بالدوحة في مايو ٢٠٠٥، والذي نظمه مركز «سابان» في معهد «بروكينجز» الأمريكي، والذي تم خلاله – وبصورة استثنائية – تنحية الخلافات جانبا في قضية

الصراع الإسرائيلي العربي والوضع في العراق، من أجل بحث القضايا المتعلقة بالديمقراطية والإصلاح في العالم العربي. وأوضح ذلك «مارتين أنديك»، مدير مركز سابان، حين قال: «إنه بينما ارتبط كل شيء بالماضي في القضية الإسرائيلية الفلسطينية، أصبح هذا الصراع اليوم، مثل قضية الحرب في العراق، مجرد تفاصيل في لوحة شاملة، بها مكان لمشاكل الديمقراطية والعدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون». ولذلك استمرت أنشطة زوجة الأمير القطري الشيخة موزة بن ناصر آل مسند لتحسين مكانة المرأة، وإصلاح التعليم الأساسي والتعليم العالي، بما يشهد على استمرار إلتزام القيادة القطرية بتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة. وكان هناك انتباه عالمي خاص فيما يتعلق بإنشاء «قرية التعليم» في الدوحة، والتي تكلفت مليارات الدولارات، وافتتحت بها فروع لجامعات أمريكية رائدة. وخلال زيارة شمعون بيريز إلى قطر في يناير ٢٠٠٧، التقى في السياق مع طلاب يدرسون في تلك الجامعات، وخلال لقائه مع الأمير القطري، دعى الأخير الطلاب الإسرائيليين إلى الدراسة بتلك الجامعات.

ومع ذلك، لم تتوقف أو تنته معارضة التحول الديمقراطي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛ والقوى المحافظة، التي خرجت في غضب ضد تغلغل القيم الأجنبية إلى منظومة التعليم أو ضد منح حقوق المرأة، واصلت احتفاظها بتأييد واضح بين قطاع واسع من الجماهير، حتى يبدو أحيانا أن الأمير والمقربين منه يسيرون خطوة ونصف قبل سكان بلادهم. وكان هناك مثال بارز على ذلك، يتمثل في التحريض الداخلي في الدوائر الدينية بقطر بتهمة انعدام العلاقة بين التعليم الإسلامي وبرنامج التعليم الحديث الذي يتم تدريسه في «القرية التعليمية» الجديدة، التي يتمثل هدفها الأساسي في تأهيل الشباب لاكتساب مهنة ما. وكان

تساؤل رجال الدين هناك: «كيف يمكن أن يجري التعليم في دولة إسلامية وفق منهج غير نابع من الشريعة الإسلامية؟»، الأمر الذي أثار قلقا بشأن الخطر الذي يمثله السير بسرعة أكثر من اللازم في طريق الإصلاحات، لأنه قد ينال من سيطرة نظام الحكم على ما يجري في الإمارة. وكان أول حادث إرهابي مهم في قطر، والذي وقع بالقرب من المسرح البريطاني في الدوحة عام ٢٠٠٥، قد تم ربطه بتنظيم القاعدة، واعتباره بمثابة إنذار. وما زال الوضع في قطر هادئا، وما زال حكم العائلة الحاكمة مستقرا تماما من الناحيتين السياسية والأمنية المطلقة، ولكن هناك عناصر متطرفة تسعى إلى زعزعة استقرار النظام الحاكم، وترغب في نفس الوقت في إلحاق الضرر بالوجود الغربي في شبه الجزيرة العربية، وعلى رأسه الوجود العسكري الأمريكي.

ولم تكن هذه الصعاب بطبيعة الحال تخص قطر وحدها، وإنما تلقي الضوء على المخاطر التي تحيط بكل دول المنطقة. ففي المملكة العربية السعودية، الجارة الكبرى لقطر، تبدو مشاكل الجيل الكبير من القادة بالعائلة المالكة أكبر من مشاكل قطر بعشرات الأضعاف. فقد كان انعدام الحرية السياسية وتزايد البطالة وعدم وجود فرص لجيل الشباب، وعدم التوزيع العادل للثروات الضخمة التي نشأت من عوائد النفط، وترسيخ المؤسسة الدينية الوهابية المحافظة، كان كل ذلك يشكل ميدانا واسعا ومريحا لنشاط المعارضة الإسلامية المتطرفة. وجاء صعود الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى الحكم في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٥، وإجراءات التغيير الحذرة التي بادر إليها، ليدعم الأمل بشأن تزايد الانفتاح الداخلي في المملكة، ولكن حتى على المستوى الاقتصادي الذي بدأ يشهد في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين مستوى الحياة لكل سكان البلاد، ما زال خطر التطرف، المرتبط بأيديولوجية تنظيم القاعدة، ماثلا بكل قوته بين الشباب السعودي.

وهو الأمر الذي يثير الخوف من تزايد الإرهاب الداخلي ضد القوى الحاكمة والمنشآت النفطية في المملكة، والمقيمين الأجانب، في إطار حرب المتطرفين لكل من يعتبرونهم مع «الصليبيين». وأدت هذه المخاوف إلى إعادة ترتيب الأولويات الفورية من جديد للحفاظ على الاستقرار الداخلي للمملكة العربية السعودية، بما كان له تداعيات إستراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، بما يتجاوز حدودها المباشرة.

وفي ضوء الواقع المعقد في شبه الجزيرة العربية، يبدو أن مخاض مولد الديمقراطية سيكون صعبا وطويلا. وليس من السهل وضع صيغة تحقق التوازن بين التنمية وعملية التحديث من جانب، وتحافظ على التراث القبلي والالتزام الديني من جانب آخر، وهناك خوف حقيقي من أن يؤدي تحفيز التغيير في أنماط الحياة إلى تفجيرها على شواطئ الخليج، في بلاد ما زالت محكومة بدرجة كبيرة حتى الآن بالهياكل السياسية والاجتماعية السابقة. ولكن الثراء الذي لا يمكن وصفه والذي يتدفق إلى دول النفط الخليجية لا يمكنه وحده أن يواجه الخطر الناتج عن اللقاء بين منظومات القيم المختلفة، بما يحفز عملية التطرف ويؤدي إلى انفجار أعمال العنف. والخبرة التي تم اكتسابها في أعقاب إجراءات التغيير الأولية، التي تم اتخاذها في قطر، تثبت أيضا أن العملية لن تكون سهلة بلا مخاطر. وثمة مثال بارز على ذلك يكمن في قناة الجزيرة التي أنشئت بمبادرة من حكومة قطر. وعلى الرغم من أن القناة أحدثت ثورة في التغطية الإخبارية وفتحت سبيلا جديدا لحرية التعبير في العالم الإسلامي، إلا أنها فتحت أيضا الباب أمام ترويج آراء متطرفة وخطيرة لمنظمات إسلامية معارضة. وكان الوقت المخصص على الشاشة لبث شرائط زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، وكذلك لبث كلام وتصريحات رؤساء منظمات إرهابية أخرى، يدل على عدم وجود مخطط دقيق سبق فحصه بوسعه أن يضمن أن

حرية تدفق المعلومات والأخبار ستؤدي الضرورة إلى نشوء مجتمع أكثر تسامحا وانفتاحا وديمقراطية. فبث الخطب التحريضية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بوسعه أن يؤدي إلى نتيجة عكسية تماما وأن يشجع وجهات نظر موجودة بالمنطقة فعلا، ومن بينها تلك التي ترى أن إجراءات التغيير مجرد مؤامرة هدفها زيادة التأثير الغربي في المنطقة للهيمنة على مواردها الطبيعية.

وفي الظروف الحالية، من المستحيل أن نتجاهل الادعاء بأن الديمقراطية وإجراءات التغيير سوف تدعم وتزيد من قوة المعارضة الإسلامية المتطرفة في مواجهة أنظمة الحكم العربية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك انتصار حركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية مطلع العام ٢٠٠٦، وزيادة قوة حزب الله في الانتخابات اللبنانية، بما يبين لنا، على الصعيد الإقليمي، ما الذي يمكن حدوثه بالضبط في أماكن أخرى. ونستنتج من ذلك أن المطلوب هو تغيير سياسي اجتماعي واقتصادي عميق، يتيح لتأسيس مجتمع مدني متنوع، وإقامة مؤسسات صارمة مرتبطة بسيادة القانون، قبل إجراء انتخابات حرة لحث السير نحو ديمقراطية حقيقية. ودون مقابل عميق من هذا النوع، قد تزداد بالفعل قوة القوى المعارضة لقيم الديمقراطية الأساسية، مثل حق الإنسان في معتقداته الخاصة – حتى لو كانت لا تتفق مع آراء المتطرفين الإسلاميين. وإدراك ذلك يفسر سبب البطء الذي طرأ على معدل تنفيذ خطوات الإصلاح في دول المنطقة، وكذلك سحب البساط من تحت أقدام المبادرات الدولية لحث التحول الديمقراطي، بما فيها الأمريكية أيضا. والاحتمال الواضح بأن انتخابات ديمقراطية ستدفع باتجاه ترسيخ مكانة المحافظين والمتمسكين بالهياكل الاجتماعية القبلية القائمة الآن، تقف خلف التردد المستمر للنظام الحاكم في قطر بشأن موعد إجراء انتخابات مجلس الشورى، التي تأجلت عدة مرات منذ العام ٢٠٠٥.

ومع ذلك، حقا أنه لا يمكن التوقع بأن تتحول دول الخليج إلى النظام الديمقراطي بين يوم وليلة، ولكن تجميد الوضع الحالي أيضا ليس خيارا ممكنا. والطريق الوحيد لمنع التطرف من الاستمرار، والذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وتزايد التوترات بين العالم الإسلامي والغرب، يكون عن طريق مرحلة انتقالية تؤدي إلى موائمة الهياكل الداخلية في دول الخليج إلى الواقع الخاص بالقرن الواحد والعشرين. ونتحدث هنا عن تغيير تدريجي وبطيء، ينبغي أن يتم أولا وقبل أي شيء من داخل الدولة نفسها، ولكن ثمة أهمية ضرورية لإلقاء الضوء على كلمات الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية «جون فيتزجيرالد كينيدي، خلال الفترة (١٩٦١-١٩٦٣) حين قال: «من يجعلون الثورة السلمية مستحيلة يجعلون الثورة العنيفة حتمية». وكان السعي لمنع حدوث تصعيد خطير من هذا النوع، هو ما حفز استمرار التزام القيادة القطرية بالمحاولة وإثبات أن السير في سبيل الديمقراطية أمر ممكن. ويمكن الالتفات إلى إشارة على ذلك في تصريحات الأمير القطري في منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة في أبريل ٢٠٠٦، حين قال: «لا يمكن ترسيخ الأمن في المنطقة بدون تقدم في مسيرة التحول الديمقراطي، لأن وجود الأمن يتطلب مشاركة المواطنين في شؤون الدولة». وتتطلع القوى، التي تمنع تحقيق التقدم في الإصلاح، إلى تحويل محاولة تحقيق هذه النبوءة إلى إبحار في بحور عاصفة، ولكن يمكن الافتراض بأن الأشخاص الموجودين في مركز اتخاذ القرار بالإمارة لن يتنازلوا عن جهودهم لقيادة سفينتهم إلى بر الأمان.

إن التزام قطر بمسيرة التحول الديمقراطي والإصلاح، حتى لو كان تنفيذها يجري ببطء وحذر، يمثل مرساة مهمة لمواجهة التحديات التي تقف عند أبواب شبه الجزيرة العربية. كما أن بوادر التغير في الحكم واستمرار التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، إلى جانب خطوات مشابهة تم اتخاذها في إمارات صغيرة أخرى بمنطقة الخليج أيضا، تثبت أن ثمة بديل للوضع الحالي الذي يميز الهيكل القائم في أنظمة الحكم الموجودة بالمنطقة، وهو البديل الذي سيدمج في نفس الوقت قيم الدين والتراث مع التقدم التدريجي لقيم الحرية والمساواة.

ورغم الاختلافات الواضحة من حيث الحجم، فإن النموذج القطري قد يفيد في استخلاص الدروس حتى فيما يتعلق بما هو متوقع حدوثه مستقبلا في المملكة العربية السعودية. وينبغي أن نؤكد على أن العثور على السبيل الذي يتيح تنفيذ التغييرات المطلوبة، مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي في الإمارة، قد يثبت أيضا أن بوسع دولة ذات سكان محافظين أن تحقق الموائمة المطلوبة للتكيف مع متطلبات العالم الحديث. ويضاف إلى ذلك أن النموذج القطري قائم على إدراك أن المؤسسة الإسلامية الوهابية تلعب دورا متكاملا في المجتمع، وستكون بالضرورة جزءا مهما في أية مسيرة ديمقراطية يمكن تنميتها، وهو ما يمكنه أن يساعد على خلق بديل من الإسلام السني الوهابي المعتدل، الذي يختلف عن ذلك الإسلام المتطرف الذي انتشر في أنحاء العالم بفضل دعم مالي سخي، تعود مصادره إلى المملكة العربية السعودية ودول أخرى في منطقة الخليج، وتم استخدامه في تنفيذ أعمال إرهابية بإيعاز من تنظيم القاعدة ضد الغرب. ويمكننا أن نلمس دليلا على ذلك في يوليو ٢٠٠٨، عندما عقد مؤتمر الحوار بين الأديان في العاصمة الإسبانية مدريد، بمبادرة من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي شارك في المؤتمر، إلى جانب رجال دين مسلمين ومسيحيين وحاخامات يهود، وكان من بينهم الحاخام ديفيد روزان من إسرائيل. وفي خطوة هي الأولى من نوعها، في رسالة من الانفتاح إزاء اليهودية، قام الملك عبد الله، خادم الحرمين الشريفين، حارس الاماكن

الإسلامية المقدسة، الذي يرأس نظاما محافظا قائما على الوهابية، بمصافحة الحاخامات ودعى إلى التسامح والحوار بين كل الأديان. وفي العالم الذي يحاول منع التصادم بين الحضارات والأديان، كان ذلك المؤتمر مساهمة مهمة لتسوية الخلافات وجسر الهوة وتشجيع الحوار بين الإسلام وكل من المسيحية واليهودية.

وتتجه الأنظار اليوم، أكثر من الماضي، إلى الخليج العربي. والصراع الذي يشهده – بين أنصار الديمقراطية والتسامح وأولئك الذين يتمسكون بمواقف الانعزال والاستقطاب الديني – يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط كله. وقد تؤثر نتائج هذا الصراع على القضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة – سواء في الملف الإيراني أو في العراق وسوريا ولبنان ومحاولة حل الصراع الإسرائيلي العربي. وتتيح إجراءات التغيير، التي بدأت بالفعل، فتح نافذة من الأمل بأن يد القوى البراجماتية سوف تكون هي اليد العليا. ومع ذلك، فان المعركة بعيدة تماما عن الحسم الآن، وهناك جهات تحاول صياغة شخصية المنطقة وفقا للهوية الأيديولوجية الدينية الراديكالية، التي يحتفظون بها بما يمثل تهديدا قد يؤدي إلى إندلاع مواجهة عنيفة، قد ترجع بالمنطقة كلها لسنوات طويلة إلى الوراء. وما زال الضباب يخيم على الميزان المتقلب بين الفرص والمخاطر، ولذلك بات مطلوبا أكثر من أي وقت مضى تحالف دولي واسع، يعمل على عزل المتطرفين ودعم المعتدلين. ومن وجهة نظر إسرائيل، ينبغي دعم الرأي القائل إنه إلى جانب استمرار السعي نحو السلام مع الفلسطينيين ومع جيرانها القريبين، ينبغي على إسرائيل أن تواصل جهودها إلى مد جسور جديدة من الفهم والتعاون مع العالمين العربي والإسلامي. وتثبت العلاقات، التي نشأت بين إسرائيل وقطر، أنه يمكن العثور على طريق في جبهة الخليج يؤدي إلى ضمان تحقيق طموحات أغلب شعوب المنطقة بشأن الأمن والازدهار الاقتصادي والتعايش والسلام.

المؤلف في سطور

محمد صلاح عبد الحليم بحيري، وشهرته «محمد البحيري»، كاتب صحفي وباحث مصري متخصص في الشؤون الإسرائيلية، يعمل بصحيفة «المصري اليوم» المصرية اليومية المستقلة.



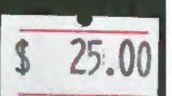
حصل على درجة الليسانس في اللغة العبرية وآدابها، من قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب في جامعة القاهرة عام ١٩٩٦، بتقدير عام «جيد».

كتب مئات المقالات والتقارير في مختلف مجالات الشأن الإسرائيلي في العديد من الصحف والمجلات العربية، المطبوعة والإلكترونية. ومن بينها: صحيفة «القاهرة» الأسبوعية الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية، مجلة «مختارات إسرائيلية» الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، صحيفة «البديل» اليومية المصرية، صحيفة «الراية» اليومية القطرية، مجلة «المجلة» الأسبوعية «اللندنية»، صحيفة «الاقتصادية» اليومية السعودية، صحيفة «نهضة مصر» اليومية المصرية، صحيفة «الكرامة» الأسبوعية المصرية، صحيفة «الخميس» المصرية الأسبوعية، صحيفة «دنيا الوطن» الاليكترونية الفلسطينية، منتدى المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مركز الوطن للدراسات الأمنية والإستراتيجية، مجلة «"اليمامة" الأسبوعية السعودية، صحيفة «الراية المصرية» الأسبوعية المصرية، صحيفة «العروبة» الأسبوعية المصرية، صحيفة «الوطن العربي» الأسبوعية المصرية، صحيفة «الشبيبة» اليومية العمانية، موقع «عشرينات» الإلكتروني، موقع «التجديد العربي» الاليكتروني، وغيرها من الصحف والمجلات المطبوعة والاليكترونية في مختلف أنحاء العالم.

موقع المؤلف على الإنترنت : http://kelma.wordpress.com

البريد الإلكتروني : bihairy@yahoo.com

الفهرس





هذا الكتاب

تنبع اهمية هذا الكتاب من ان مولفه، "سامي ريفيل"، يعد واحدا ممن كان لهم باع طويل في دفع التطبيع بين اسرائيل والعديد من الدول العربية. وكان اول دبلوماسي اسرائيلي يعمل في قطر، حيث كان رئيس اول مكتب لتمثيل المصالح الاسرائيلية في الدوحة، خلال الفترة من عام ٦٩٩١ الى عام ٩٩٩١. وعمل في مكتب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ضمن فريق كانت مهمته الرئيسية هي دفع علاقات التطبيع الرسمية الأولى بين اسرائيل ودول الخليج العربي، وتنمية التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والعالم العربي باسره. وفي السنوات الآخيرة راس سامي ريفيل قسم العلاقات الاسرائيلية مع الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو بوزارة الخارجية الاسرائيلية. اما اليوم فيعمل كوزير مفوض بسفارة اسرائيل في العاصمة الفرنسية باريس.

ويكشف الكتاب أسرار وتحولات ومفاجات بمسيرة العلاقات التي نشات بين قطر واسرائيل، كان من بينها التاكيد على امرين: الأول هو ارتباط صعود امير قطر الحالي للحكم، عبر الانقلاب على والده، بتوطيد العلاقات القطرية الإسرائيلية. والأمر الثاني هو الادعاء بان الضغوط التي مارستها مصر على قطر لكبح جماح علاقاتها المتسارعة باتجاه اسرائيل، كانت ترجع الى قلق مصر على مكانتها الإقليمية من الناحية السياسية، وخوفا من ان تفوز الدوحة بصفقة توريد الغاز لإسرائيل بدلا من القاهرة.

محمد البحيري

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت: ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
www.gwbook.net
E-mail:tokoboko_5@yahoo.com